بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

WORLD AGRICULTURE GROUP (WAG)

الاستراتيجية العالمية

للأمن الغذائي

٢٠٥٠

Global Food Security Strategy 2050

وثيقة سيادية في عشرين فصلاً وستة ملاحق

worldagriculturegroup.com

حقوق النشر

الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2026

Global Food Security Strategy 2050

الإصدار السيادي الاستراتيجي

© World Agriculture Group (WAG) 2026

جميع الحقوق محفوظة.

يُحظر نسخ أو إعادة إنتاج أو ترجمة أو تخزين أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي وسيلة كانت، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو رقمية أو مطبوعة، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة الزراعة العالمية، باستثناء الاقتباسات القصيرة للأغراض الأكاديمية أو الإعلامية مع الإشارة إلى المصدر.

تم إعداد هذه الوثيقة بصفتها إطاراً استراتيجياً دولياً لدعم الحوار والتعاون في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، ولا تُعد وثيقة ملزمة قانونياً أو اتفاقية تعاقدية، إلا إذا نصت الجهات المعنية على خلاف ذلك.

الناشر

World Agriculture Group (WAG)

الموقع الإلكتروني: www.worldagriculturegroup.com

البريد الإلكتروني: info@worldagriculturegroup.com

الإصدار الأول — ٢٠٢٦

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

نُهدي هذا العمل إلى الإنسانية جمعاء...

إلى كل مزارعٍ يزرع الأمل في الأرض؛ وإلى كل باحثٍ يسخّر العلم لخدمة الإنسان؛ وإلى كل مستثمرٍ يؤمن بأن الأمن الغذائي استثمارٌ في مستقبل البشرية؛ وإلى كل حكومةٍ ومؤسسةٍ ومنظمةٍ وشريكٍ يعمل بإخلاص لبناء عالمٍ أكثر استقراراً وعدالةً واستدامة.

ونُهديه إلى الأجيال القادمة التي تستحق أن ترث عالماً قادراً على توفير الغذاء، وصون الموارد الطبيعية، والحفاظ على كرامة الإنسان.

نسأل الله العلي القدير أن يبارك هذا العمل، وأن ينفع به الناس، وأن يتقبله عملاً خالصاً لوجهه الكريم.

إبراهيم موسى الدكير

مجموعة الزراعة العالمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه.

مقدمة المؤسس

يمرّ العالم اليوم بمرحلةٍ مفصلية تتصاعد فيها التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، نتيجة التغيرات المناخية، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتسارع النمو السكاني، والتقلبات الاقتصادية والجيوسياسية. وقد جعلت هذه المتغيرات من الأمن الغذائي قضيةً استراتيجية تتجاوز الزراعة لتصبح أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

ومن هذا الإيمان تنبثق الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050، بوصفها إطاراً استراتيجياً يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتوظيف الابتكار والتكنولوجيا، وبناء شراكاتٍ فعّالة تُسهم في تطوير منظومات غذائية أكثر كفاءةً ومرونةً واستدامة.

ولا تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم حلولٍ جاهزة أو نماذج موحّدة، بل تسعى إلى تقديم رؤيةٍ شاملة وإطارٍ مرن يمكن للدول والمؤسسات والشركاء الاستفادة منه بما يتوافق مع أولوياتهم الوطنية واحتياجاتهم التنموية وخصوصية أوضاعهم.

وتمثّل هذه الاستراتيجية امتداداً لرؤية المجموعة في بناء منظومةٍ عالمية متكاملة تجمع بين الزراعة والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا والاستدامة والتعاون الدولي، بما يدعم الأمن الغذائي ويحقق قيمةً اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

ونعدّ هذه الوثيقة بدايةَ طريقٍ من الحوار والتعاون والعمل المشترك، وندعو جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمستثمرين والجامعات ومراكز البحوث وشركاء التنمية إلى الإسهام في تطوير المبادرات والحلول التي تخدم الأمن الغذائي العالمي.

والله وليّ التوفيق.

إبراهيم موسى الدكير

المؤسس والرئيس التنفيذي — مجموعة الزراعة العالمية

المحتويات

المقدمات

- صفحة الغلاف
- صفحة الحقوق
- الإهداء
- مقدمة المؤسس
- المحتويات

الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050

- الفصل الأول — الأمن الغذائي في عالم متغير: لماذا أصبح التحرك ضرورة ملحة؟
- الفصل الثاني — التحديات العالمية للأمن الغذائي: الواقع الراهن وآفاق الاستجابة
- الفصل الثالث — التعاون الدولي: الأساس لتعزيز الأمن الغذائي العالمي
- الفصل الرابع — الاستثمار المسؤول في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية
- الفصل الخامس — الابتكار والتكنولوجيا في خدمة الأمن الغذائي
- الفصل السادس — الاستدامة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية
- الفصل السابع — الحوكمة والشفافية وبناء المؤسسات
- الفصل الثامن — التمويل المستدام وتعزيز الاستثمار في الأمن الغذائي
- الفصل التاسع — بناء القدرات ونقل المعرفة والبحث العلمي
- الفصل العاشر — بناء منظومات غذائية متكاملة وقادرة على الصمود
- الفصل الحادي عشر — الابتكار والتكنولوجيا والتحول الرقمي في الزراعة
- الفصل الثاني عشر — الاستثمار والتمويل المستدام لتعزيز الأمن الغذائي
- الفصل الثالث عشر — الحوكمة والتعاون الدولي من أجل الأمن الغذائي العالمي
- الفصل الرابع عشر — بناء القدرات ونقل المعرفة وتنمية الكفاءات
- الفصل الخامس عشر — المبادرات العالمية والشراكات المؤسسية لدعم الأمن الغذائي
- الفصل السادس عشر — الاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية
- الفصل السابع عشر — المرونة الاقتصادية وتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي
- الفصل الثامن عشر — الابتكار في السياسات والتخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي
- الفصل التاسع عشر — تعزيز التعاون الدولي من أجل الأمن الغذائي العالمي
- الفصل العشرون — من الرؤية إلى العمل: نحو مستقبل أكثر أمناً غذائياً

الملاحق

- الملحق الأول — المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 --- الوثيقة التأسيسية
- الملحق الثاني — منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050
- الملحق الثالث — إطار التعاون والشراكات الدولية

- الملحق الرابع — إطار التمويل والاستثمار المستدام
- الملحق الخامس — خارطة التنفيذ والتوجهات المستقبلية
- الملحق السادس — مدينة الريال الزراعية --- نموذج عالمي رائد لمدن الأمن الغذائي المتكاملة

الاستراتيجية

الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050

تعرض الفصول العشرون التالية المحاور الاستراتيجية التي تشكّل معاً رؤيةً متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي، من خلال التعاون الدولي، والاستثمار المسؤول، والابتكار والتكنولوجيا، والاستدامة، وبناء القدرات، والحوكمة، وتطوير منظومات غذائية أكثر مرونة.

الفصل الأول

الأمن الغذائي في عالم متغير: لماذا أصبح التحرك ضرورة ملحة؟

Chapter I

الأمن الغذائي في عالم متغير: لماذا أصبح التحرك ضرورة ملحة ؟

يشهد العالم اليوم تحديات غير مسبوقة في مجال الأمن الغذائي، نتيجة التغيرات المناخية، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، والنمو السكاني المتسارع،وارتفاع الطلب على الغذاء، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية. ولم تعد هذه التحديات تمثل شأناً زراعياً فحسب، بل أصبحت قضية استراتيجية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الوطني، والاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والسلم الاجتماعي في مختلف دول العالم.

وقد أثبتت الأزمات العالمية خلال السنوات الأخيرة أن قدرة الدول على توفير الغذاء بصورة آمنة ومستدامة أصبحت أحد أهم عناصر الاستقرار والقدرة على مواجهة الأزمات. كما أظهرت تلك الأزمات أهمية تطوير نماذج جديدة للتعاون الدولي، تقوم على تبادل الخبرات، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتسريع الابتكار، وتعزيز التكامل بين الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق، تأتي الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 لتقدم إطاراً استراتيجياً شاملاً يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي، وتطوير حلول عملية تستجيب للتحديات الراهنة، وتواكب المتغيرات المستقبلية، مع احترام سيادة الدول وأولوياتها التنموية والأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الأمن الغذائي في القرن الحادي والعشرين

لم يعد الأمن الغذائي يقاس فقط بحجم الإنتاج الزراعي، بل أصبح يعتمد على قدرة الدول على بناء منظومات غذائية متكاملة تتمتع بالمرونة والاستدامة والكفاءة، وقادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية.

وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة، أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير البنية التحتية الزراعية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الابتكار، والاستفادة من التقنيات الحديثة، بما يسهم في زيادة الإنتاج، وتحسين سلاسل القيمة، وتقليل الفاقد، ورفع كفاءة أنظمة الإمداد الغذائي.

كما تبرز أهمية الاستثمار طويل الأجل في الزراعة باعتباره استثماراً في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات الغذائية وتحقيق التنمية المستدامة.

الحاجة إلى رؤية عالمية جديدة

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التنموية، فإن حجم التحديات الحالية يتطلب توسيع نطاق التعاون الدولي، والانتقال من المبادرات المنفردة إلى أطر استراتيجية أكثر تكاملاً، تجمع بين التمويل، والتنفيذ، والابتكار، وبناء القدرات، ونقل المعرفة، وتبادل الخبرات.

وتقترح هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً للتعاون الدولي يهدف إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية، وتشجيع تطوير مبادرات وبرامج ومشروعات قابلة للتطبيق وفق احتياجات كل دولة، بما يعزز الأمن الغذائي ويحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية

ترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها:

- احترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية.
- تعزيز التعاون الدولي القائم على المنفعة المتبادلة.
- دعم الاستثمار المسؤول والتنمية المستدامة.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي ونقل المعرفة.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة التنمية الزراعية.
- تعزيز الشفافية والحوكمة وأفضل الممارسات المؤسسية.
- دعم الشراكات طويلة الأجل بين مختلف الأطراف المعنية.

من الرؤية إلى التطبيق

لا تقدم هذه الوثيقة تصوراً نظرياً فحسب، بل تضع إطاراً عملياً يمكن الاستفادة منه في تطوير برامج ومبادرات ومشروعات وشراكات تدعم الأمن الغذائي وفق احتياجات الدول والشركاء، مع مراعاة اختلاف الأولويات الوطنية والموارد والإمكانات.

وتستعرض الفصول اللاحقة عدداً من المحاور الاستراتيجية التي تشكل معاً رؤية متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي، من خلال الاستثمار، والابتكار، والتكنولوجيا، والاستدامة، وبناء القدرات، والتعاون الدولي، والحوكمة، وتطوير سلاسل القيمة الغذائية.

رسالة الفصل

لم يعد الانتظار خياراً متاحاً؛ فالعالم الذي تتسارع تحولاته المناخية والسكانية والاقتصادية يطالب اليوم بتحركٍ جماعي لا يحتمل التأجيل. ومن هنا تنطلق الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050، لا لتقدّم وصفةً جاهزة، بل لتفتح أفقاً للعمل المشترك تتكامل فيه جهود الدول والمؤسسات نحو منظومات غذائية أقدر على الصمود.

الفصل الثاني

التحديات العالمية للأمن الغذائي: الواقع الراهن وآفاق الاستجابة

Chapter II

التحديات العالمية للأمن الغذائي: الواقع الراهن وآفاق الاستجابة

تتداخل اليوم عواملُ اقتصادية ومناخية وبيئية وجيوسياسية وتكنولوجية لترسم واقعاً متزايد التعقيد للأمن الغذائي العالمي، وتفرض على الدول والمؤسسات أن تتعامل معه بوصفه أولوية استراتيجية لا قضية قطاعية. وقد انعكست هذه المتغيرات على استقرار أسواق الغذاء، وكفاءة سلاسل الإمداد، وتوافر الموارد الزراعية، مما يجعل الأمن الغذائي أحد أبرز الأولويات الاستراتيجية للدول والمؤسسات الدولية.

إن مواجهة هذه التحديات لم تعد مسؤولية الحكومات وحدها، بل أصبحت تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً يجمع بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، والجامعات، ومراكز البحوث، بهدف تطوير حلول عملية ومستدامة تستجيب لاحتياجات الحاضر وتدعم الاستعداد للمستقبل.

أبرز التحديات العالمية

تواجه منظومة الأمن الغذائي العالمية عدداً من التحديات المتشابكة، من أهمها:

- التغيرات المناخية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي.
- اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.
- النمو السكاني وارتفاع الطلب على الغذاء.

> محدودية الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والأراضي الزراعية.

- تقلبات الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل.
- الحاجة إلى تطوير التقنيات الزراعية ورفع كفاءة الإنتاج.

– تفاوت القدرات بين الدول في مجالات التمويل والبنية التحتية > والابتكار.

ولا تعمل هذه العوامل بصورة منفصلة، بل تتداخل فيما بينها، مما يزيد من تعقيد التحديات ويؤكد الحاجة إلى حلول شاملة ومتعددة الأبعاد.

فرص التحول

ورغم حجم التحديات، فإن العالم يمتلك فرصاً كبيرة لإحداث تحول إيجابي في منظومة الأمن الغذائي من خلال:

- تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة.
- تطوير البنية التحتية الزراعية والغذائية.
- توسيع استخدام التكنولوجيا والابتكار.
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية.
- دعم البحث العلمي ونقل المعرفة.

بناء شراكات استراتيجية بين مختلف الأطراف المعنية

تطوير سياسات تعزز مرونة الأنظمة الغذائية وقدرتها على التكيف مع الأزمات.

أهمية التعاون الدولي

أثبتت التجارب أن التحديات العالمية لا يمكن التعامل معها بجهود منفردة، بل تتطلب تعاوناً مؤسسياً قائماً على تبادل الخبرات، وتنسيق الجهود، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير المبادرات المشتركة.

ومن هذا المنطلق، تمثل الشراكات الدولية إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي، وتسريع تنفيذ الحلول العملية، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، مع مراعاة خصوصية كل دولة وأولوياتها الوطنية،

نحو استجابة أكثر تكاملاً

إن الاستجابة الفاعلة للتحديات الحالية تتطلب اعتماد نهج متكامل يجمع بين التخطيط الاستراتيجي، والاستثمار المسؤول، والابتكار، وبناء القدرات،والحوكمة الرشيدة، بما يسهم في تعزيز قدرة الأنظمة الغذائية على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستدامة.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تشجيع المبادرات التي تعزز التعاون الدولي، وتدعم تطوير مشاريع قابلة للتطبيق، وتسهم في بناء منظومات غذائية أكثر مرونة وكفاءة واستدامة،

رسالة الفصل

خلف كل تحدٍّ يواجه الغذاء العالمي تكمن فرصة لإعادة التأسيس على نحوٍ أمتن، والرهان أن نقرأ الواقع الراهن بوعيٍ يحوّل ضغوطه إلى دوافع للإصلاح، فتغدو هشاشة سلاسل الإمداد مرونةً، ويتحول تباعد المصالح إلى تعاونٍ يثمر استقراراً وازدهاراً مشتركاً على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الفصل الثالث

التعاون الدولي: الأساس لتعزيز الأمن الغذائي العالمي

Chapter III

التعاون الدولي: الأساس لتعزيز الأمن الغذائي العالمي

لم يعد بمقدور أي دولة، مهما بلغت إمكاناتها، أن تواجه تحديات الأمن الغذائي بمعزل عن غيرها؛ فقد غدا الأمن الغذائي مسؤولية عالمية مشتركة تتجاوز الحدود الجغرافية. فقد أثبتت التغيرات المناخية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتقلبات الأسواق، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تعاوناً دولياً أكثر تكاملاً يقوم على الثقة المتبادلة، وتقاسم المسؤوليات، وتنسيق الجهود.

ومن هذا المنطلق، أصبح التعاون الدولي ضرورة استراتيجية لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وتقوية الأنظمة الغذائية، وتحفيز الاستثمار، وتسريع تبادل المعرفة، ونقل التكنولوجيا، وتطوير القدرات المؤسسية بما يسهم في مواجهة التحديات الحالية والاستعداد لمتطلبات المستقبل.

مسؤولية عالمية مشتركة

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي المستدام تضافر جهود الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، وبنوك التنمية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية.

فلكل طرف دور محوري يمكن أن يسهم في تطوير حلول متكاملة تستجيب للتحديات الراهنة، وتفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي، والتنمية الزراعية. وتعزيز استقرار الأنظمة الغذائية.

ويمثل التعاون الدولي منصة لتوحيد الموارد والخبرات، وتشجيع الابتكار، وتعزيز الاستثمار المسؤول، ودعم بناء القدرات المؤسسية بما يخدم الأهداف المشتركة.

مجالات التعاون الاستراتيجي

تشجع هذه الاستراتيجية التعاون الدولي في عدد من المجالات ذات الأولوية، من أبرزها:

- التنمية الزراعية المستدامة.
- تعزيز الإنتاج الغذائي وسلاسل القيمة.
- تطوير البنية التحتية الزراعية.
- البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا الزراعية
- بناء القدرات والتدريب المهني.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
- الاستثمار الزراعي المسؤول.
- تطوير الحوكمة والمؤسسات.
- تعزيز جاهزية الأنظمة الغذائية لمواجهة الأزمات.

وتمثل هذه المجالات إطاراً مرناً يمكن تكييفه وفق احتياجات كل دولة وأولوياتها التنموية، وبما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها.

بناء شراكات فعّالة

تقوم الشراكات الناجحة على الاحترام المتبادل، والشفافية، ووحدة الأهداف، والالتزام طويل الأجل.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون الطوعي الذي يحقق قيمة مضافة لجميع الأطراف، مع احترام سيادة الدول وخصوصية سياساتها الوطنية وتشجيع المبادرات التي تدعم القدرات الوطنية وتسهم في تطويرها.

كما يتطلب نجاح الشراكات استمرار الحوار، والتنسيق المؤسسي، وقياس النتائج بصورة دورية لضمان تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

من التعاون إلى العمل المشترك

لا ينبغي أن يقتصر التعاون الدولي على تبادل الرؤى أو توقيع مذكرات التفاهم، بل يجب أن يترجم إلى برامج عملية، وشراكات مؤسسية، ومبادرات مشتركة، ومشروعات قابلة للتنفيذ تحقق نتائج ملموسة.

ومن خلال توظيف الخبرات، وتنسيق الموارد، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الابتكار، يمكن للحكومات والمؤسسات الدولية والشركاء الاستراتيجيين الإسهام في بناء منظومات غذائية أكثر مرونة وكفاءة واستدامة.

رسالة الفصل

حين يتجاوز التعاون الدولي حدود الشعارات إلى أفعالٍ ملموسة، يصبح الأمن الغذائي قضيةً يتقاسمها الجميع لا عبئاً يحمله كلٌّ وحده فالتحديات العابرة للحدود لا تُواجَه إلا بإرادةٍ عابرة للحدود، تقوم على المنفعة المتبادلة واحترام السيادة.

ومن خلال الشراكات الفاعلة، والعمل المؤسسي، والاستثمار المسؤول، وتبادل المعرفة، يمكن للمجتمع الدولي أن يطور حلولاً عملية تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية المستدامة، وبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لجميع الشعوب.

الفصل الرابع

الاستثمار المسؤول في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

Chapter IV

الاستثمار المسؤول في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

بين كل أدوات تعزيز الأمن الغذائي، يبرز الاستثمار المسؤول بوصفه المحرك الأقدر على ترجمة الطموح إلى تنمية زراعية مستدامة. ففي ظل التحديات العالمية الحالية، لم يعد الاستثمار الزراعي يقتصر على زيادة الإنتاج، بل أصبح وسيلة استراتيجية لتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، ورفع كفاءة سلاسل القيمة الغذائية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن الاستثمار في الأمن الغذائي ينبغي أن يقوم على مبادئ الاستدامة، والحوكمة الرشيدة، والشفافية، وتحقيق المنفعة المتبادلة، بما يحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً طويل الأجل.

الاستثمار كأداة للتنمية

يسهم الاستثمار الزراعي في دعم الاقتصادات الوطنية من خلال زيادة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتحفيز الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتعزيز الأمن الغذائي

كما يساعد على تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتشجيع الابتكار، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة، بما يدعم بناء قطاع زراعي أكثر قدرة على مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية

مبادئ الاستثمار المسؤول

تشجع هذه الاستراتيجية الاستثمار الذي يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، من أهمها:

- الالتزام بالحوكمة والشفافية.
- احترام الأنظمة والقوانين الوطنية.
- الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.
- حماية البيئة وتعزيز الاستدامة.
- دعم المجتمعات المحلية وخلق فرص العمل.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي.

إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية.

- تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ويهدف هذا النهج إلى بناء مشاريع قادرة على تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

الشراكة مع المستثمرين

يشكل المستثمرون المؤسسيون، وصناديق الثروة السيادية، وبنوك التنمية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، شركاء أساسيين في دعم مشاريع الأمن الغذائي.

وتوفر هذه الشراكات فرصاً لتعبئة رؤوس الأموال، وتبادل الخبرات، وتطوير نماذج تمويل مبتكرة، بما يسهم في تنفيذ مشاريع زراعية ذات أثر تنموي مستدام

تمويل مستدام لمشروعات الغذاء

يتطلب تطوير الأنظمة الغذائية الحديثة توفير حلول تمويلية مرنة تتناسب مع طبيعة المشاريع الزراعية طويلة الأجل.

وتشجع هذه الاستراتيجية دراسة وتطوير أدوات تمويل متنوعة، بما في ذلك أدوات التمويل المستدام، والشراكات الاستثمارية، والتمويل التنموي، وغيرها من الآليات التي تتوافق مع الأنظمة المعمول بها في كل دولة، وتلبي احتياجات المستثمرين والمشروعات على حد سواء

رسالة الفصل

رأس المال الذي يُوجَّه بمسؤولية إلى الأرض لا يبني مشروعاً عابراً، بل يغرس استقراراً يمتد أثره إلى أجيال. وبهذا المعنى يغدو الاستثمار في الزراعة استثماراً في كرامة الإنسان وأمن المجتمعات قبل أن يكون عائداً مالياً.

ومن خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تنموية مسؤولة، وتعزيز الشراكات المؤسسية، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية، يمكن دعم الأمن الغذائي العالمي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.

الفصل الخامس

الابتكار والتكنولوجيا في خدمة الأمن الغذائي

Chapter V

الابتكار والتكنولوجيا في خدمة الأمن الغذائي

تعيد التكنولوجيا والابتكار رسم ملامح مستقبل الزراعة والأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم. ومع تزايد التحديات المرتبطة بالنمو السكاني، والتغيرات المناخية، وندرة الموارد الطبيعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، تبرز الحاجة إلى حلول مبتكرة تسهم في رفع الإنتاجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز استدامة الأنظمة الغذائية.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن توظيف الابتكار والتكنولوجيا يمثل أحد الركائز الأساسية لتطوير قطاع زراعي أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية.

التحول نحو الزراعة الذكية

يشهد القطاع الزراعي تحولاً متسارعاً نحو تبني التقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين عمليات الإنتاج والإدارة واتخاذ القرار.

وتشمل هذه التقنيات أنظمة الزراعة الذكية، والاستشعار عن بُعد، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والطائرات بدون طيار، وأنظمة الري الحديثة، والحلول الرقمية التي تساعد على رفع الكفاءة وتقليل الهدر وتحسين جودة الإنتاج.

ويمثل هذا التحول فرصة لتعزيز الإنتاج الزراعي مع الاستخدام الأمثل للمياه والأراضي والطاقة.

الابتكار محرك للتنمية

لا يقتصر الابتكار على تطوير التقنيات، بل يشمل أيضاً تحسين نماذج العمل، وآليات التمويل، والإدارة المؤسسية، وسلاسل القيمة، وأساليب التسويق والخدمات اللوجستية.

ويؤدي الاستثمار في البحث العلمي، ونقل المعرفة، ودعم رواد الأعمال، وتشجيع الابتكار المحلي، إلى بناء قطاع زراعي أكثر قدرة على المنافسة وتحقيق قيمة مضافة مستدامة.

التكنولوجيا والتعاون الدولي

يسهم التعاون الدولي في تسريع نقل التكنولوجيا والخبرات، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات البحثية، والجامعات، والقطاع الخاص، والحكومات.

كما يساعد على تبادل أفضل الممارسات، وتطوير الحلول المشتركة، وبناء القدرات الوطنية بما يتناسب مع احتياجات كل دولة وأولوياتها التنموية.

ويمثل هذا التعاون ركيزة أساسية لتقليص الفجوة التقنية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

التحول الرقمي في الزراعة

يشكل التحول الرقمي أحد أهم عناصر تطوير القطاع الزراعي الحديث، من خلال تحسين إدارة البيانات، ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية.

كما تتيح المنصات الرقمية ربط المنتجين والمستثمرين والمؤسسات والأسواق ضمن منظومات أكثر تكاملاً، بما يسهم في تحسين كفاءة سلاسل القيمة الغذائية وتعزيز القدرة على الاستجابة للمتغيرات.

رسالة الفصل

ما عاد التقدّم التقني ترفاً تنافسياً، بل صار شرطاً لبقاء المنظومات الغذائية قادرةً على الإنتاج والتكيّف،والابتكار الحقيقي هو الذي يصل إلى المزارع الصغير قبل أن يزيّن تقارير المؤسسات الكبرى.

ومن خلال الاستثمار في المعرفة، وتشجيع البحث العلمي، وتبني الحلول الرقمية، وتعزيز التعاون الدولي، يمكن تطوير قطاع زراعي قادر على تلبية احتياجات الحاضر، والاستعداد لمتطلبات المستقبل، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة على المستوى العالمي.

الفصل السادس

الاستدامة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية

Chapter VI

الاستدامة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية

يرتبط مستقبل الإنتاج الغذائي ارتباطاً وثيقاً بقدرة العالم على إدارة موارده الطبيعية بمسؤولية واتزان؛ ومن هنا تحتل الاستدامة موقع المرتكز الأول في تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل. وفي ظل التغيرات المناخية، وتزايد الضغوط على الأراضي الزراعية، وندرة المياه، وتدهور النظم البيئية، أصبحت الإدارة الرشيدة للموارد ضرورة استراتيجية لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن تحقيق الأمن الغذائي لا يعتمد على زيادة الإنتاج فحسب، بل يتطلب أيضاً المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تشمل الإدارة المستدامة الاستخدام المسؤول للأراضي الزراعية، والموارد المائية، والتنوع البيولوجي، والغابات، والمراعي، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

ويهدف هذا النهج إلى رفع كفاءة استخدام الموارد، والحد من التدهور البيئي، وتعزيز قدرة النظم الزراعية على التكيف مع المتغيرات المناخية، بما يدعم استدامة الإنتاج الغذائي.

المياه أساس الأمن الغذائي

تمثل المياه عنصراً أساسياً في جميع الأنشطة الزراعية، مما يجعل إدارتها بكفاءة من أهم أولويات التنمية الزراعية.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تبني تقنيات الري الحديثة، وإعادة استخدام المياه وفق الأنظمة المعتمدة، وتحسين إدارة الموارد المائية، بما يسهم في زيادة الإنتاج وتقليل الفاقد والمحافظة على الموارد للأجيال القادمة.

الطاقة والاستدامة البيئية

يسهم التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، في تقليل الأثر البيئي للقطاع الزراعي وتعزيز استدامته.

كما يدعم دمج الحلول النظيفة في العمليات الزراعية والصناعات الغذائية تطوير نماذج إنتاج أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

الزراعة المتوافقة مع البيئة

تشجع هذه الاستراتيجية الممارسات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة، وتحمي التنوع البيولوجي، وتحد من الانبعاثات، وتدعم الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية،

كما تؤكد أهمية نشر التقنيات الزراعية الحديثة، وتعزيز الوعي البيئي، ودعم البحوث التي تسهم في تطوير حلول أكثر استدامة للقطاع الزراعي.

رسالة الفصل

لا تُقاس الاستدامة بما نحصده اليوم، بل بما نُبقيه صالحاً لمن يأتي بعدنا. وصون التربة والماء والتنوع الحيوي ليس قيداً على التنمية، بل هو الضمانة الوحيدة لاستمرارها.

ومن خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتبني التقنيات المستدامة، وتعزيز التعاون الدولي، يمكن بناء قطاع زراعي أكثر كفاءة ومرونة، يسهم في حماية البيئة، ودعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي بصورة مستدامة.

الفصل السابع

الحوكمة والشفافية وبناء المؤسسات

Chapter VII

الحوكمة والشفافية وبناء المؤسسات

لا يقوم نجاح المبادرات والبرامج والمشروعات المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية على وفرة الموارد وحدها، بل على حوكمة رشيدة تنظّم العمل وتضبط الأداء. فمع تزايد حجم الاستثمارات، واتساع نطاق الشراكات الدولية، وتعدد الجهات المعنية، أصبحت الحاجة إلى أطر مؤسسية واضحة وآليات فعالة للرقابة والإدارة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن بناء مؤسسات قوية، قائمة على الشفافية والمساءلة والكفاءة، يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ثقة الحكومات والمستثمرين والشركاء والمجتمعات.

الحوكمة أساس النجاح المؤسسي

تعتمد الحوكمة على منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات، وكفاءة اتخاذ القرار، وحسن إدارة الموارد وتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية.

كما تسهم الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي، وإدارة المخاطر، وتعزيز الاستدامة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد بما يحقق الأهداف الاستراتيجية.

الشفافية والمساءلة

تعد الشفافية من أهم عوامل بناء الثقة بين جميع الأطراف ذات العلاقة، إذ تضمن وضوح المعلومات، وسلامة الإجراءات، وإمكانية تقييم الأداء بصورة موضوعية.

كما تمثل المساءلة المؤسسية إطاراً يضمن الالتزام بالأنظمة والسياسات، ويعزز ثقافة المسؤولية، والتحسين المستمر، والتعلم من التجارب.

بناء مؤسسات مستدامة

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل مؤسسات تمتلك القدرة على التخطيط، والتنفيذ، والتطوير، والاستجابة للمتغيرات العالمية.

ولذلك تشجع هذه الاستراتيجية على تطوير الهياكل المؤسسية، وبناء القدرات البشرية، وتحديث الأنظمة الإدارية، والاستفادة من التحول الرقمي، بما يعزز كفاءة المؤسسات واستدامتها.

المعايير الدولية وأفضل الممارسات

تشجع هذه الاستراتيجية على الاستفادة من المعايير الدولية وأفضل الممارسات المؤسسية في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والاستدامة.والامتثال.والتدقيق، والإفصاح، بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولة.

ويساعد هذا النهج على تعزيز الثقة، ورفع جودة الأداء، وتشجيع الاستثمار المسؤول، ودعم التعاون الدولي.

رسالة الفصل

المؤسسات الراسخة هي ما يحوّل النوايا الحسنة إلى نتائج تُقاس وتُحاسب. ولذلك فإن الحوكمة الرشيدة والشفافية والكفاءة ليست تفاصيل إدارية، بل هي العمود الفقري لأي منظومة غذائية تبتغي الثبات والقدرة على التطور.

ومن خلال ترسيخ هذه المبادئ، وتعزيز ثقافة المسؤولية، وتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية، يمكن إنشاء بيئة داعمة للاستثمار، والتعاون الدولي، والتنمية الزراعية المستدامة، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل.

الفصل الثامن

التمويل المستدام وتعزيز الاستثمار في الأمن الغذائي

Chapter VIII

التمويل المستدام وتعزيز الاستثمار في الأمن الغذائي

يتوقف أي جهد لتعزيز الأمن الغذائي العالمي على القدرة على تمويل المشروعات الزراعية الكبرى؛ فالاستثمارات طويلة الأجل وحدها قادرة على دعم تطوير البنية التحتية الزراعية، وتحسين الإنتاج، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية، ورفع كفاءة الأنظمة اللوجستية. ويُعد التمويل المستدام أحد العناصر الأساسية التي تمكّن الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص من تنفيذ مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن تنويع مصادر التمويل، وتطوير أدوات مالية مبتكرة، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، تمثل عوامل رئيسية لتسريع تنفيذ المبادرات والمشروعات المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

التمويل كعامل تمكين للتنمية

لا يقتصر دور التمويل على توفير الموارد المالية، بل يمتد إلى تمكين الابتكار، وتعزيز بناء القدرات، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الإنتاجية، وتوسيع نطاق المشروعات الزراعية.

ويؤدي توفير التمويل المناسب إلى زيادة قدرة الدول والمؤسسات على تنفيذ برامج تنموية أكثر كفاءة واستدامة، بما يحقق أثراً إيجابياً على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

تنوع أدوات التمويل

تشجع هذه الاستراتيجية على الاستفادة من مجموعة متنوعة من أدوات التمويل، بما يتوافق مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها، ومنها:

- الاستثمار المؤسسي طويل الأجل.
- التمويل التنموي.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أدوات التمويل المستدام.

التمويل الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- الصكوك والسندات المرتبطة بالمشروعات التنموية.
- الصناديق الاستثمارية المتخصصة.
- آليات التمويل المبتكرة.

ويتيح هذا التنوع مرونة أكبر في هيكلة المشاريع وتلبية احتياجات مختلف المستثمرين والشركاء.

الشراكات المالية الدولية

تمثل المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، وصناديق الثروة السيادية، والمستثمرون المؤسسيون، والقطاع المصرفي، شركاء مهمين في دعم المشاريع الزراعية ذات الأثر التنموي.

وتسهم هذه الشراكات في تعبئة رؤوس الأموال، ونقل الخبرات، وتحسين إدارة المخاطر، وتطوير نماذج تمويل أكثر كفاءة واستدامة.

الاستدامة في التمويل

ينبغي أن تراعي نماذج التمويل الحديثة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن تدعم المشاريع التي تحقق الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، وتوفر فرص العمل، وتعزز التنمية المحلية.

كما تشجع هذه الاستراتيجية على تطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة والإفصاح وإدارة المخاطر، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرفع جودة المشاريع.

رسالة الفصل

يظل أعظم المشاريع حبراً على ورق ما لم يجد تمويلاً ثابتاً يحتمل تقلبات السنين، ولذا فإن بناء قنوات تمويلٍ مرنة ومستدامة هو ما يفصل بين الطموح المعلَن والإنجاز المتحقق في مواجهة تحديات الحاضر ومتغيرات المستقبل.

ومن خلال تطوير أدوات تمويل متنوعة، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، وتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية، يمكن توفير الموارد اللازمة لدعم مشاريع الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للمجتمعات حول العالم..

الفصل التاسع

بناء القدرات ونقل المعرفة والبحث العلمي

Chapter IX

بناء القدرات ونقل المعرفة والبحث العلمي

يقف الإنسان في قلب أي جهد لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، فهو صانع التحول وأداته في آنٍ واحد. فنجاح أي استراتيجية أو برنامج أو مشروع يعتمد في المقام الأول على توفر الكفاءات البشرية القادرة على التخطيط، والإدارة، والابتكار، وتوظيف المعرفة والتكنولوجيا بصورة فعالة.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع الزراعي، أصبح الاستثمار في التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، ونقل المعرفة، وبناء القدرات المؤسسية،من أهم متطلبات تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن بناء القدرات ليس نشاطاً مكملاً، بل هو استثمار استراتيجي طويل الأجل يسهم في تطوير الإنسان والمؤسسات معاً

تنمية الموارد البشرية

يتطلب تطوير القطاع الزراعي كوادر مؤهلة تمتلك المعرفة العلمية والمهارات الفنية والإدارية اللازمة لمواكبة التحولات العالمية

وتشجع هذه الاستراتيجية على الاستثمار في التعليم الزراعي، وبرامج التدريب المهني، والتأهيل المستمر، وتنمية القيادات، بما يعزز كفاءة العاملين ويرفع مستوى الأداء والإنتاجية.

كما تؤكد أهمية تمكين الشباب والمرأة، وتوفير فرص متكافئة للمشاركة في التنمية الزراعية، باعتبارهما شريكين أساسيين في بناء مستقبل الأمن الغذائي.

البحث العلمي والابتكار

يعد البحث العلمي أساساً لتطوير حلول عملية للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، بما في ذلك تحسين الإنتاج، وتطوير الأصناف الزراعية، والإدارة المستدامة للموارد، ومواجهة آثار التغير المناخي

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون بين الجامعات، ومراكز البحوث، والمؤسسات العلمية، والقطاع الخاص، بما يسهم في تسريع الابتكار وتحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية ذات أثر تنموي

نقل المعرفة وتبادل الخبرات

يسهم نقل المعرفة في تعزيز قدرات الدول والمؤسسات على الاستفادة من التجارب الناجحة، وتطبيق أفضل الممارسات، واعتماد الحلول المناسبة لاحتياجاتها الوطنية.

وتشجع هذه الاستراتيجية على إنشاء منصات للتعاون العلمي، وبرامج لتبادل الخبرات، وشبكات مهنية تربط الباحثين والخبراء وصناع القرار، بما يعزز التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي.

بناء مؤسسات المعرفة

تتطلب التنمية الزراعية المستدامة مؤسسات قادرة على إنتاج المعرفة، وإدارتها، ونشرها، وتوظيفها في دعم السياسات واتخاذ القرار.

ولذلك تدعو هذه الاستراتيجية إلى دعم مراكز التدريب، والجامعات، والمعاهد المتخصصة، ومنصات التعلم الرقمي، بما يسهم في بناء منظومة معرفية متكاملة تدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

رسالة الفصل

الأرض الخصبة لا تكفي ما لم تُسندها عقولٌ مدرَّبة ومعرفةٌ متجددة. والاستثمار في الإنسان هو وحده الاستثمار الذي لا تتآكل قيمته، بل تتضاعف كلما انتقلت المعرفة من جيلٍ إلى جيل.

ومن خلال بناء القدرات، وتعزيز البحث العلمي، وتشجيع الابتكار، وتبادل المعرفة، يمكن للمجتمع الدولي تطوير كفاءات ومؤسسات قادرة على قيادة التحول الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل العاشر

بناء منظومات غذائية متكاملة وقادرة على الصمود

Chapter X

بناء منظومات غذائية متكاملة وقادرة على الصمود:

تتكامل حلقات الإنتاج والتصنيع والنقل والتخزين والتوزيع في نسيجٍ واحد، يكفي أن تهتز إحدى حلقاته حتى يضطرب وصول الغذاء برمّته. ولذلك لم يعد تحقيق الأمن الغذائي رهيناً بزيادة الإنتاج الزراعي وحدها، بل بات مرتبطاً بقدرة الدول والمجتمعات على بناء منظومات غذائية متكاملة تتمتع بالكفاءة والمرونة والقدرة على مواجهة الأزمات والمتغيرات العالمية. وقد أظهرت التجارب الحديثة أن أي خلل في إحدى هذه الحلقات يمكن أن يؤثر مباشرةً في الإنتاج والتصنيع والنقل والتخزين والتوزيع ووصول الغذاء إلى المستهلكين.

ومن هذا المنطلق، تؤكد هذه الاستراتيجية أهمية تطوير منظومات غذائية متكاملة تربط بين جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية، بما يعزز استقرار الإمدادات، ويحد من الفاقد، ويرفع كفاءة استخدام الموارد، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

تكامل سلسلة القيمة الغذائية

تبدأ المنظومة الغذائية من الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مروراً بالإنتاج الزراعي والحيواني، والتصنيع الغذائي، والخدمات اللوجستية، والتخزين، والتوزيع، وصولاً إلى المستهلك النهائي.

ويؤدي تعزيز التكامل بين هذه المراحل إلى تحسين جودة المنتجات، وتقليل الهدر، وخفض التكاليف، وزيادة كفاءة الأسواق، بما يدعم استقرار الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تعزيز مرونة الأنظمة الغذائية

تتعرض الأنظمة الغذائية لتحديات متزايدة نتيجة التغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية، والتقلبات الجيوسياسية، واضطرابات سلاسل الإمداد.

ولذلك تدعو هذه الاستراتيجية إلى تطوير منظومات غذائية أكثر مرونة، قادرة على التكيف مع المتغيرات، والاستجابة السريعة للأزمات، والمحافظة على استمرارية الإنتاج والإمدادات الغذائية.

التكامل بين القطاعات

يتطلب بناء منظومات غذائية مستدامة تعزيز التعاون بين القطاعات الزراعية، والصناعية، واللوجستية، والمالية، والبحثية، والتكنولوجية، بما يسهم في تحقيق تكامل السياسات، وتحسين كفاءة الاستثمارات، وتعظيم الأثر التنموي.

كما يشجع هذا النهج على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية والدولية في دعم التنمية الزراعية.

التحول نحو منظومات غذائية أكثر استدامة:

تشجع هذه الاستراتيجية على تطوير نماذج إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، تعتمد على الإدارة الرشيدة للموارد، وتقليل الفاقد والهدر الغذائي، وتحسين كفاءة الطاقة، وتوظيف الابتكار والتكنولوجيا الحديثة.

ويسهم هذا التحول في تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين القدرة التنافسية، ودعم أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل..

رسالة الفصل

تُختبر المنظومات الغذائية لحظةَ الأزمة لا لحظةَ الوفرة. والقدرة على الصمود لا تُرتجَل عند وقوع الصدمة، بل تُبنى مسبقاً عبر تكامل الإنتاج والتخزين والتوزيع في نسيجٍ واحد متماسك يليق بمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

ومن خلال تعزيز التكامل بين مكونات سلسلة القيمة الغذائية، ودعم الابتكار، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء،يمكن بناء أنظمة غذائية أكثر مرونة واستدامة، قادرة على تلبية احتياجات المجتمعات، ومواجهة التحديات الحالية، والاستعداد لمتطلبات المستقبل.

الفصل الحادي عشر

الابتكار والتكنولوجيا والتحول الرقمي في الزراعة

Chapter XI

الابتكار والتكنولوجيا والتحول الرقمي في الزراعة:

يمر القطاع الزراعي بتحول متسارع تقوده التطورات العلمية والتكنولوجية، فاتحاً آفاقاً غير مسبوقة لتحسين الإنتاجية، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز القدرة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي العالمي. ولم تعد التكنولوجيا خياراً إضافياً، بل غدت عنصراً أساسياً في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية والمناخية.

وفي ظل التحديات الحالية، تبرز أهمية الاستثمار في الابتكار، وتطوير الحلول الرقمية، وتعزيز البحث العلمي، بما يسهم في دعم الإنتاج الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز استدامة سلاسل القيمة الغذائية.

الابتكار محرك للتنمية الزراعية

يسهم الابتكار في تطوير أساليب الإنتاج الزراعي، وتحسين جودة المنتجات، وخفض التكاليف، وتعزيز كفاءة العمليات الزراعية في مختلف مراحلها.

ويشمل ذلك تطوير التقنيات الحديثة، وتحسين الممارسات الزراعية، والاستفادة من نتائج البحوث العلمية، وتشجيع ريادة الأعمال الزراعية، بما يدعم بناء قطاع زراعي أكثر تنافسية واستدامة.

التحول الرقمي في القطاع الزراعي

يؤدي التحول الرقمي دوراً متزايد الأهمية في تحسين إدارة الأنشطة الزراعية، من خلال استخدام البيانات، ونظم المعلومات، وتقنيات الاستشعار، والذكاء الاصطناعي، والتحليلات الرقمية لدعم اتخاذ القرار.

وتسهم هذه الأدوات في تحسين التخطيط، ورفع كفاءة الإنتاج، وإدارة الموارد بصورة أكثر فعالية، وتعزيز الشفافية في سلاسل الإمداد الغذائية.

البحث العلمي ونقل المعرفة

يشكل البحث العلمي أحد الأسس الرئيسية لتطوير القطاع الزراعي، إذ يسهم في ابتكار حلول عملية للتحديات المرتبطة بالإنتاج، والمياه، والتربة، والمناخ، والصحة النباتية والحيوانية.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية دعم التعاون بين الجامعات، ومراكز البحوث، والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، بما يعزز نقل المعرفة، وبناء القدرات، وتبادل الخبرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

التكنولوجيا في خدمة الاستدامة

يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تسهم في الاستخدام الرشيد للمياه، وتحسين إدارة الأراضي، وتقليل الفاقد الغذائي، ورفع كفاءة الطاقة، وتعزيز الإنتاج المستدام.

كما تساعد الحلول الرقمية في متابعة الأداء، وقياس الأثر، وتحسين إدارة المخاطر، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

رسالة الفصل

تتحول الزراعة من حرفةٍ تقوم على الخبرة المتوارثة إلى منظومةٍ تقودها البيانات والدقة. والرقمنة، حين تُحسَن إدارتها، تختصر الفاقد وترفع الإنتاجية وتضع القرار الزراعي على أساسٍ من العلم لا التخمين.

ومن خلال الاستثمار في المعرفة، وتعزيز البحث العلمي، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة، وتشجيع التعاون بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وشركاء التنمية، يمكن تطوير أنظمة زراعية وغذائية أكثر كفاءة ومرونة، قادرة على الاستجابة للتحديات الراهنة ومواكبة متطلبات المستقبل، بما يسهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل الثاني عشر

الاستثمار والتمويل المستدام لتعزيز الأمن الغذائي

Chapter XII

الاستثمار والتمويل المستدام لتعزيز الأمن الغذائي

يحتاج تطوير الأنظمة الزراعية والغذائية إلى رأس مال صبور يرافق المشروعات على مدى سنوات طويلة؛ ومن هنا يكتسب الاستثمار المستدام مكانته بين ركائز الأمن الغذائي العالمي. فهو وحده القادر على دعم الإنتاج، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، وتحسين كفاءة سلاسل القيمة الغذائية

وفي ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي يشهدها العالم، تبرز الحاجة إلى نماذج تمويل مرنة ومسؤولة تجمع بين الحكومات، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والمستثمرين، وبنوك التنمية، والمنظمات الدولية، بما يسهم في توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً مستداماً

الاستثمار في البنية التحتية الزراعية

يشكل تطوير البنية التحتية الزراعية أحد أهم عوامل تحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي، ويشمل ذلك أنظمة الري، وشبكات النقل، ومرافق التخزين، وسلاسل التبريد، ومراكز التصنيع الغذائي، والأسواق الزراعية الحديثة.

وتسهم هذه الاستثمارات في تقليل الفاقد، وتحسين كفاءة الأسواق، ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي.

تنويع أدوات التمويل

إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة يتطلب تنويع مصادر التمويل وتطوير أدوات مالية تتناسب مع طبيعة المشاريع الزراعية واحتياجاتها.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تطوير الأطر التمويلية التي تدعم الاستثمار المسؤول، وتوفر حلولاً تمويلية مستدامة، مع مراعاة الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل دولة، وبما يعزز مشاركة مختلف المؤسسات المالية والاستثمارية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً محورياً في تعبئة الموارد المالية والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الكبرى.

كما تسهم هذه الشراكات في تحسين الكفاءة التشغيلية، ونقل المعرفة، وتعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق الاستثمارات، بما يدعم تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

الاستثمار المسؤول وإدارة المخاطر

تعتمد الاستثمارات الزراعية الناجحة على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والإدارة الفعالة للمخاطر، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية بناء بيئة استثمارية مستقرة تعزز ثقة المستثمرين، وتدعم استدامة المشاريع، وتسهم في تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية طويلة الأجل.

رسالة الفصل

حيثما التقى رأس المال الصبور بالمشروع الزراعي المدروس، نشأت قيمةٌ تتجاوز العائد إلى الأثر. وتطوير أدواتٍ تمويلية تراعي طبيعة الزراعة الطويلة الأجل هو مفتاح تحويل الفرص إلى واقعٍ منتج.

ومن خلال تعزيز الشراكات الاستثمارية، وتطوير الأطر التمويلية، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتعبئة الموارد الوطنية والدولية، يمكن بناء منظومات زراعية أكثر كفاءة واستدامة، قادرة على الاستجابة للتحديات الحالية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل الثالث عشر

الحوكمة والتعاون الدولي من أجل الأمن الغذائي العالمي

Chapter XIII

الحوكمة والتعاون الدولي من أجل الأمن الغذائي العالمي:

تجاوزت قضايا الأمن الغذائي في العصر الحديث حدود الدولة الواحدة، فباتت تستلزم مستوياتٍ أرفع من التنسيق والتعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، ومراكز البحث والمعرفة. ولم تعد مواجهة التحديات المرتبطة بالإنتاج الغذائي، والتغيرات المناخية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وإدارة الموارد الطبيعية مسؤولية جهة واحدة، بل مسؤولية مشتركة تستدعي العمل الجماعي وتكامل الجهود

ومن هذا المنطلق، تؤكد هذه الاستراتيجية أن الحوكمة الرشيدة والتعاون الدولي يشكلان أساساً لبناء منظومات غذائية أكثر استقراراً وكفاءة وقدرة على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية

الحوكمة الرشيدة أساس التنمية المستدامة

تسهم الحوكمة الرشيدة في تعزيز كفاءة السياسات والمؤسسات، وتحسين إدارة الموارد، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يدعم استدامة المشاريع الزراعية والغذائية ويعزز ثقة الشركاء والمستثمرين

وتشجع هذه الاستراتيجية على تبني أفضل الممارسات المؤسسية، وتطوير الأطر التنظيمية، وتعزيز القدرات الوطنية بما يتوافق مع الأنظمة القانونية والتنظيمية في كل دولة

تعزيز التعاون الدولي

إن التحديات العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي تتطلب شراكات واسعة تقوم على تبادل الخبرات، ونقل المعرفة، وتنسيق الجهود، وتطوير المبادرات المشتركة بين مختلف الأطراف

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى توسيع مجالات التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية، والمؤسسات المالية، والجامعات، ومراكز البحوث والقطاع الخاص، بما يسهم في تطوير حلول عملية ومستدامة للتحديات المشتركة.

بناء شراكات استراتيجية

تُعد الشراكات الاستراتيجية أحد المحركات الرئيسية لتطوير المشاريع الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، لما توفره من تكامل في الموارد والخبرات والقدرات الفنية والمالية

وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية بناء شراكات طوعية قائمة على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والشفافية، والمسؤولية، بما يحقق قيمة مضافة لجميع الأطراف ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التكامل بين المؤسسات الوطنية والدولية

يتطلب تعزيز الأمن الغذائي تكاملاً فعالاً بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يضمن تنسيق السياسات، وتبادل المعلومات، ودعم تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

كما يشجع هذا النهج على تعزيز الحوار المؤسسي، وتطوير آليات التعاون، وتبادل أفضل الممارسات، بما يدعم بناء منظومة غذائية عالمية أكثر ترابطاً ومرونة.

رسالة الفصل

يقوم الأمن الغذائي العالمي على ثلاثيةٍ لا تنفصم: حوكمةٌ نزيهة، وتعاونٌ صادق، وشراكاتٌ تُبنى على الثقة والاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. ومتى اختلّ أحد هذه الأركان، تعذّر على البقية أن تحمل البناء وحدها.

ومن خلال تعزيز التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، يمكن تطوير حلول مستدامة تسهم في مواجهة التحديات الحالية، وتعزيز مرونة الأنظمة الغذائية، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، بما يخدم الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل الرابع عشر

بناء القدرات ونقل المعرفة وتنمية الكفاءات

Chapter XIV

بناء القدرات ونقل المعرفة وتنمية الكفاءات

يسبق بناءُ القدرات البشرية والمؤسسية كلَّ حديثٍ عن موارد أو تقنيات في مسيرة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. فنجاح السياسات والبرامج والمشروعات لا يعتمد فقط على توافر الموارد المالية أو التقنيات الحديثة، بل يرتبط أيضاً بوجود الكفاءات القادرة على التخطيط، والتنفيذ، والإدارة، والابتكار، والتطوير المستمر.

وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجه الأنظمة الغذائية العالمية، تزداد أهمية الاستثمار في التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، ونقل المعرفة، بما يعزز قدرة الدول والمؤسسات والمجتمعات على تطوير حلول عملية ومستدامة تستجيب للاحتياجات الحالية وتواكب المتغيرات المستقبلية.

الاستثمار في رأس المال البشري

يمثل العنصر البشري الركيزة الأساسية لأي منظومة تنموية ناجحة. ويسهم الاستثمار في تنمية المهارات والمعارف والقدرات المهنية في رفع كفاءة القطاع الزراعي، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة على الابتكار ومواكبة التطورات العالمية.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني، ودعم التعليم الزراعي، وتمكين الكفاءات الوطنية، بما يعزز التنمية المستدامة ويخدم الأمن الغذائي.

نقل المعرفة وتبادل الخبرات

يُعد نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث من أهم وسائل تسريع التنمية الزراعية وتحسين كفاءة الأنظمة الغذائية.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى توسيع مجالات التعاون العلمي والفني، وتشجيع المبادرات المشتركة، وتبادل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة، بما يسهم في تطوير حلول قابلة للتطبيق في بيئات مختلفة.

دعم البحث العلمي والابتكار

يشكل البحث العلمي قاعدة أساسية لتطوير التقنيات الزراعية، وتحسين إدارة الموارد، ورفع جودة الإنتاج، والتكيف مع التحديات المناخية والبيئية

وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية دعم مراكز البحث والجامعات والمؤسسات العلمية، وتعزيز التعاون بينها وبين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تحويل المعرفة إلى حلول عملية تخدم التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

تطوير المؤسسات وبناء القدرات المؤسسية.

لا يقتصر بناء القدرات على الأفراد فحسب، بل يشمل أيضاً تطوير المؤسسات، وتعزيز كفاءتها الإدارية والفنية، وتحسين نظم الحوكمة، ورفع مستوى التخطيط والمتابعة والتقييم.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تطوير المؤسسات الوطنية والإقليمية، وتعزيز قدراتها على إدارة البرامج والمشروعات الزراعية وفق أفضل الممارسات المؤسسية والمعايير الدولية.

رسالة الفصل

تبقى أرقى التقنيات عاجزةً بلا أيادٍ تُحسن استخدامها وعقولٍ تطوّرها. ولذلك فإن تنمية الكفاءات ونقل المعرفة ليسا نشاطاً مساعداً، بل هما القلب النابض لأي تنمية زراعية تطمح إلى الاستمرار.

ومن خلال الاستثمار في الإنسان، ودعم التعليم والبحث العلمي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، يمكن بناء منظومات زراعية أكثر كفاءة وابتكاراً، قادرة على مواجهة التحديات الحالية، والاستفادة من الفرص المستقبلية، والإسهام في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل الخامس عشر

المبادرات العالمية والشراكات المؤسسية لدعم الأمن الغذائي

Chapter XV

المبادرات العالمية والشراكات المؤسسية لدعم الأمن الغذائي:

حان وقت الانتقال من المبادرات المتفرقة إلى أطر مؤسسية أكثر تكاملاً، تجمع بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص،والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز التنسيق الدولي، وتبادل المعرفة، وتعبئة الموارد، وتسريع تنفيذ الحلول العملية التي تستجيب للتحديات الحالية وتدعم التنمية المستدامة.

وتنطلق هذه الاستراتيجية من قناعة بأن المبادرات العالمية الناجحة لا تُقاس بعدد مشاريعها فحسب، بل بقدرتها على بناء شراكات طويلة الأجل، وتعزيز التعاون، وتحويل الرؤى المشتركة إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ وفق أولويات كل دولة واحتياجاتها التنموية.

المبادرات العالمية كمنصات للتعاون

تمثل المبادرات الدولية أداة مهمة لتوحيد الجهود وتبادل الخبرات وتنسيق المبادرات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تطوير حلول مبتكرة للتحديات المرتبطة بالإنتاج الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية، وسلاسل الإمداد، والاستثمار الزراعي.

وتشجع هذه الاستراتيجية على إطلاق ودعم المبادرات التي تعزز الحوار الدولي، وتوسع نطاق التعاون، وتدعم بناء شراكات مستدامة بين مختلف الأطراف.

الشراكات المؤسسية

تؤدي المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية دوراً محورياً في دعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، من خلال تبادل الخبرات، وبناء القدرات، وتطوير السياسات، ودعم تنفيذ البرامج والمشروعات.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية التعاون المؤسسي القائم على الشفافية، والاحترام المتبادل، والمسؤولية المشتركة، بما يعزز كفاءة العمل ويحقق قيمة مضافة لجميع الشركاء.

التكامل بين المبادرات والبرامج

تعتمد فعالية المبادرات العالمية على قدرتها على التكامل مع الخطط الوطنية، والاستراتيجيات الإقليمية، والبرامج الدولية ذات الصلة، بما يضمن تجنب الازدواجية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز أثر المشاريع التنموية.

كما تشجع هذه الاستراتيجية على تنسيق الجهود بين مختلف المبادرات والبرامج بما يخدم أهداف الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

نحو منظومة عالمية متكاملة

إن بناء منظومة عالمية أكثر ترابطاً يتطلب تطوير منصات للتعاون، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، والاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا، بما يعزز القدرة الجماعية على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

وتسهم هذه المنظومة في دعم الاستثمارات المسؤولة، وتحسين كفاءة الأنظمة الغذائية، وتعزيز التعاون الدولي بما يخدم مصالح الدول والمجتمعات.

رسالة الفصل

لا تكتمل المبادرة الكبرى بإعلانها، بل بالشبكة المؤسسية التي تحملها وتترجمها إلى برامج. وكلما اتسعت دائرة الشركاء وتكاملت أدوارهم على أساسٍ من الثقة والاحترام المتبادل، ازدادت قدرة المبادرة على بلوغ غاياتها.

ومن خلال توسيع نطاق التعاون، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وربط المبادرات العالمية بالاحتياجات الوطنية، يمكن تطوير حلول عملية ومستدامة تسهم في مواجهة التحديات الحالية، ودعم التنمية الزراعية، وبناء منظومة غذائية عالمية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، بما يخدم الأجيال الحالية والقادمة.

الفصل السادس عشر

الاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية

Chapter XVI

الاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية:

لا تنفصل قدرة الأنظمة الغذائية على الاستمرار عن قدرتها على التكيف مع مناخٍ متغير وبيئةٍ مثقلة بالضغوط؛ ولذلك تتصدر الاستدامة البيئية ركائز الأمن الغذائي العالمي. فالتغير المناخي، وشح المياه، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع الحيوي، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، جميعها تؤثر مباشرةً في الإنتاج الزراعي واستقرار الأنظمة الغذائية على المدى الطويل.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تبني استراتيجيات متكاملة تقوم على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وزيادة مرونة الأنظمة الزراعية، وتشجيع الممارسات الزراعية المسؤولة التي تلبي احتياجات الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تمثل الإدارة الرشيدة للأراضي، والمياه، والغابات، والتنوع الحيوي، أحد الأسس الرئيسية للحفاظ على الإنتاج الزراعي وضمان استدامة الأمن الغذائي.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تطبيق ممارسات مسؤولة لإدارة الموارد الطبيعية بما يعزز الإنتاجية الزراعية، ويحافظ على النظم البيئية، ويضمن الاستخدام المستدام للموارد للأجيال الحالية والمستقبلية.

التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز المرونة

أصبحت الأنظمة الزراعية مطالبة بتعزيز قدرتها على مواجهة آثار التغيرات المناخية، بما في ذلك موجات الجفاف، والفيضانات، والظواهر الجوية المتطرفة، والتقلبات المناخية المتزايدة.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تبني ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، وتعزيز إدارة المخاطر، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين التخطيط الاستباقي بما يسهم في زيادة مرونة الأنظمة الغذائية والمجتمعات الريفية.

حماية التنوع الحيوي والخدمات البيئية:

يسهم التنوع الحيوي والنظم البيئية السليمة في دعم الإنتاج الزراعي من خلال تحسين خصوبة التربة، وتعزيز التلقيح الطبيعي، وتنظيم الموارد المائية، والمساعدة في مكافحة الآفات الزراعية بصورة مستدامة.

لذلك تؤكد هذه الاستراتيجية أهمية المحافظة على التنوع الحيوي، واستعادة النظم البيئية المتدهورة، وتشجيع الممارسات الزراعية التي تحقق التوازن بين زيادة الإنتاج وحماية البيئة.

تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة:

تعتمد الزراعة المستدامة على تحقيق التوازن بين حماية البيئة، والكفاءة الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، بما يضمن استمرارية الإنتاج الزراعي على المدى الطويل.

وتشجع هذه الاستراتيجية على الاستخدام الرشيد للمياه، والإدارة المستدامة للأراضي، ودمج الطاقة المتجددة، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتطبيق أساليب إنتاج تحد من الأثر البيئي وتعزز كفاءة استخدام الموارد.

رسالة الفصل

المناخ المتغيّر لا يستأذن أحداً، والتكيّف معه لم يعد اختياراً مؤجّلاً. وحماية البيئة وبناء القدرة على مواجهة تقلباتها هما الأساس الذي تستند إليه أي إنتاجية غذائية تطمح إلى الدوام.

ومن خلال حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وتعميق التعاون بين الحكومات، والمؤسسات العلمية، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز الأمن الغذائي، ويحافظ على البيئة، ويدعم التنمية المستدامة بما يخدم الأجيال الحالية والقادمة..

الفصل السابع عشر

المرونة الاقتصادية وتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي

Chapter XVII

المرونة الاقتصادية وتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي:

كشفت الأزمات الأخيرة، من التغيرات المناخية إلى الاضطرابات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، عن الموقع المحوري الذي تحتله سلاسل الإمداد في منظومة الأمن الغذائي العالمي، وعن مدى الحاجة إلى بنائها أكثر مرونة وكفاءة وقدرة على الاستجابة للمتغيرات.

ولم يعد تحقيق الأمن الغذائي مرتبطاً بزيادة الإنتاج الزراعي وحدها، بل أصبح يعتمد أيضاً على كفاءة نقل المنتجات، وتخزينها، وتصنيعها، وتوزيعها،وضمان وصولها إلى الأسواق والمستهلكين بصورة مستدامة وآمنة.

تعزيز مرونة سلاسل الإمداد:

تتطلب الأنظمة الغذائية الحديثة سلاسل إمداد قادرة على التكيف مع الأزمات والحد من تأثير الاضطرابات التي قد تؤثر في تدفق الغذاء.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية اللوجستية، وتحسين إدارة المخزون، وتعزيز التنسيق بين المنتجين والمصنعين والموزعين، بما يسهم في رفع كفاءة الأنظمة الغذائية وتقليل المخاطر.

البنية التحتية والخدمات اللوجستية

تمثل البنية التحتية المتطورة أحد العوامل الأساسية لدعم الأمن الغذائي، وتشمل شبكات النقل، ومراكز التخزين، وسلاسل التبريد، والموانئ، والمناطق اللوجستية، والأسواق الزراعية الحديثة.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية الاستثمار في تطوير هذه المرافق بما يسهم في تقليل الفاقد الغذائي، وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز انسيابية حركة السلع الغذائية.

تنويع مصادر الإمداد

يسهم تنويع مصادر الإنتاج والإمداد في الحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد أو منطقة جغرافية واحدة.

لذلك تدعو هذه الاستراتيجية إلى تشجيع التعاون الإقليمي والدولي، وتوسيع الشراكات التجارية، وتعزيز التكامل بين الأسواق، بما يدعم استقرار الإمدادات الغذائية ويزيد من مرونة الأنظمة الغذائية.

التحول الرقمي في إدارة سلاسل الإمداد

تتيح التقنيات الرقمية الحديثة تحسين إدارة سلاسل الإمداد من خلال التتبع الفوري، وتحليل البيانات، والتنبؤ بالطلب، وتحسين عمليات النقل والتخزين.

كما تسهم هذه الحلول في رفع مستوى الشفافية، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات السريعة في أوقات الأزمات.

رسالة الفصل

تنكشف صلابة الاقتصاد الغذائي عند أول اضطرابٍ يصيب سلاسل الإمداد. ومن ثَمّ فإن تنويع المصادر وتقصير المسافات وتحصين حلقات التوريد شروطٌ لا غنى عنها لتعزيز الأمن الغذائي العالمي واستقرار أسعاره.

ومن خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتنويع مصادر الإمداد، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، يمكن بناء منظومات غذائية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل الثامن عشر

الابتكار في السياسات والتخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي

Chapter XVIII

الابتكار في السياسات والتخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي:

يعجز التخطيط التقليدي وحده عن مجاراة سرعة المتغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية؛ ومن ثَمّ بات تعزيز الأمن الغذائي العالمي يستلزم سياسات مرنة ورؤى استراتيجية تواكب هذا الإيقاع المتسارع. وأصبح من الضروري اعتماد سياسات استباقية تستند إلى البيانات، والبحث العلمي،والتخطيط طويل الأجل، والتعاون متعدد الأطراف..

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن تطوير السياسات الزراعية والغذائية يجب أن يقوم على التكامل بين التخطيط الاستراتيجي، والإدارة الرشيدة، والابتكار المؤسسي، بما يعزز قدرة الدول على بناء أنظمة غذائية أكثر استقراراً ومرونة واستدامة.

التخطيط الاستراتيجي طويل المدى

يساعد التخطيط الاستراتيجي الحكومات والمؤسسات على استشراف التحديات المستقبلية، وتحديد الأولويات، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيراً في الأمن الغذائي.

وتشجع هذه الاستراتيجية على إعداد خطط وطنية وإقليمية طويلة الأجل تتسم بالمرونة، وقابلية التحديث، والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

صنع السياسات القائمة على الأدلة

تسهم البيانات الدقيقة، والإحصاءات الموثوقة، والدراسات العلمية في دعم عملية صنع القرار وتحسين كفاءة السياسات الزراعية والغذائية.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تعزيز نظم المعلومات، وتطوير قواعد البيانات، والاستفادة من التحليلات الحديثة، بما يساعد على وضع سياسات أكثر فاعلية واستجابة للواقع.

الابتكار المؤسسي وصنع القرار

يعزز الابتكار المؤسسي كفاءة المؤسسات، ويساعد على تطوير آليات العمل، وتحسين التنسيق بين الجهات المختلفة، وتسريع تنفيذ البرامج والمشروعات.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أهمية تبني نماذج إدارية حديثة، وتشجيع التحول الرقمي، ورفع كفاءة المؤسسات بما يمكنها من التعامل بفعالية مع التحديات الحالية والمستقبلية.

التقييم المستمر والتطوير:

تعتمد السياسات الناجحة على المتابعة الدورية، وقياس الأداء، وتقييم النتائج، وإدخال التحسينات بصورة مستمرة.

ولذلك تشجع هذه الاستراتيجية على بناء أنظمة للرصد والتقييم، والاستفادة من الدروس المستفادة، وتبادل الخبرات، بما يسهم في رفع جودة السياسات وتحقيق أفضل النتائج.

رسالة الفصل

السياسات الجامدة تعجز أمام واقعٍ متحرك. والتخطيط الاستراتيجي المرن، القادر على استشراف المتغيرات وتعديل المسار، هو ما يمنح الأمن الغذائي العالمي حصانته أمام المفاجآت.

ومن خلال الاعتماد على البيانات، وتعزيز البحث العلمي، وتطوير المؤسسات، وتشجيع الابتكار في صنع القرار، وتعميق التعاون بين الحكومات والمؤسسات الوطنية والدولية، يمكن بناء سياسات أكثر كفاءة ومرونة، قادرة على مواجهة التحديات الحالية والاستعداد للمتغيرات المستقبلية، بما يدعم التنمية الزراعية المستدامة ويعزز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفصل التاسع عشر

تعزيز التعاون الدولي من أجل الأمن الغذائي العالمي

Chapter XIX

تعزيز التعاون الدولي من أجل الأمن الغذائي العالمي:

المقدمة

أصبح الأمن الغذائي مسؤولية عالمية مشتركة تتجاوز حدود الدول، إذ إن التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، والنمو السكاني، واضطرابات سلاسل الإمداد، والأزمات الاقتصادية، والتوترات الجيوسياسية، تتطلب تعزيز التعاون الدولي من أجل تطوير استجابات منسقة ومستدامة

وترى هذه الاستراتيجية أن تعزيز التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، يمثل أحد المرتكزات الأساسية لبناء أنظمة غذائية أكثر مرونة وشمولاً واستدامة، وقادرة على مواجهة التحديات الحالية والاستعداد لمتطلبات المستقبل

تعزيز الشراكات الدولية

تسهم الشراكات الدولية في تبادل المعرفة، وحشد الموارد، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المبادرات المشتركة التي تدعم الأولويات الوطنية، وتسهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي العالمي.

وتشجع هذه الاستراتيجية على إقامة شراكات طوعية تقوم على الاحترام المتبادل، والشفافية، والمنفعة المشتركة، والمسؤولية الجماعية، مع احترام سيادة الدول وأولوياتها التنموية.

دور المنظمات الدولية:

تؤدي المنظمات الدولية دوراً محورياً في تنسيق الجهود العالمية، ودعم تطوير السياسات، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتقديم المساعدة الفنية، والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الزراعية.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لنشر أفضل الممارسات، وتبادل الخبرات، ودعم المبادرات التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

حشد الاستثمارات والموارد المالية

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العالمي تعبئة مستدامة للاستثمارات العامة والخاصة، إلى جانب تطوير آليات تمويل مبتكرة تدعم البنية التحتية الزراعية، والتقنيات الحديثة، والبحث العلمي، والأنظمة الغذائية المتكاملة.

وتشجع الاستراتيجية على تعزيز التعاون بين الحكومات، والمؤسسات المالية، وبنوك التنمية، والمستثمرين المؤسسيين، وشركاء التنمية، بما يدعم الاستثمارات المسؤولة التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

تعزيز الحوار وتبادل المعرفة:

يسهم الحوار الدولي وتبادل الخبرات في تطوير السياسات العامة، وتسريع الابتكار، وبناء القدرات الوطنية، وتبني حلول عملية تتناسب مع مختلف البيئات والظروف.

وتدعم هذه الاستراتيجية إنشاء منصات للحوار، وشبكات للتعاون، ومبادرات مشتركة تجمع الحكومات والمؤسسات والخبراء والجامعات ومراكز البحوث وشركاء التنمية، بما يعزز التعلم المتبادل والعمل الجماعي.

رسالة الفصل

يبلغ التعاون الدولي ذروته حين يتحول من مبادراتٍ متفرقة إلى مسارٍ منظَّم تتقاسم فيه الدول المسؤولية والثمرة معاً؛ فلا أمن غذائياً لأمةٍ بمعزلٍ عن أمن جاراتها.

ومن خلال بناء شراكات قوية، وتشجيع الحوار، وحشد الاستثمارات، وتبادل المعرفة، وتعزيز التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والجامعات، ومراكز البحوث، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية، يصبح المجتمع الدولي أكثر قدرة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي الراهنة، وبناء أنظمة غذائية أكثر مرونة وشمولاً واستدامة، تلبي احتياجات الحاضر، وتستعد لمتطلبات المستقبل.

الفصل العشرون

من الرؤية إلى العمل: نحو مستقبل أكثر أمناً غذائياً

Chapter XX

من الرؤية إلى العمل: نحو مستقبل أكثر أمناً غذائياً:

المقدمة

تؤكد هذه الاستراتيجية أن تحقيق الأمن الغذائي العالمي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، بما في ذلك التغيرات المناخية، والنمو السكاني، والضغوط على الموارد الطبيعية، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتقلبات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء أنظمة غذائية أكثر مرونة وكفاءة واستدامة يتطلب الانتقال من مرحلة الرؤى والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ العملي، من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتنسيق الجهود، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتوظيف الابتكار والتكنولوجيا لخدمة التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

رؤية مشتركة لمستقبل الأمن الغذائي:

تعتمد هذه الاستراتيجية على رؤية تقوم على أن الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة تتطلب مساهمة جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية.

ومن خلال العمل المشترك، يمكن تطوير حلول متكاملة تستجيب للاحتياجات الحالية، وتدعم بناء أنظمة غذائية أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والاستعداد لمتطلبات المستقبل.

إطار للتعاون الدولي

تمثل هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً مفتوحاً لتعزيز التعاون الدولي في مجالات الزراعة، والاستثمار، والابتكار، ونقل المعرفة، وبناء القدرات، وتطوير البنية التحتية، بما ينسجم مع أولويات كل دولة واحتياجاتها التنموية.

وتقوم هذه الرؤية على الشراكة الطوعية، والاحترام المتبادل، والشفافية، والالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية والدولية.

الابتكار والاستثمار من أجل التنمية:

يشكل الابتكار والاستثمار المسؤول عنصرين أساسيين في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

وتشجع هذه الاستراتيجية على تبني التقنيات الحديثة، وتطوير نماذج التمويل المستدام، وتعزيز البحث العلمي، والاستثمار في البنية التحتية الزراعية، بما يسهم في رفع الإنتاجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز القيمة المضافة عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة الغذائية.

دعوة إلى العمل المشترك:

تدعو هذه الاستراتيجية جميع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، والعمل بروح المسؤولية المشتركة من أجل تطوير حلول عملية تدعم الأمن الغذائي العالمي وتحقق التنمية الزراعية المستدامة.

كما تشجع على إطلاق المبادرات، وتطوير الشراكات، وبناء البرامج والمشروعات التي تستجيب للتحديات الراهنة وتسهم في إيجاد فرص تنموية مستدامة للمجتمعات.

رسالة الفصل

يبقى الأمن الغذائي العالمي أمانةً جماعية، ومستقبله رهنٌ بقدرتنا على تحويل ما اتفقنا عليه إلى عملٍ ملموس. وعند هذه النقطة، نقطةِ الانتقال من الرؤية إلى الفعل، يبدأ الاختبار الحقيقي لكل ما سبق.

وتقدم الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً عملياً لتعزيز التعاون الدولي، وتشجيع الاستثمار المسؤول، ودعم الابتكار، وتطوير أنظمة غذائية أكثر مرونة واستدامة، بما يسهم في تلبية احتياجات الحاضر، والاستعداد لتحديات المستقبل.

ومن خلال التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، يمكن بناء منظومة عالمية أكثر قدرة على تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة، وخلق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للأجيال الحالية والقادمة.

الملاحق

الملاحق المؤسسية

تعرض الملاحق الستة التالية الأسس المؤسسية للمبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 — وثيقتها التأسيسية، ومنظومتها المتكاملة، وأطر التعاون والتمويل المستدام، وخارطة طريق التنفيذ، ونموذجاً تطبيقياً رائداً هو مدينة الريال الزراعية.

الملحق الأول

المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 --- الوثيقة التأسيسية

Annex I

المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

الوثيقة التأسيسية

تشكل المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً دولياً للتعاون يهدف إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتسريع الابتكار الزراعي، وتطوير شراكات استراتيجية تسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

وتأتي هذه المبادرة استجابةً للتحديات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات الأمن الغذائي، والتغيرات المناخية، وإدارة الموارد الطبيعية، واضطرابات سلاسل الإمداد، والطلب المتزايد على الغذاء. وانطلاقاً من ذلك، تدعو المبادرة إلى توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير حلول عملية ومستدامة تستجيب لاحتياجات الحاضر وتستعد لتحديات المستقبل.

ولا تُعد هذه المبادرة بديلاً عن البرامج أو المؤسسات القائمة، بل تمثل منصة دولية مرنة للتعاون وتبادل الخبرات، وتشجيع التنسيق بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، بما يعزز تكامل الأدوار ويحقق المنفعة المشتركة.

وتستند المبادرة إلى مبادئ الاحترام المتبادل، واحترام سيادة الدول، والاستثمار المسؤول، والشفافية، والابتكار، والتنمية المستدامة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تمثل المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 المظلة الاستراتيجية التي تنطلق منها البرامج والمنصات والمشروعات الواردة في هذه الوثيقة، وتشكل إطاراً مفتوحاً للتعاون الدولي يهدف إلى دعم الأمن الغذائي العالمي، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لجميع الشعوب.

الرؤية

تسعى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى الإسهام في بناء منظومة عالمية متكاملة تعزز الأمن الغذائي من خلال التعاون الدولي، والاستثمار المسؤول، والابتكار، والتكنولوجيا، والتنمية الزراعية المستدامة، بما يدعم استقرار المجتمعات وازدهار الاقتصادات ويحسن جودة الحياة.

وتطمح المبادرة إلى أن تكون إطاراً دولياً يجمع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، لتطوير حلول عملية تسهم في تعزيز الإنتاج الغذائي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ودعم سلاسل القيمة الغذائية، وبناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

كما تسعى المبادرة إلى تشجيع تبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتحفيز الاستثمار طويل الأجل في القطاع الزراعي، بما يواكب المتغيرات العالمية، ويدعم الأولويات الوطنية للدول، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترتكز هذه الرؤية على الإيمان بأن الأمن الغذائي يمثل مسؤولية مشتركة، وأن التعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل، والشراكات الفاعلة، والابتكار، والإدارة الرشيدة للموارد، يشكل الأساس لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للأجيال الحالية والقادمة.

الرسالة

تتمثل رسالة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 في تعزيز التعاون الدولي لدعم الأمن الغذائي من خلال تطوير مبادرات استراتيجية، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتوظيف الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكات الفاعلة التي تسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

وتسعى المبادرة إلى توفير إطار دولي مرن يجمع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، بهدف تنسيق الجهود، وتبادل المعرفة والخبرات، ودعم تنفيذ المشاريع والبرامج التي تعزز التنمية الزراعية المستدامة، وتحسن إدارة الموارد الطبيعية، وترفع كفاءة الإنتاج وسلاسل القيمة الغذائية.

كما تعمل المبادرة على تشجيع نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتحفيز الابتكار، وتطوير حلول عملية قابلة للتطبيق والتوسع، تستجيب للتحديات الراهنة وتواكب المتغيرات العالمية، مع احترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية وخصوصية مساراتها التنموية.

ومن خلال هذا النهج، تهدف المبادرة إلى الإسهام في بناء منظومة عالمية أكثر تعاوناً وقدرة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز التنمية الزراعية المستدامة، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

الأهداف الاستراتيجية

تهدف المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى الإسهام في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. تعزيز الأمن الغذائي العالميدعم المبادرات والبرامج التي تسهم في تحسين توافر الغذاء، واستقرار سلاسل الإمداد، وتعزيز قدرة الدول على تلبية احتياجاتها الغذائية بصورة مستدامة.

2. تعزيز التعاون الدوليتطوير إطار للتعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، بما يدعم تبادل الخبرات وتنسيق الجهود.

3. تشجيع الاستثمار المسؤولتحفيز الاستثمارات طويلة الأجل في الزراعة والبنية التحتية الغذائية، بما يحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

4. دعم التنمية الزراعية المستدامةتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الإنتاجية مع الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي.

5. تعزيز الابتكار والتكنولوجيادعم توظيف التقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والبحث العلمي لتطوير القطاع الزراعي وتحسين كفاءة الأنظمة الغذائية.

6. بناء القدرات ونقل المعرفةتعزيز التعليم والتدريب، وتبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية بما يدعم التنمية الزراعية المستدامة

7. تطوير أنظمة غذائية متكاملة ومرنةدعم بناء منظومات غذائية مترابطة تشمل الإنتاج، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والتخزين، والتوزيع، بما يعزز قدرتها على مواجهة الأزمات والتحديات المستقبلية.

8. دعم السياسات والتخطيط الاستراتيجيتشجيع إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تسهم في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي وفق أفضل الممارسات الدولية.

9. تعزيز الشراكات متعددة الأطرافتشجيع التعاون بين مختلف القطاعات والجهات المعنية لتنفيذ مشاريع ومبادرات ذات أثر تنموي واسع ومستدام.

10. الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامةدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولا سيما الأهداف المرتبطة بالقضاء على الجوع، والتنمية الزراعية، والعمل المناخي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

المبادئ الأساسية

ترتكز المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار الحاكم لجميع أنشطتها وبرامجها وشراكاتها، وتوجه مسار عملها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية بروح من التعاون والمسؤولية المشتركة.:

1. احترام سيادة الدول

تلتزم المبادرة باحترام سيادة الدول، وأنظمتها القانونية، وأولوياتها الوطنية، وخصوصية سياساتها التنموية، مع التأكيد على أن جميع أشكال التعاون تتم بناءً على طلب الدول المعنية وبما يتوافق مع تشريعاتها.

2. التعاون الدولي

تؤمن المبادرة بأن تعزيز الأمن الغذائي العالمي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية.

3. المنفعة المتبادلة

تسعى المبادرة إلى بناء شراكات استراتيجية تحقق مصالح جميع الأطراف، وتعزز التنمية المشتركة، وتدعم الاستقرار والازدهار على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

4. الاستثمار المسؤول.

تشجع المبادرة الاستثمارات طويلة الأجل التي تلتزم بالمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتسهم في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

5. الاستدامة.

تلتزم المبادرة بدعم التنمية الزراعية المستدامة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وحماية البيئة، وتعزيز قدرة الأنظمة الغذائية على الاستمرار والتكيف مع المتغيرات.

6. . الابتكار ونقل التكنولوجيا

تدعم المبادرة الابتكار، والبحث العلمي، والتحول الرقمي، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، بوصفها أدوات أساسية لتطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية وكفاءة إدارة الموارد.

7. . الحوكمة والشفافية

تعتمد المبادرة مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة، باعتبارها أسساً لبناء الثقة وتعزيز فعالية التعاون بين جميع الشركاء.

8. . بناء القدرات

تشجع المبادرة تنمية الموارد البشرية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتبادل الخبرات، بما يسهم في تمكين الدول والمؤسسات من تحقيق أهدافها التنموية.

9. . الشمولية

تحرص المبادرة على إشراك مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز تكامل الجهود وتنوع الخبرات.

10. المسؤولية المشتركة

تنطلق المبادرة من أن الأمن الغذائي مسؤولية عالمية مشتركة، وأن مواجهة تحدياته تتطلب التزاماً جماعياً، وتنسيقاً مستمراً، وتعاوناً قائماً على الثقة والاحترام المتبادل والعمل المشترك.

بهذه المبادئ، تؤسس المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً مؤسسياً وأخلاقياً يوجه جميع برامجها وأنشطتها وشراكاتها، ويعزز قدرتها على الإسهام في بناء منظومة غذائية عالمية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، بما يخدم مصالح الدول وشعوبها ويستجيب للتحديات الراهنة والمستقبلية.

مجالات التعاون

تفتح المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 المجال أمام التعاون الدولي في مجموعة واسعة من القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، بما يتيح للدول والشركاء اختيار مجالات التعاون التي تتوافق مع أولوياتهم الوطنية واحتياجاتهم التنموية.

وتشمل مجالات التعاون، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. الأمن الغذائي

دعم المبادرات والسياسات والبرامج التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين استقرار الإمدادات الغذائية، وزيادة قدرة الدول على مواجهة الأزمات والتحديات.

2. التنمية الزراعية المستدامة

تطوير المشاريع الزراعية المستدامة، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ودعم التنمية الريفية.

3. إدارة الموارد الطبيعية

تشجيع الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية، والموارد المائية، والتربة، والطاقة، بما يسهم في الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

4. الابتكار والتكنولوجيا الزراعية

تعزيز استخدام التقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والزراعة الذكية، والتحول الرقمي، والبحث العلمي لتطوير القطاع الزراعي.

5. البنية التحتية الزراعية

دعم تطوير شبكات الري، ومرافق التخزين، وسلاسل التبريد، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية اللازمة لتعزيز كفاءة الأنظمة الغذائية.

6. سلاسل القيمة والصناعات الغذائية

تعزيز تطوير سلاسل القيمة الغذائية، والصناعات التحويلية، والتصنيع الغذائي، بما يسهم في زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل.

7. الثروة الحيوانية والاستزراع المائي

دعم تنمية الثروة الحيوانية، والإنتاج الحيواني، والاستزراع المائي، وتحسين الخدمات البيطرية، وتعزيز الإنتاج المستدام.

8. التمويل والاستثمار

تشجيع الاستثمار المسؤول، وتطوير آليات التمويل المستدام، وتعزيز مشاركة المؤسسات المالية والصناديق الاستثمارية في دعم مشاريع الأمن الغذائي.

9. بناء القدرات ونقل المعرفة

دعم برامج التعليم والتدريب، وتبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز البحث العلمي وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.

10. الشراكات الدولية

تعزيز التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، بما يدعم تنفيذ المبادرات والمشروعات ذات الأثر المستدام.

11. السياسات والتخطيط الاستراتيجي

تبادل الخبرات في إعداد السياسات الزراعية، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة، وتطوير الأطر التنظيمية التي تدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي.الاستدامة والعمل المناخي

تشجيع المبادرات التي تدعم التكيف مع التغيرات المناخية، والحد من آثارها، وتعزيز الاستدامة البيئية، والاقتصاد الأخضر في القطاع الزراعي.

وتؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن تنوع مجالات التعاون يمثل أحد أهم عوامل نجاحها، إذ يتيح للدول والمؤسسات والشركاء تصميم برامج ومشروعات تتناسب مع احتياجاتهم وأولوياتهم، ضمن إطار من التعاون الدولي، والاحترام المتبادل، والمنفعة المشتركة، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الشركاء المستهدفون:

تنطلق المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 من إيمان راسخ بأن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلب شراكات واسعة ومتنوعة تجمع مختلف الجهات المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتستهدف المبادرة بناء شبكة تعاون مؤسسية قائمة على الثقة، والاحترام المتبادل، والمنفعة المشتركة، بما يسهم في توحيد الجهود وتعظيم الأثر التنموي.

وتشمل الفئات المستهدفة للتعاون، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. الحكومات

التعاون مع الحكومات والوزارات والهيئات الوطنية المختصة في مجالات الزراعة، والأمن الغذائي، والاستثمار، والاقتصاد، والبيئة، والمياه، والتخطيط، والتنمية

2. المنظمات الدولية والإقليمية

بناء شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، والتنمية المستدامة، والعمل الإنساني، والتعاون الاقتصادي.

3. بنوك التنمية والمؤسسات المالية الدولية

التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، لدعم المبادرات والمشروعات ذات الأولوية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

4. الصناديق السيادية وصناديق الاستثمار

تعزيز التعاون مع الصناديق السيادية، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات الاستثمارية طويلة الأجل، لتطوير فرص استثمارية مسؤولة ومستدامة.

5. القطاع الخاص

إشراك الشركات الوطنية والدولية، والمؤسسات الصناعية، وشركات التكنولوجيا الزراعية، وشركات الخدمات اللوجستية، والصناعات الغذائية، وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص.

6. الجامعات ومراكز البحوث

تعزيز التعاون مع الجامعات، والمعاهد المتخصصة، ومراكز البحوث والابتكار، لدعم البحث العلمي، ونقل المعرفة، وتطوير الحلول التطبيقية.

7. المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب

دعم برامج التعليم، وبناء القدرات، والتدريب المهني، وتأهيل الكفاءات الوطنية في المجالات الزراعية والتقنية والإدارية.

8. منظمات المجتمع المدني

التعاون مع الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، والمنظمات المجتمعية، والمؤسسات التنموية التي تسهم في دعم التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

9. المؤسسات الخيرية والوقفية

تشجيع الشراكات مع المؤسسات الوقفية والخيرية التي تدعم المبادرات التنموية والإنسانية المرتبطة بالغذاء والزراعة والتنمية المستدامة.

10. المستثمرون ورواد الأعمال

استقطاب المستثمرين ورواد الأعمال والمبتكرين للمشاركة في تطوير حلول ومشروعات زراعية مستدامة ذات أثر اقتصادي واجتماعي طويل الأجل.

وترحب المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بجميع الجهات التي تتقاطع أهدافها مع مبادئها ورسالتها، وتسعى إلى بناء شراكات مرنة وقابلة للتطوير، تراعي أولويات الدول، وتحترم الأطر القانونية والتنظيمية، وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحقيق أثر إيجابي ومستدام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الإطار المؤسسي للمبادرة:

تقوم المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على إطار مؤسسي مرن يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، وتنسيق الجهود بين مختلف الشركاء، ودعم تطوير المبادرات والبرامج والمشروعات التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

ويستند هذا الإطار إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والتعاون، والاحترام المتبادل، بما يضمن مرونة التنفيذ وقابلية التطوير وفق احتياجات الدول والشركاء، ووفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.

أولاً: المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

تمثل المبادرة الإطار الاستراتيجي الجامع الذي يوجه مسار التعاون الدولي، ويحدد الرؤية العامة، والأهداف الاستراتيجية، ومجالات العمل، والشراكات الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي.

ثانياً: البرامج والمبادرات الاستراتيجية

يمكن للمبادرة أن تضم عدداً من البرامج والمبادرات المتخصصة التي يتم تطويرها وإطلاقها تدريجياً وفق الأولويات والاحتياجات، بما يدعم تنفيذ أهدافها الاستراتيجية في مختلف المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

ثالثاً: المنصات المؤسسية

يشمل الإطار المؤسسي تطوير منصات متخصصة لتسهيل التعاون، وتبادل المعرفة، وتعزيز الاستثمار، وبناء القدرات، ودعم التنسيق بين الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

رابعاً: المشروعات النموذجية

تشجع المبادرة تطوير مشروعات نموذجية قابلة للتطبيق والتوسع، تعكس أفضل الممارسات في مجالات الزراعة المستدامة، وسلاسل القيمة الغذائية، والبنية التحتية، والابتكار، والتحول الرقمي، بما يتوافق مع احتياجات كل دولة.

خامساً: الشراكات المؤسسية

تعتمد المبادرة على بناء شراكات استراتيجية مع الحكومات، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز تكامل الأدوار وتنسيق الجهود.

سادساً: الحوكمة والمتابعة

يرتكز الإطار المؤسسي على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، والتقييم المستمر، بما يسهم في ضمان كفاءة التنفيذ، وقياس الأداء، وتحسين النتائج، وتطوير المبادرة بصورة مستمرة.

سابعاً: المرونة وقابلية التطوير:

صُمم هذا الإطار المؤسسي ليكون مرناً وقابلاً للتطوير، بحيث يمكن إضافة برامج، أو مبادرات، أو منصات، أو شراكات جديدة وفقاً للتطورات العالمية واحتياجات الدول، وأولويات الشركاء، دون الإخلال بالرؤية العامة للمبادرة.

الإطار المؤسسي المقترح:

Global Food Security Initiative 2050

البرامج والمبادرات الاستراتيجية

المنصات المؤسسية

المشروعات النموذجية

الشراكات الدولية

التنفيذ والمتابعة والتقييم:

ويؤكد هذا الإطار أن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 ليست مشروعاً منفرداً، بل منصة دولية للتعاون والتنسيق، تهدف إلى جمع مختلف الشركاء ضمن رؤية مشتركة، وتوفير بيئة مؤسسية تدعم تطوير المبادرات والمشروعات ذات الأثر المستدام، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، ودعم التنمية الزراعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

آليات التنفيذ:

تستند المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى نهج تعاوني مرن يراعي اختلاف أولويات الدول، وتنوع احتياجاتها التنموية، وتباين قدراتها المؤسسية والاقتصادية. وتهدف المبادرة إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من خلال توفير إطار عملي للتعاون، دون أن يحل محل الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمؤسسات الوطنية والدولية.

وتعتمد آليات التنفيذ على مبادئ الشراكة، والمرونة، والتدرج، والتنسيق، بما يضمن تنفيذ البرامج والمبادرات بصورة تتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في كل دولة، ومع أفضل الممارسات الدولية.

أولاً: التعاون مع الحكومات

يجري تنفيذ المبادرات والمشروعات بالتنسيق مع الحكومات والجهات الوطنية المختصة، وبما ينسجم مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ويسهم في تحقيق أولويات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

ثانياً: تطوير الشراكات المؤسسية

تشجع المبادرة إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية، وبنوك التنمية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز تكامل الأدوار وتبادل الخبرات وتعبئة الموارد.

ثالثاً: إعداد المبادرات والمشروعات

يتم تطوير المبادرات والبرامج والمشروعات وفق دراسات فنية واقتصادية ومؤسسية تراعي احتياجات الدول، وتستند إلى أفضل الممارسات الدولية، مع التركيز على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

رابعاً: تبادل المعرفة وبناء القدرات

تدعم المبادرة نقل المعرفة، وتبادل الخبرات، وتنظيم برامج التدريب، وورش العمل، والمنتديات، بما يسهم في تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي.

خامساً: تشجيع الاستثمار المسؤول

تعمل المبادرة على تعزيز بيئة جاذبة للاستثمار المسؤول من خلال تشجيع الشراكات الاستثمارية، وتطوير الأطر التمويلية المناسبة، ودعم المبادرات التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

سادساً: الابتكار والتحول الرقمي

تشجع المبادرة توظيف التكنولوجيا الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والحلول الرقمية، والبحث العلمي، بما يدعم تطوير الإنتاج الزراعي، وتحسين إدارة الموارد، وتعزيز كفاءة سلاسل القيمة الغذائية.

سابعاً: المتابعة والتطوير المستمر

تعتمد المبادرة نهجاً قائماً على المتابعة والتقييم المستمر، وقياس الأداء، واستخلاص الدروس المستفادة، بما يسهم في تحسين البرامج، وتطوير آليات التنفيذ، وتعزيز الأثر المستدام للمبادرة.

مبادئ تنفيذ المبادرة

- احترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية.

التنفيذ من خلال التعاون والشراكة، وليس الاستبدال أو التدخل.

– المرونة في تصميم البرامج والمشروعات وفق احتياجات كل دولة.

- الالتزام بالشفافية والحوكمة وأفضل الممارسات المؤسسية.
- دعم الابتكار والاستدامة في جميع مراحل التنفيذ.

– تعزيز التكامل بين مختلف الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن نجاح التنفيذ يعتمد على التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، وعلى بناء شراكات طويلة الأجل تقوم على الثقة، والاحترام المتبادل، والمسؤولية المشتركة. ومن خلال هذه الآليات، تسعى المبادرة إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستعداداً لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

آليات الانضمام والمشاركة

ترحب المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بجميع الجهات التي تتوافق أهدافها مع رسالة المبادرة ومبادئها، وتسعى إلى الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة من خلال التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية.

ويستند الانضمام والمشاركة إلى مبدأ الطوعية والاحترام المتبادل، مع مراعاة الأنظمة واللوائح الوطنية والدولية ذات الصلة، وبما يضمن تحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف.

أولاً: الجهات المؤهلة للمشاركة

يمكن أن تشمل المشاركة في المبادرة، على سبيل المثال لا الحصر:

- الحكومات والوزارات والهيئات الوطنية.
- المنظمات الدولية والإقليمية.
- بنوك التنمية والمؤسسات المالية الدولية.
- الصناديق السيادية وصناديق الاستثمار.
- مؤسسات القطاع الخاص.
- الجامعات ومراكز البحوث والابتكار.
- المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب.
- منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الربحية.

- المؤسسات الوقفية والخيرية.
- المستثمرون ورواد الأعمال والشركاء الاستراتيجيون.

ثانياً: أشكال المشاركة

يمكن للجهات الراغبة في التعاون المشاركة من خلال:

- تطوير مبادرات أو برامج مشتركة.
- تنفيذ مشروعات تنموية أو استثمارية.
- تقديم الخبرات الفنية والاستشارية.
- دعم البحث العلمي والابتكار ونقل التكنولوجيا.
- بناء القدرات وتنفيذ برامج التدريب.
- المشاركة في المنتديات والمؤتمرات وورش العمل.
- دعم الدراسات والبحوث والسياسات.
- المساهمة في تطوير حلول مبتكرة للأمن الغذائي.

ثالثاً: آلية الانضمام

تبدأ المشاركة من خلال التواصل مع الأمانة العامة للمبادرة أو الجهة المعنية بالتنسيق، وتقديم نبذة عن الجهة، ومجالات اهتمامها، وطبيعة التعاون المقترح.

وتتم دراسة الطلبات بصورة مهنية وشفافة، بما يضمن توافقها مع أهداف المبادرة ورسالتها ومبادئها، مع مراعاة الأولويات المشتركة والإمكانات المتاحة.

رابعاً: تطوير إطار التعاون

عند الاتفاق على مجالات التعاون، يتم العمل على إعداد الأطر المناسبة، مثل:

مذكرات التفاهم

- اتفاقيات التعاون
- خطط العمل المشتركة.
- البرامج التنفيذية.
- المشروعات المشتركة.
- وذلك وفقاً للأنظمة والإجراءات المعمول بها لدى الأطراف المعنية.

خامساً: مبادئ المشاركة

تعتمد المشاركة في المبادرة على المبادئ التالية:

- الطوعية والاحترام المتبادل.
- الشفافية وحسن النية.
- الالتزام بالأنظمة والقوانين.
- تحقيق المنفعة المشتركة.

- المسؤولية المشتركة.
- احترام خصوصية كل شريك واستقلاليته.
- الالتزام بأفضل الممارسات المؤسسية.

سادساً: استمرارية التعاون

تشجع المبادرة بناء علاقات تعاون طويلة الأجل، تقوم على الحوار المستمر، والتقييم الدوري، وتطوير مجالات التعاون بما يواكب احتياجات الشركاء والتحديات العالمية المتغيرة.

وتؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن الانضمام إليها لا ينشئ أي التزام قانوني أو مالي تلقائي، ولا يؤثر في استقلالية الجهات المشاركة أو صلاحياتها. وتُحدد جميع أشكال التعاون والالتزامات المتبادلة من خلال الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم أو الأطر التنظيمية التي يتم اعتمادها بين الأطراف المعنية، وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.

ومن خلال هذا النهج المرن، تسعى المبادرة إلى بناء شبكة دولية واسعة من الشركاء، تعمل بروح المسؤولية المشتركة والتعاون البناء، وتسهم في تطوير حلول عملية ومستدامة تعزز الأمن الغذائي العالمي وتخدم مصالح الدول وشعوبها.

الحوكمة والمتابعة والتقييم

ترتكز المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، والتحسين المستمر، باعتبارها ركائز أساسية لضمان فعالية التعاون الدولي، وتعزيز الثقة بين الشركاء، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمبادرة بصورة مستدامة.

ويهدف إطار الحوكمة إلى توفير آليات واضحة للتنسيق والمتابعة والتقييم، مع الحفاظ على مرونة المبادرة واحترام سيادة الدول، واختصاصات المؤسسات الوطنية والدولية، والأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

أولاً: مبادئ الحوكمة

تسترشد المبادرة بالمبادئ التالية:

- الشفافية في جميع مراحل التعاون.
- المساءلة والالتزام بالمسؤوليات المتفق عليها.
- النزاهة والالتزام بأفضل الممارسات المؤسسية.
- الاحترام المتبادل بين جميع الشركاء.
- المشاركة الفاعلة والتعاون البناء.
- الكفاءة في إدارة الموارد والبرامج.
- التحسين والتطوير المستمر.

ثانياً: التنسيق المؤسسي

يعتمد تنفيذ المبادرة على التنسيق المستمر بين الجهات المشاركة، بما يعزز تكامل الجهود، ويمنع الازدواجية، ويدعم تبادل المعلومات والخبرات، ويسهم في تحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفاعلية.

ثالثاً: المتابعة الدورية

تشجع المبادرة إجراء مراجعات دورية للبرامج والمبادرات والمشروعات، بهدف متابعة التقدم المحقق، ورصد التحديات، وتحديد فرص التحسين، وتعزيز كفاءة التنفيذ بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

رابعاً: التقييم وقياس الأثر

تعتمد المبادرة نهجاً قائماً على تقييم النتائج وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمبادرات والبرامج، والاستفادة من الدروس المستخلصة في تطوير السياسات، وتحسين الأداء، وتعزيز الاستدامة.

خامساً: إدارة المخاطر

تشجع المبادرة على تطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر، من خلال تحديد التحديات المحتملة، ووضع خطط للتعامل معها، وتعزيز قدرة البرامج والمشروعات على التكيف مع المتغيرات والظروف الطارئة.

سادساً: التقارير والمراجعة

تدعم المبادرة إعداد تقارير دورية تعكس مستوى التقدم في تنفيذ البرامج والمشروعات، وتبرز الإنجازات والتحديات، بما يعزز الشفافية، ويدعم عملية اتخاذ القرار، ويسهم في تطوير الأداء المؤسسي.

سابعاً: التطوير المؤسسي المستمر

تؤمن المبادرة بأن الحوكمة عملية متجددة، ولذلك تشجع على مراجعة الأطر المؤسسية وآليات العمل بصورة دورية، بما يواكب التطورات العالمية، ويستجيب لاحتياجات الشركاء، ويعزز كفاءة المبادرة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

وتؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن الحوكمة الفاعلة، والمتابعة المستمرة، والتقييم الموضوعي، تشكل عناصر أساسية لضمان نجاح المبادرة واستدامتها. ومن خلال الالتزام بهذه المبادئ، تسعى المبادرة إلى بناء نموذج مؤسسي دولي يعزز الثقة، ويرفع كفاءة التعاون، ويدعم تطوير حلول عملية تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وخدمة مصالح الدول وشعوبها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الإطار الزمني للمبادرة

تمتد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2050، بما يتوافق مع المتغيرات العالمية، والأولويات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ويقوم الإطار الزمني للمبادرة على نهج تدريجي ومرن، يسمح بتطوير البرامج والمبادرات والشراكات بصورة متواصلة، وفقاً لاحتياجات الدول، وتطورات البيئة الدولية، والفرص المتاحة.

المرحلة الأولى: مرحلة الإطلاق والتأسيس (2026--2030)

تركز هذه المرحلة على وضع الأسس المؤسسية للمبادرة، وإطلاق التعاون مع الحكومات والشركاء، والتعريف بأهدافها، وبناء شبكة دولية من المؤسسات الداعمة، وإطلاق المبادرات والبرامج ذات الأولوية.

وتشمل هذه المرحلة:

- إطلاق المبادرة على المستوى الدولي.
- بناء الشراكات الاستراتيجية.
- تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية.
- إعداد الدراسات والمشروعات النموذجية.
- إطلاق برامج التعاون وبناء القدرات.

المرحلة الثانية: مرحلة التوسع والتكامل (2031--2040)

تركز هذه المرحلة على توسيع نطاق التعاون، وتعزيز تنفيذ المبادرات والمشروعات، وتبادل المعرفة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، ودعم الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الزراعي.

وتشمل هذه المرحلة:

- توسيع نطاق الشراكات الدولية.
- تطوير برامج ومشروعات مشتركة.
- تعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار.
- دعم الاستثمار المستدام.
- بناء شبكات إقليمية للتعاون في مجال الأمن الغذائي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستدامة والأثر طويل المدى (2041--2050)

تهدف هذه المرحلة إلى ترسيخ النتائج المتحققة، وتعزيز استدامة البرامج، وقياس الأثر، وتطوير المبادرة بما يواكب التحديات والمتغيرات العالمية.

وتشمل هذه المرحلة:

- تقييم النتائج والأثر.
- تعزيز استدامة المبادرات والشراكات.
- تطوير السياسات وأطر التعاون.
- دعم الابتكار المستمر.
- إعداد الرؤى المستقبلية لما بعد عام 2050.

إطار زمني مرن:

يمثل هذا الإطار الزمني تصوراً استراتيجياً عاماً، ويجوز مراجعته أو تحديثه وفقاً للتطورات الدولية، واحتياجات الدول، وأولويات الشركاء، وبما يضمن استمرار فاعلية المبادرة وقدرتها على الاستجابة للتحديات والفرص المستقبلية.

وتؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن تحقيق أهدافها يتطلب عملاً متواصلاً ورؤية بعيدة المدى، تقوم على التعاون الدولي، والاستثمار المسؤول، والابتكار، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات المستدامة. ويشكل هذا الإطار الزمني خارطة عامة لمسار المبادرة حتى عام 2050، مع الحفاظ على المرونة اللازمة للتكيف مع المتغيرات العالمية، بما يعزز الأمن الغذائي، ويدعم التنمية الزراعية المستدامة، ويحقق أثراً إيجابياً طويل الأجل للدول وشعوبها.

خارطة الطريق :

تمثل خارطة الطريق الإطار التنفيذي الاسترشادي للمبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، وتوضح المسار العام لتطوير المبادرة وتعزيز التعاون الدولي بصورة تدريجية ومنهجية، بما يراعي أولويات الدول، واحتياجات الشركاء، والمتغيرات العالمية.

وتعتمد خارطة الطريق على نهج مرن وقابل للتطوير، بحيث يمكن تحديثها بصورة دورية وفقاً للتطورات الدولية، والفرص المتاحة، والنتائج المتحققة.

المرحلة الأولى: الإطلاق والتعريف بالمبادرة

- إطلاق المبادرة وإعلان رؤيتها وأهدافها.
- التعريف بالمبادرة لدى الحكومات والمنظمات الدولية.
- بناء الهوية المؤسسية والمنصات التعريفية.
- نشر الإعلان التأسيسي والوثائق المرجعية.
- بدء التواصل مع الشركاء المحتملين.

المرحلة الثانية: بناء الشراكات

تعزيز الحوار مع الحكومات والوزارات المختصة.

- توسيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- التواصل مع بنوك التنمية والمؤسسات المالية.
- بناء علاقات مع الصناديق السيادية والمستثمرين.
- توسيع شبكة الجامعات ومراكز البحوث وشركاء المعرفة.

المرحلة الثالثة: تطوير البرامج والمبادرات

- تحديد أولويات التعاون وفق احتياجات الشركاء.
- إعداد المبادرات والبرامج المتخصصة.
- تطوير المشروعات النموذجية القابلة للتوسع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية.
- تصميم نماذج التعاون والتمويل المناسبة.

المرحلة الرابعة: التنفيذ التدريجي

- إطلاق البرامج والمشروعات المتفق عليها.
- دعم نقل المعرفة وبناء القدرات.
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا الزراعية.
- تطوير سلاسل القيمة والبنية التحتية.
- تشجيع الاستثمار المسؤول في الأمن الغذائي.

المرحلة الخامسة: المتابعة والتقييم

- متابعة تنفيذ المبادرات والبرامج.
- قياس الأداء والأثر التنموي.
- تبادل الخبرات والدروس المستفادة.
- تطوير آليات العمل بصورة مستمرة.
- تحديث الخطط وفق المتغيرات العالمية.

المرحلة السادسة: التوسع والاستدامة

- توسيع نطاق المبادرة جغرافياً وقطاعياً.
- تعزيز التعاون الدولي طويل الأجل.
- دعم تطوير سياسات الأمن الغذائي.
- ترسيخ الشراكات المؤسسية المستدامة.
- إعداد رؤى مستقبلية لما بعد عام 2050.

خارطة الطريق المختصرة

إطلاق المبادرة ⬇️

بناء الشراكات الدولية ⬇️

تطوير البرامج والمشروعات ⬇️

التنفيذ التدريجي ⬇️

المتابعة والتقييم ⬇️

التوسع والاستدامة

وتؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن هذه الخارطة لا تمثل جدولاً زمنياً ملزماً، وإنما إطاراً استراتيجياً مرناً يوجه مسار العمل والتعاون بين مختلف الشركاء، مع إمكانية تطويرها وتحديثها وفقاً للأولويات الوطنية، والتطورات الدولية، والفرص المتاحة. وتهدف هذه الخارطة إلى تحويل الرؤية الاستراتيجية

للمبادرة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحقيق أثر إيجابي طويل الأمد للدول والمجتمعات.

النتائج والأثر المتوقع:

تهدف المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى الإسهام في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، من خلال بناء شراكات استراتيجية، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وتعزيز الابتكار، وتبادل المعرفة، وتطوير أطر التعاون بين مختلف الشركاء.

ولا تقتصر النتائج المتوقعة للمبادرة على تنفيذ برامج أو مشروعات بعينها، بل تمتد لتشمل إحداث أثر مؤسسي وتنموي طويل الأجل يسهم في دعم الدول وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الغذائية الحالية والمستقبلية.

أولاً: تعزيز الأمن الغذائي

- دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي.
- الإسهام في تطوير أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.
- تعزيز استقرار سلاسل الإمداد الغذائي والحد من المخاطر المرتبطة بها.
- دعم قدرة الدول على الاستجابة للأزمات والتحديات الغذائية.

ثانياً: دعم التنمية الزراعية المستدامة

- تشجيع تبني الممارسات الزراعية المستدامة.
- تعزيز كفاءة استخدام الأراضي والمياه والموارد الطبيعية.
- دعم تطوير سلاسل القيمة الزراعية والصناعات الغذائية.
- الإسهام في تحقيق تنمية ريفية أكثر شمولاً واستدامة.

ثالثاً: تحفيز الاستثمار المسؤول

- تعزيز بيئة جاذبة للاستثمارات الزراعية المستدامة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- دعم تطوير أدوات وآليات التمويل المناسبة.
- الإسهام في توجيه رؤوس الأموال نحو مشروعات ذات أثر تنموي طويل الأجل.

رابعاً: تعزيز الابتكار ونقل المعرفة

- دعم البحث العلمي والابتكار الزراعي.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي.
- تعزيز تبادل الخبرات ونقل المعرفة بين الدول والمؤسسات.
- بناء قدرات وطنية قادرة على مواكبة التطورات العالمية.

خامساً: توسيع التعاون الدولي

– بناء شبكة واسعة من الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تعزيز الحوار والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

- دعم تبادل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة.
- تطوير مبادرات مشتركة تعالج التحديات ذات الاهتمام المشترك.

سادساً: دعم أهداف التنمية المستدامة

تسهم المبادرة في دعم عدد من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بـ:

- القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي.
- التنمية الزراعية المستدامة.
- الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.
- العمل المناخي.
- الشراكات الدولية من أجل التنمية.
- النمو الاقتصادي المستدام.

سابعاً: بناء أثر طويل الأجل

تسعى المبادرة إلى الإسهام في بناء منظومة دولية أكثر تعاوناً وقدرة على مواجهة التحديات، من خلال تعزيز الثقة بين الشركاء، وتطوير الأطر المؤسسية، وتشجيع الاستثمار المسؤول، ودعم الابتكار، بما يسهم في تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام يعود بالنفع على الدول وشعوبها.

وتؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن تحقيق هذه النتائج يعتمد على التزام جميع الشركاء بروح التعاون والمسؤولية المشتركة، وعلى مواصلة العمل المشترك وفق رؤية استراتيجية بعيدة المدى. ومن خلال هذا النهج، تسعى المبادرة إلى الإسهام في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، وتعزيز قدرة الدول على تلبية احتياجات الحاضر، والاستعداد بثقة لتحديات المستقبل.

الدعوة إلى الشراكة الدولية

تدعو المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 جميع الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية، وبنوك التنمية، والمؤسسات المالية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، إلى الانضمام إلى هذا الجهد الدولي المشترك، والمساهمة في بناء منظومة عالمية أكثر قدرة على تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وتؤمن المبادرة بأن التحديات التي تواجه العالم اليوم، بما في ذلك اضطرابات سلاسل الإمداد، والتغيرات المناخية، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، والزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء، تتطلب تعاوناً دولياً يقوم على الثقة، والاحترام المتبادل، وتكامل الأدوار، وتوحيد الجهود من أجل تطوير حلول عملية ومستدامة.

وتوفر المبادرة إطاراً مرناً للتعاون، يتيح للشركاء تصميم برامج ومبادرات ومشروعات تتوافق مع أولوياتهم الوطنية، واحتياجاتهم التنموية، واختصاصاتهم المؤسسية، مع الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولة، واحترام سيادتها وخياراتها التنموية.

وتشجع المبادرة جميع الشركاء على الإسهام في مجالات متعددة، تشمل تطوير السياسات، وتعزيز الاستثمار المسؤول، ودعم البحث العلمي والابتكار ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتحسين سلاسل القيمة الغذائية، وتعزيز التعاون المؤسسي، بما يسهم في تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

كما ترحب المبادرة بالمبادرات والأفكار والمشروعات التي يقدمها الشركاء، وتؤمن بأن تنوع الخبرات، وتبادل المعرفة، وتكامل الإمكانات، يمثل أساساً لبناء حلول مبتكرة تستجيب للتحديات الراهنة، وتواكب المتغيرات المستقبلية.

معاً نحو مستقبل أكثر أمناً غذائياً

إن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 ليست مشروعاً لدولة بعينها، ولا برنامجاً يقتصر على مؤسسة واحدة، بل هي دعوة مفتوحة إلى تعاون دولي واسع يجمع مختلف الشركاء حول رؤية مشتركة، هدفها الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة.

وندعو جميع الجهات التي تشاركنا هذه الرؤية إلى الانضمام إلينا، والعمل معاً بروح الشراكة والمسؤولية المشتركة، من أجل بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة في تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً للبشرية جمعاء.

\\

\"معاً نبني شراكات عالمية من أجل عالم أكثر أمناً غذائياً\"

Together, Building Global Partnerships for a More Food-Secure World

الخاتمة

تفرض المرحلة الراهنة على العالم تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المتزايدة التي تؤثر في الأمن الغذائي، وفي مقدمتها التغيرات المناخية، واضطرابات سلاسل الإمداد، والنمو السكاني، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية. وقد أكدت التجارب الدولية أن ضمان الأمن الغذائي لم يعد مسؤولية دولة أو مؤسسة بعينها، بل أصبح مسؤولية مشتركة تستدعي توحيد الجهود وتكامل الأدوار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من هذه القناعة، تقدم المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً استراتيجياً للتعاون، يهدف إلى دعم الجهود القائمة، وتشجيع الشراكات الفاعلة، وتعزيز الاستثمار المسؤول، وتحفيز الابتكار، وتبادل المعرفة، بما يسهم في تطوير أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، قادرة على تلبية احتياجات الحاضر والاستعداد لتحديات المستقبل ،ولا تسعى المبادرة إلى استبدال البرامج أو المؤسسات القائمة، بل إلى العمل معها وتكامل أدوارها، من خلال توفير منصة مرنة للتعاون تجمع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، ضمن رؤية مشتركة تقوم على الاحترام المتبادل، والمنفعة المشتركة، والمسؤولية الجماعية.

وتمثل هذه الوثيقة دعوة مفتوحة للحوار والتعاون والعمل المشترك، وإطاراً يمكن تطويره باستمرار وفقاً للتجارب العملية، واحتياجات الدول، والمتغيرات العالمية، بما يعزز فاعلية المبادرة ويضمن قدرتها على مواكبة التطورات المستقبلية.

إن النجاح الحقيقي لهذه المبادرة لن يقاس بعدد الوثائق أو الاتفاقيات، وإنما بما يمكن أن تسهم به من دعم للجهود الوطنية والدولية، وما تحققه من أثر إيجابي في حياة الإنسان، وتعزيز الأمن الغذائي، وحماية الموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه خير الإنسانية، وأن يجعل هذا العمل خطوةً تسهم في تعزيز التعاون الدولي، وترسيخ الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية والازدهار لشعوب العالم.

والله ولي التوفيق.

شعار ختامي

المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

معاً نبني شراكات عالمية من أجل عالم أكثر أمناً غذائياً.

.Together, Building Global Partnerships for a More Food-Secure World

Ensemble, bâtissons des partenariats mondiaux pour un monde plus sûr sur le .plan alimentaire

الملحق الثاني

منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

Annex II

(Global Food Security Initiative 2050 Ecosystem)

منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

تمثل المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً استراتيجياً دولياً يهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، من أجل دعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وانطلاقاً من طبيعة التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم، فإن تحقيق الأمن الغذائي لم يعد يرتبط بمشروع واحد أو مؤسسة واحدة، بل أصبح يتطلب منظومة متكاملة تجمع بين التخطيط الاستراتيجي، والتمويل، والاستثمار، والابتكار، ونقل المعرفة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتنفيذ العملي للمشروعات.

ولهذا تقدم المبادرة منظومة مؤسسية متكاملة تضم مجموعة من المبادرات والبرامج والمنصات والمشروعات التي يعمل كل منها في مجال محدد، بينما تتكامل جميعها ضمن رؤية واحدة تهدف إلى الإسهام في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

وتتميز هذه المنظومة بالمرونة وقابلية التطوير، حيث تضم مبادرات تم إطلاقها رسمياً، إلى جانب برامج ومشروعات ومنصات مؤسسية يجري تطويرها بصورة تدريجية، وفقاً لاحتياجات الدول، وبالتعاون مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والشركاء الاستراتيجيين، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

ولا تمثل هذه المنظومة هيكلاً تنظيمياً مغلقاً، بل إطاراً مفتوحاً للتعاون يمكن تطويره وإضافة مبادرات أو برامج أو منصات جديدة إليه كلما دعت الحاجة، بما يضمن مواكبة المتغيرات العالمية والاستجابة للتحديات والفرص المستقبلية.

وتقوم فلسفة هذه المنظومة على مبدأ التكامل، بحيث يؤدي كل مكون دوراً محدداً يدعم بقية المكونات، ويعزز قدرة المبادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، من خلال الجمع بين الرؤية، والتخطيط، والتمويل، والاستثمار، والابتكار، والتنفيذ، وبناء الشراكات الدولية.

رسالة الملحق

إن بناء منظومة عالمية متكاملة للأمن الغذائي لا يتحقق من خلال مبادرة أو مشروع منفرد، بل عبر تكامل الرؤى، والمؤسسات، والشراكات والاستثمارات، والابتكار، بما يخلق إطاراً دولياً مرناً وقادراً على دعم الجهود الوطنية والدولية في مواجهة التحديات الغذائية الراهنة والمستقبلية.

هيكل منظومة المبادرة

تمثل منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً مؤسسياً متكاملاً يجمع بين المبادرات الاستراتيجية، والبرامج المتخصصة، والمنصات المؤسسية،والمشروعات النموذجية، بهدف دعم الأمن الغذائي العالمي من خلال التعاون الدولي، والاستثمار المسؤول، والابتكار، والتنمية الزراعية المستدامة.

وتقوم المنظومة على مبدأ التكامل، بحيث يؤدي كل مكون دوراً محدداً ضمن رؤية استراتيجية موحدة، مع المحافظة على استقلالية كل برنامج أو مبادرة من حيث طبيعة عملها واختصاصاتها وآليات تنفيذها.

الهيكل العام للمنظومة

المبادرة الأم

Global Food Security Initiative 2050

المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

الإطار الاستراتيجي الجامع الذي يوجه جميع مكونات المنظومة ويحدد رؤيتها ورسالتها وأهدافها.

المكونات الاستراتيجية للمنظومة

Global Food Security Strategy 2050

الإستراتيجية العالمية للأمن الغذائي ٢٠٥٠

المرجع الاستراتيجي الذي يحدد الرؤية والأهداف والأولويات والسياسات العامة للمبادرة.

World Food Security Fund (WFSF)

الصندوق العالمي للأمن الغذائي

منصة مقترحة لدعم التمويل المستدام للمبادرات والبرامج والمشروعات ذات الصلة بالأمن الغذائي.

Global Food Security Investment Forum (GFSIF) .\3

المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي.

منصة دولية للحوار، وبناء الشراكات، وتعزيز الاستثمار، وتبادل الخبرات بين الحكومات والمستثمرين والمؤسسات الدولية.

Global Agriculture Cities Program (GACP)

برنامج المدن الزراعية العالمية

برنامج يهدف إلى تطوير نماذج متكاملة للمدن الزراعية المستدامة في الدول الراغبة، وفق احتياجاتها وأولوياتها الوطنية.

Rial Agriculture City (RAC)

مدينة الريال الزراعية

مشروع نموذجي متكامل يجسد التطبيق العملي لمفاهيم الزراعة الحديثة، وسلاسل القيمة الغذائية، والبنية التحتية الزراعية، ويمكن الاستفادة منه كنموذج قابل للتطوير في دول أخرى.

6\. World Agriculture Bank (WAB) (Proposed)

البنك الزراعة العالمي (مقترح)

منصة مالية مؤسسية مقترحة تهدف إلى دعم التمويل والاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

Rial Digital Platform (RDP) (Proposed)

منصة الريال الرقمية (مقترحة)

منصة رقمية مقترحة لدعم التحول الرقمي، وإدارة البيانات، وتعزيز التكامل المعلوماتي، وتطوير الخدمات الرقمية المرتبطة بالمنظومة.

WAGO World

منظومة واجو العالمية

منصة معرفية وتوعوية تهدف إلى نشر ثقافة الأمن الغذائي والاستدامة والابتكار، وتعزيز التواصل المجتمعي والتعليم والتوعية للأجيال المختلفة.

التكامل بين المكونات

تعمل جميع هذه المكونات بصورة تكاملية، بحيث يدعم كل منها الآخر، ويؤدي وظيفة متخصصة ضمن إطار استراتيجي موحد، بما يعزز:

- الأمن الغذائي العالمي.
- التنمية الزراعية المستدامة.
- الاستثمار المسؤول.
- الابتكار والتحول الرقمي.

نقل المعرفة وبناء القدرات.

- تعزيز التعاون الدولي.
- تطوير الشراكات الاستراتيجية.

ملاحظة مهمة

تضم هذه المنظومة مبادرات وبرامج أُطلقت رسمياً، إلى جانب عدد من المنصات والمشروعات المؤسسية المقترحة أو التي لا تزال في مراحل التطوير والإعداد والتي سيتم تطويرها وتنفيذها تدريجياً بالتعاون مع الحكومات، والشركاء الاستراتيجيين، والجهات المختصة، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

رسالة الصفحة

تمثل منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 نموذجاً مؤسسياً متكاملاً يجمع بين الرؤية الاستراتيجية، والتعاون الدولي، والاستثمار والابتكار، والتنفيذ العملي، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، ويعزز قدرة الدول على مواجهة تحديات الأمن الغذائي الحالية والمستقبلية.

(Global Food Security Strategy 2050)

الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050

تمثل الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 المرجع الاستراتيجي الرئيس للمبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، والإطار الفكري الذي تستند إليه رؤيتها وأهدافها وتوجهاتها طويلة المدى. وقد أُعدت استجابةً للتحديات المتسارعة التي تواجه الأمن الغذائي العالمي، وما تفرضه من ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وتشجيع الاستثمار المسؤول، ودعم التنمية الزراعية المستدامة.

ولا تقتصر هذه الاستراتيجية على تشخيص التحديات، بل تقدم رؤية شاملة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، وتركز على تطوير حلول عملية قابلة للتطبيق، تراعي اختلاف أولويات الدول، وتحترم سيادتها، وتدعم جهودها الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرؤية

الإسهام في بناء عالم يتمتع بأنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، من خلال تعزيز التعاون الدولي، والابتكار، والاستثمار المسؤول، والتنمية الزراعية المستدامة.

الرسالة

توفير إطار استراتيجي دولي يدعم الحكومات والمؤسسات والشركاء في تطوير السياسات، وتعزيز الشراكات، وتشجيع الاستثمار، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي حتى عام 2050.

الأهداف الرئيسية

- تعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- دعم التنمية الزراعية المستدامة.
- تشجيع الاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي.
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا والتحول الرقمي.
- دعم البحث العلمي ونقل المعرفة.
- تطوير سلاسل القيمة الغذائية.

تعزيز الشراكات الدولية والتعاون متعدد الأطراف.

- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

محاور الاستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية على مجموعة من المحاور المتكاملة، تشمل:

- الأمن الغذائي.
- التنمية الزراعية المستدامة.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

- الابتكار والتكنولوجيا الزراعية.
- الاستثمار والتمويل المستدام.
- بناء القدرات والبحث العلمي.
- التحول الرقمي والبيانات.
- السياسات والتخطيط الاستراتيجي.
- الشراكات الدولية والتعاون المؤسسي.
- الحوكمة والاستدامة.

منهجية الاستراتيجية

تعتمد الاستراتيجية على نهج متكامل يجمع بين التحليل الاستراتيجي، واستشراف المستقبل، وتبادل الخبرات الدولية، مع التركيز على الحلول العملية القابلة للتكيف مع احتياجات الدول المختلفة، دون فرض نموذج موحد للتنفيذ.

كما تشجع على التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، من أجل تطوير مبادرات وبرامج ومشروعات تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

العلاقة بالمبادرة

تمثل الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 الأساس المرجعي الذي تستند إليه المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، حيث توفر الإطار الفكري والاستراتيجي الذي يوجه جميع برامجها ومبادراتها وشراكاتها، ويضمن تكاملها ضمن رؤية موحدة وأهداف مشتركة.

رسالة الصفحة

تشكل الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 خارطة الطريق الفكرية للمبادرة، وتوفر إطاراً استراتيجياً شاملاً يدعم التعاون الدولي، ويحفز الابتكار والاستثمار المسؤول، ويسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، بما يخدم احتياجات الحاضر ويعزز الاستعداد لتحديات المستقبل.

الصندوق العالمي للأمن الغذائي

(World Food Security Fund -- WFSF)

يمثل الصندوق العالمي للأمن الغذائي إحدى المنصات المؤسسية المقترحة ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويهدف إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، من خلال تشجيع التمويل المسؤول، وحشد الموارد، ودعم المبادرات والمشروعات ذات الأثر التنموي طويل الأجل.

وينطلق الصندوق من قناعة بأن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلب آليات تمويل مستدامة قادرة على دعم البرامج والمشروعات التي تعزز الإنتاج الزراعي، وتطور البنية التحتية، وتشجع الابتكار، وتسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

الرؤية

الإسهام في بناء منظومة تمويل دولية تدعم الاستثمار المسؤول في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وتسهم في تعزيز الاستقرار الغذائي والاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الرسالة

تشجيع تعبئة الموارد المالية، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، ودعم المبادرات والبرامج والمشروعات التي تسهم في تطوير القطاع الزراعي، وتحسين كفاءة الأنظمة الغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

الأهداف الرئيسية

- دعم تمويل المبادرات والمشروعات المرتبطة بالأمن الغذائي.
- تشجيع الاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي.
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية وبنوك التنمية.
- دعم تطوير البنية التحتية الزراعية وسلاسل القيمة الغذائية.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي والتكنولوجيا الزراعية.
- الإسهام في تعبئة الموارد المالية للمشروعات ذات الأولوية.
- دعم التنمية الزراعية المستدامة في الدول الراغبة.

مجالات الدعم

يمكن أن يشمل دعم الصندوق، وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، المجالات التالية:

- مشروعات الإنتاج الزراعي.
- تطوير الثروة الحيوانية والاستزراع المائي.

البنية التحتية الزراعية واللوجستية.

- أنظمة الري والإدارة المستدامة للمياه.
- الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة.
- التكنولوجيا الزراعية والتحول الرقمي.

البحث العلمي والابتكار.

- برامج بناء القدرات ونقل المعرفة.

الشركاء المحتملون

يرحب الصندوق بالتعاون مع:

- الحكومات والجهات الوطنية المختصة.
- بنوك التنمية متعددة الأطراف والإقليمية.
- المؤسسات المالية الدولية.
- الصناديق السيادية وصناديق الاستثمار.
- مؤسسات القطاع الخاص.
- الجامعات ومراكز البحوث.
- المنظمات الدولية والإقليمية.
- شركاء التنمية والمؤسسات غير الربحية.

العلاقة بمنظومة المبادرة

يشكل الصندوق العالمي للأمن الغذائي الذراع التمويلية المقترحة لمنظومة المبادرة، حيث يسهم في دعم البرامج والمشروعات التي تنسجم مع أهداف الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050، ويعزز التكامل بين الاستثمار، والتنمية الزراعية، والابتكار، والشراكات الدولية.

ويعمل الصندوق بالتنسيق مع بقية مكونات المنظومة، بما يدعم تحويل الرؤى الاستراتيجية إلى مبادرات ومشروعات قابلة للتنفيذ، وفقاً للأولويات الوطنية واحتياجات الشركاء.

ملاحظة

الصندوق العالمي للأمن الغذائي هو منصة مؤسسية مقترحة ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويخضع تطويره وإنشاؤه واستكمال أطره القانونية والتنظيمية للتشاور مع الحكومات والجهات المختصة والشركاء الاستراتيجيين، ووفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.

رسالة الصفحة

يهدف الصندوق العالمي للأمن الغذائي إلى الإسهام في تعبئة الموارد، وتشجيع الاستثمار المسؤول، ودعم المبادرات والمشروعات ذات الأثر المستدام، بما يعزز الأمن الغذائي العالمي، ويسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، من خلال التعاون والشراكات الدولية.

المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي

(Global Food Security Investment Forum -- GFSIF)

يمثل المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي إحدى المنصات المؤسسية المقترحة ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويهدف إلى توفير منصة دولية للحوار والتعاون وبناء الشراكات بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، بما يسهم في تعزيز الاستثمار المسؤول ودعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

وينطلق المنتدى من إيمان راسخ بأن مواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي تتطلب تعزيز الحوار الدولي، وتنسيق الجهود، وتبادل الخبرات، وتحفيز الاستثمارات النوعية، وتطوير شراكات طويلة الأجل قادرة على تحويل الرؤى الاستراتيجية إلى مبادرات ومشروعات ذات أثر ملموس.

الرؤية

أن يكون المنتدى منصة دولية رائدة تجمع صناع القرار والمستثمرين وشركاء التنمية، لتعزيز التعاون والاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

الرسالة

توفير منصة مؤسسية للحوار الدولي، وتبادل المعرفة، وبناء الشراكات، وتشجيع الاستثمار المسؤول، بما يسهم في تطوير حلول عملية ومستدامة للتحديات الراهنة والمستقبلية في مجال الأمن الغذائي.

الأهداف الرئيسية

تعزيز الحوار الدولي حول قضايا الأمن الغذائي.

- تشجيع الاستثمار المسؤول في الزراعة والبنية التحتية الغذائية.

بناء شراكات استراتيجية بين مختلف الأطراف.

- عرض المبادرات والمشروعات ذات الأولوية.
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية.
- دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- الإسهام في تعبئة الموارد للمشروعات ذات الأثر المستدام.

محاور المنتدى

يمكن أن يتناول المنتدى مجموعة واسعة من الموضوعات، من أبرزها:

- الأمن الغذائي العالمي.
- التنمية الزراعية المستدامة.
- الاستثمار والتمويل الزراعي.
- الابتكار والتكنولوجيا الزراعية.
- إدارة الموارد الطبيعية.

البنية التحتية وسلاسل القيمة الغذائية.

- التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- التغيرات المناخية والزراعة.
- الحوكمة والسياسات الزراعية.
- الشراكات الدولية وبناء القدرات.

المشاركون المستهدفون

يرحب المنتدى بمشاركة:

- رؤساء الدول والحكومات.
- الوزراء وكبار المسؤولين.
- المنظمات الدولية والإقليمية.
- بنوك التنمية والمؤسسات المالية.
- الصناديق السيادية وصناديق الاستثمار.
- المستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص.
- الجامعات ومراكز البحوث.
- الخبراء والأكاديميين.
- منظمات المجتمع المدني.
- وسائل الإعلام والمؤسسات المتخصصة.

العلاقة بمنظومة المبادرة

يشكل المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي منصة الحوار والتواصل والشراكات ضمن منظومة المبادرة، حيث يربط بين الرؤية الاستراتيجية، وفرص الاستثمار، والابتكار، والتمويل، والمشروعات، بما يعزز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة ويدعم تنفيذ أهدافها.

ويُعد المنتدى مساحة لتبادل الأفكار، وإطلاق المبادرات، واستكشاف فرص التعاون، وتعزيز التنسيق بين الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ملاحظة

المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي هو منصة مؤسسية مقترحة ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، وسيتم تطوير آليات تنظيمه وانعقاده بالتعاون مع الحكومات والجهات المختصة والشركاء الاستراتيجيين، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

رسالة الصفحة

يسعى المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي إلى أن يكون منصة دولية تجمع القيادات وصناع القرار والمستثمرين وشركاء التنمية، لتعزيز الحوار، وبناء الشراكات، وتحفيز الاستثمار المسؤول، وتبادل المعرفة، بما يسهم في تطوير حلول عملية ومستدامة تعزز الأمن الغذائي العالمي وتدعم التنمية الزراعية للأجيال الحالية والقادمة.

برنامج المدن الزراعية العالمية

(Global Agriculture Cities Program -- GACP)

يمثل برنامج المدن الزراعية العالمية أحد البرامج الاستراتيجية المقترحة ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويهدف إلى دعم تطوير نماذج متكاملة للمدن الزراعية المستدامة، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحفيز الاستثمار المسؤول، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لاحتياجات كل دولة وأولوياتها الوطنية.

وينطلق البرنامج من قناعة بأن المدن الزراعية الحديثة تمثل نموذجاً متكاملاً يجمع بين الإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية، والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا، والطاقة المستدامة، ضمن منظومة واحدة تعزز كفاءة الإنتاج، وتدعم التنمية المستدامة، وتوفر فرصاً اقتصادية طويلة الأجل.

الرؤية

الإسهام في تطوير شبكة دولية من المدن الزراعية المستدامة، تدعم الأمن الغذائي، وتعزز التنمية الاقتصادية، وتوفر نماذج متقدمة للإنتاج الزراعي المتكامل.

الرسالة

دعم الحكومات والشركاء في تصميم وتطوير مدن زراعية متكاملة، تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، وتراعي الخصائص الوطنية، وتسهم في تعزيز الإنتاج الغذائي، وتنمية سلاسل القيمة، وتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف الرئيسية

- دعم تطوير المدن الزراعية المتكاملة.
- تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني المستدام.
- تطوير الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة.
- تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- تعزيز الاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي.
- دعم التنمية الريفية وخلق فرص العمل.
- الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية.

المكونات الرئيسية للمدن الزراعية

يمكن أن تشمل المدن الزراعية، بحسب احتياجات كل دولة:

- الإنتاج الزراعي النباتي.
- الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني.
- الاستزراع المائي.
- الصناعات الغذائية والتحويلية.
- مرافق التخزين وسلاسل التبريد.

- المراكز اللوجستية والنقل.
- أنظمة الري والإدارة المستدامة للمياه.
- الطاقة المتجددة.
- مراكز البحث والابتكار الزراعي.
- مراكز التدريب وبناء القدرات.
- الحلول الرقمية والتقنيات الذكية.

آلية التنفيذ:

يعتمد البرنامج على التعاون الطوعي مع الحكومات والشركاء، ويجري تطوير كل مدينة زراعية وفق دراسات فنية واقتصادية وبيئية، تراعي الموارد المتاحة والأولويات الوطنية، والجدوى الاقتصادية، مع الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها.

العلاقة بمنظومة المبادرة

يشكل برنامج المدن الزراعية العالمية أحد الأذرع التنفيذية لمنظومة المبادرة، حيث يوفر إطاراً عملياً لتطوير مشروعات زراعية متكاملة يمكن تكييفها مع مختلف البيئات والدول، بما يدعم أهداف الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050، ويعزز التكامل بين الاستثمار، والابتكار، والتنمية الزراعية، والشراكات الدولية.

ملاحظة

يعد برنامج المدن الزراعية العالمية برنامج استراتيجي مقترح ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، وسيتم تطويره وتنفيذه تدريجياً بالتعاون مع الحكومات والجهات المختصة والشركاء الاستراتيجيين، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل دولة.

رسالة الصفحة

يسعى برنامج المدن الزراعية العالمية إلى دعم تطوير نماذج متكاملة للمدن الزراعية المستدامة، تجمع بين الإنتاج، والصناعات الغذائية، والبنية التحتية والابتكار، والاستثمار المسؤول، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبناء اقتصادات أكثر مرونة وازدهاراً في مختلف دول العالم.

وتُعد مدينة الريال الزراعية) مشروعاً نموذجياً متكاملاً وجاهزاً للتطبيق، طوّرته مجموعة الزراعة العالمية ليكون مرجعاً عملياً لبرنامج المدن الزراعية العالمية. ويجسد هذا النموذج مفهوماً متكاملاً يجمع بين الإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والطاقة المستدامة، والتكنولوجيا الحديثة، بما يتيح تكييفه وتنفيذه وفق احتياجات كل دولة وأولوياتها الوطنية، وبالتعاون مع الحكومات والجهات المختصة والشركاء الاستراتيجيين.

وتُعد مدينة الريال الزراعية (Rial Agriculture City -- RAC) المشروع النموذجي المرجعي لبرنامج المدن الزراعية العالمية، وهي نموذج متكامل جاهز للتطبيق والتكييف وفق احتياجات الدول المختلفة، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحفيز الاستثمار المسؤول، وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مدينة الريال الزراعية

Rial Agriculture City -- RAC

نموذج تطبيقي للمدن الزراعية المتكاملة

تُعد مدينة الريال الزراعية المشروع النموذجي ضمن برنامج المدن الزراعية العالمية، وأحد أبرز المكونات التطبيقية في منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050.

وقد صُممت لتجسد نموذجاً متكاملاً يجمع بين الإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية والطاقة المستدامة، والتقنيات الزراعية الحديثة ضمن منظومة واحدة مترابطة.

ويهدف هذا النموذج إلى تقديم إطار عملي يمكن الاستفادة منه في تطوير مدن زراعية متكاملة في الدول الراغبة، مع مراعاة خصوصية كل دولة، ومواردها الطبيعية، وأولوياتها التنموية، وبالتعاون مع الحكومات والجهات المختصة والشركاء الاستراتيجيين.

الرؤية

تطوير نموذج عالمي متكامل للمدن الزراعية يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحفيز الاستثمار المسؤول، وبناء سلاسل قيمة غذائية متكاملة.

الرسالة

تقديم مشروع تطبيقي يعكس أفضل الممارسات في تخطيط وتطوير المدن الزراعية، ويجمع بين الإنتاج، والتصنيع، والخدمات، والابتكار، بما يسهم في دعم الأمن الغذائي وتحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

المكونات الرئيسية

يشمل النموذج، بحسب طبيعة كل مشروع، مجموعة من المكونات المتكاملة، من أبرزها:

- الإنتاج الزراعي النباتي.
- الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني.
- الدواجن والاستزراع المائي.
- الصناعات الغذائية والتحويلية.
- مرافق التخزين وسلاسل التبريد.
- المراكز اللوجستية ومرافق النقل.
- أنظمة الري والإدارة المستدامة للمياه.
- الطاقة المتجددة.
- مراكز البحث والابتكار الزراعي.
- مراكز التدريب وبناء القدرات.
- الحلول الرقمية والتقنيات الذكية.

الأثر المتوقع

يسهم النموذج في:

- تعزيز الإنتاج الغذائي.

- رفع كفاءة سلاسل القيمة الزراعية.
- دعم الأمن الغذائي.
- خلق فرص العمل.
- تشجيع الاستثمار المسؤول.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا الزراعية.

العلاقة بمنظومة المبادرة

تمثل مدينة الريال الزراعية التطبيق العملي لرؤية برنامج المدن الزراعية العالمية، حيث توضح كيف يمكن تحويل المبادئ الاستراتيجية للمبادرة إلى مشروع متكامل قابل للتنفيذ والتطوير.

كما تمثل حلقة وصل بين الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050، وبرامج الاستثمار، والتمويل، والابتكار، وبناء القدرات، بما يعزز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة.

ملاحظة

تُعد مدينة الريال الزراعية مشروعاً نموذجياً طورته مجموعة الزراعة العالمية ليكون مرجعاً عملياً لبرنامج المدن الزراعية العالمية. ويمكن تكييف هذا النموذج وتطويره بما يتوافق مع احتياجات كل دولة، وبالتعاون مع الحكومات والجهات المختصة والشركاء الاستراتيجيين، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

رسالة الصفحة

تمثل مدينة الريال الزراعية نموذجاً تطبيقياً متكاملاً يجسد رؤية المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويبرهن على إمكانية تحويل الرؤى الاستراتيجية إلى مشروعات عملية تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وبناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

البنك الزراعة العالمي

World Agriculture Bank -- WAB

مشروع مؤسسي مقترح

يمثل البنك الزراعة العالمي مشروعاً مؤسسياً مقترحاً ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويهدف إلى دعم التمويل والاستثمار في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، من خلال تطوير حلول مالية متخصصة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، والمساهمة في تعبئة رؤوس الأموال للمشروعات ذات الأولوية.

وينطلق المشروع من إدراك أن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلب مؤسسات مالية قادرة على مواكبة احتياجات القطاع الزراعي، ودعم المشروعات الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

الرؤية

الإسهام في تطوير مؤسسة مالية دولية متخصصة تدعم الاستثمار المسؤول والتمويل المستدام في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرسالة

تطوير إطار مصرفي وتمويلي متخصص يسهم في دعم المشروعات الزراعية، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، وتوفير حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وتلبي احتياجات التنمية الزراعية المستدامة.

الأهداف الرئيسية

- دعم تمويل مشروعات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.
- تشجيع الاستثمار طويل الأجل في القطاع الزراعي.
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة ومستدامة.
- دعم البنية التحتية الزراعية وسلاسل القيمة الغذائية.
- تعزيز الشراكات مع الحكومات والمؤسسات المالية.
- الإسهام في تعبئة رؤوس الأموال للمشروعات الاستراتيجية.
- دعم الابتكار والتحول الرقمي في الخدمات المالية الزراعية.

مجالات العمل المقترحة

يمكن أن تشمل أنشطة البنك، عند إنشائه ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها:

- التمويل الزراعي.
- تمويل البنية التحتية الزراعية.
- تمويل الصناعات الغذائية.
- تمويل سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية.
- التمويل المستدام والأدوات المالية الخضراء.

التمويل الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

- الخدمات الاستشارية وبناء القدرات.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا الزراعية.

الشركاء المحتملون

يرحب المشروع بالتعاون مع:

- الحكومات والجهات الوطنية المختصة.
- البنوك المركزية والجهات الرقابية.
- بنوك التنمية الإقليمية والدولية.

- المؤسسات المالية والاستثمارية.
- الصناديق السيادية وصناديق الاستثمار.
- مؤسسات القطاع الخاص.
- المنظمات الدولية وشركاء التنمية.

العلاقة بمنظومة المبادرة

يمثل بنك الزراعة العالمي الذراع المالية المقترحة لمنظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، حيث يهدف إلى دعم المبادرات والبرامج والمشروعات من خلال توفير حلول تمويلية واستثمارية متخصصة، بما يعزز التكامل بين الاستراتيجية، والتمويل، والاستثمار، والتنفيذ، ويسهم في تحقيق أهداف المبادرة على المدى الطويل.

ملاحظة

البنك الزراعة العالمي هو مشروع مؤسسي مقترح ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ولا يزال في مرحلة التطوير والإعداد. وسيخضع إنشاؤه وترخيصه وتشغيله لموافقة الجهات المختصة، واستكمال جميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والرقابية المعمول بها في الدولة أو الدول التي سيؤسس فيها، وبالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والمؤسسات ذات العلاقة.

رسالة الصفحة

يهدف مشروع البنك الزراعة العالمي إلى الإسهام في تطوير منظومة تمويلية متخصصة تدعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وتشجع الاستثمار المسؤول، وتوفر حلولاً مالية مبتكرة تسهم في تحويل المشروعات الزراعية الاستراتيجية إلى واقع عملي، بما يخدم مصالح الدول وشعوبها ويعزز استقرار الأنظمة الغذائية العالمية.

منصة الريال الرقمية

Rial Digital Platform RDP

مشروع مؤسسي مقترح

تمثل منصة الريال الرقمية مشروعاً مؤسسياً مقترحاً ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويهدف إلى دعم التحول الرقمي في قطاع الأمن الغذائي والزراعة، من خلال تطوير منصة رقمية متكاملة تسهم في تعزيز تبادل المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، وتحسين التنسيق بين مختلف الشركاء، وتوظيف التقنيات الحديثة في خدمة التنمية الزراعية المستدامة.

وينطلق المشروع من إدراك أن التحول الرقمي أصبح أحد الركائز الأساسية لتطوير الأنظمة الغذائية الحديثة، ورفع كفاءة إدارة الموارد، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز الشفافية، ودعم التخطيط الاستراتيجي، بما يسهم في بناء منظومات غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

الرؤية

الإسهام في تطوير منصة رقمية متكاملة تدعم التحول الرقمي في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وتعزز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والبيانات بين مختلف الشركاء.

الرسالة

تطوير بنية رقمية حديثة توظف البيانات، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الرقمية، لدعم التخطيط، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز الابتكار وتمكين الشركاء من الوصول إلى المعلومات والخدمات الرقمية بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

الأهداف الرئيسية

- دعم التحول الرقمي في قطاع الأمن الغذائي.
- تعزيز تبادل البيانات والمعلومات بين الشركاء.
- دعم التخطيط وصنع القرار بالاعتماد على البيانات.
- تشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة.
- تعزيز الشفافية وكفاءة إدارة المشروعات.
- دعم الابتكار وتطوير الحلول الرقمية.
- تحسين التنسيق بين مختلف مكونات المنظومة.

مجالات العمل المقترحة

يمكن أن تشمل المنصة، عند تطويرها، عدداً من الخدمات الرقمية، منها:

- قواعد بيانات ومعلومات زراعية.
- لوحات متابعة ومؤشرات أداء.
- نظم دعم اتخاذ القرار.
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحليلات.
- الخرائط الرقمية والاستشعار عن بُعد.
- إدارة المشروعات والبرامج.
- منصات تبادل المعرفة والخبرات.
- خدمات رقمية للمستثمرين والشركاء.
- حلول رقمية لدعم سلاسل القيمة الغذائية.

الشركاء المحتملون

يرحب المشروع بالتعاون مع:

- الحكومات والجهات الوطنية المختصة.
- شركات التكنولوجيا والتحول الرقمي.
- الجامعات ومراكز البحوث.
- المؤسسات الدولية.

- مزودي الحلول الرقمية.
- مؤسسات القطاع الخاص.
- المستثمرين وشركاء الابتكار.
- المؤسسات المالية والتنموية.

العلاقة بمنظومة المبادرة

تمثل منصة الريال الرقمية البنية الرقمية المقترحة لمنظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، حيث تدعم التكامل بين مختلف المبادرات والبرامج والمنصات، وتسهم في تحسين تبادل المعلومات، وتعزيز التنسيق المؤسسي، ودعم اتخاذ القرار، بما يرفع كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات.

كما تمثل المنصة أحد الممكنات الرئيسية لتطبيق مفاهيم الزراعة الذكية، والتحول الرقمي، والابتكار، وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الأمن الغذائي.

ملاحظة

منصة الريال الرقمية هي مشروع مؤسسي مقترح ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ولا تزال في مرحلة التطوير والإعداد. وسيتم تطويرها وتنفيذها تدريجياً بالتعاون مع الحكومات، والشركاء الاستراتيجيين، والجهات المختصة، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

رسالة الصفحة

تهدف منصة الريال الرقمية إلى توفير بنية رقمية حديثة تدعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من خلال توظيف البيانات، والذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، بما يعزز كفاءة التخطيط، ويدعم الابتكار، ويحسن التنسيق بين الشركاء، ويسهم في بناء منظومة غذائية أكثر ذكاءً ومرونة واستدامة.

منظومة واجو التعليمية والتوعوية

(WAGO Education & Awareness Ecosystem)

تمثل منظومة WAGO التعليمية والتوعوية إحدى المبادرات المجتمعية ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، وتهدف إلى نشر الوعي بقضايا الأمن الغذائي، والاستدامة، والزراعة الحديثة، والابتكار، من خلال محتوى تعليمي وتوعوي موجه لمختلف الفئات العمرية والثقافية.

وتنطلق المنظومة من إيمان بأن تحقيق الأمن الغذائي لا يعتمد على تطوير السياسات والاستثمارات فحسب، بل يتطلب أيضاً بناء ثقافة مجتمعية تعزز الوعي، وتنمي المعرفة، وتشجع المشاركة الإيجابية في دعم مستقبل الغذاء والزراعة.

الرؤية

الإسهام في بناء مجتمع عالمي أكثر وعياً بقضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، من خلال التعليم، والتوعية، والابتكار، ونشر المعرفة.

الرسالة

تطوير برامج ومحتوى تعليمي وتوعوي يسهم في تبسيط مفاهيم الأمن الغذائي والاستدامة، ويعزز ثقافة المسؤولية المشتركة، ويشجع الأجيال الحالية والقادمة على الإسهام في بناء مستقبل غذائي أكثر استقراراً واستدامة.

الأهداف الرئيسية

- نشر الوعي العالمي بقضايا الأمن الغذائي.
- تعزيز الثقافة الزراعية والاستدامة البيئية.
- تبسيط المفاهيم العلمية بأساليب تعليمية مبتكرة.
- تشجيع الابتكار والتفكير الإبداعي لدى الشباب والأطفال.
- دعم التعليم الزراعي ونقل المعرفة.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه الموارد الطبيعية.
- الإسهام في بناء ثقافة عالمية تدعم الأمن الغذائي.

مجالات العمل

يمكن أن تشمل المنظومة:

- البرامج التعليمية.
- المحتوى التوعوي الرقمي.
- الكتب والأدلة التعليمية.
- الشخصيات التعليمية (WAGO Characters).
- أفلام الرسوم المتحركة والمحتوى المرئي.
- المنصات الرقمية والتفاعلية.
- المبادرات المدرسية والجامعية.
- الحملات الإعلامية والتوعوية.
- المسابقات والأنشطة المجتمعية.
- برامج بناء القدرات والتدريب.

الفئات المستهدفة

تستهدف المنظومة:

- الأطفال والناشئة.
- الشباب.
- المعلمين والمؤسسات التعليمية.
- الجامعات ومراكز التدريب.
- المزارعين ورواد الأعمال.
- المؤسسات الحكومية.
- منظمات المجتمع المدني.
- الجمهور العام.

العلاقة بمنظومة المبادرة

تمثل منظومة WAGO التعليمية والتوعوية البعد المعرفي والمجتمعي للمبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، حيث تكمل الجوانب الاستراتيجية والاستثمارية والتنفيذية من خلال بناء الوعي، ونشر المعرفة، وتعزيز ثقافة الأمن الغذائي والاستدامة.

كما تسهم في دعم بقية مكونات المنظومة عبر تبسيط المفاهيم، وتعزيز التواصل مع المجتمعات، وتشجيع المشاركة المجتمعية، بما يرسخ ثقافة التعاون والمسؤولية المشتركة.

ملاحظة

تُعد منظومة WAGO التعليمية والتوعوية إحدى المبادرات التي تطورها مجموعة الزراعة العالمية ضمن منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، وسيستمر تطوير برامجها ومحتواها وشخصياتها التعليمية بصورة تدريجية، بما يتوافق مع احتياجات الفئات المستهدفة، وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية والشركاء الاستراتيجيين.

رسالة الصفحة

تؤمن منظومة واجو بأن بناء مستقبل أكثر أمناً غذائياً يبدأ ببناء الإنسان. ومن خلال التعليم، والتوعية، ونشر المعرفة، تسعى المنظومة إلى غرس ثقافة الأمن الغذائي والاستدامة والابتكار في الأجيال الحالية والقادمة، بما يسهم في إعداد مجتمع عالمي أكثر وعياً، وأكثر قدرة على المشاركة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

تكامل مكونات المنظومة

(Integrated Ecosystem Architecture)

تقوم منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على مبدأ التكامل المؤسسي، بحيث يؤدي كل مكون دوراً متخصصاً ضمن إطار استراتيجي موحدبينما تعمل جميع المكونات بصورة مترابطة لتحقيق رؤية مشتركة تتمثل في دعم الأمن الغذائي العالمي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

ولا تمثل هذه المكونات كيانات مستقلة تعمل بمعزل عن بعضها، بل تشكل منظومة متكاملة تتبادل الأدوار والخبرات والموارد، بما يعزز كفاءة التنفيذ، ويرفع مستوى التنسيق، ويحقق أثراً تنموياً أكبر.

منظومة مترابطة

تبدأ المنظومة من المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 باعتبارها الإطار الاستراتيجي الجامع الذي يحدد الرؤية والرسالة والأهداف العامة وتوفر الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 الأساس الفكري والاستراتيجي الذي تستند إليه جميع المبادرات والبرامج والمشروعات.

ويعمل الصندوق العالمي للأمن الغذائي على دعم تعبئة الموارد وتشجيع التمويل المستدام للمبادرات والمشروعات ذات الأولوية.

أما المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي فيوفر منصة دولية للحوار، وبناء الشراكات، وتعزيز التعاون والاستثمار بين مختلف الأطراف.

ويقدم برنامج المدن الزراعية العالمية إطاراً لتطوير نماذج متكاملة للمدن الزراعية المستدامة، بينما تمثل مدينة الريال الزراعية النموذج التطبيقي المرجعي لهذا البرنامج.

ويهدف البنك الزراعة العالمي (المقترح) إلى توفير حلول مالية وتمويلية متخصصة تدعم الاستثمار الزراعي والتنمية المستدامة، في حين تسهم منصة الريال الرقمية (المقترحة) في دعم التحول الرقمي، وتبادل البيانات، وتحسين التنسيق بين مختلف مكونات المنظومة.

وتتولى منظومة واجو التعليمية والتوعوية نشر المعرفة، وتعزيز الوعي، وبناء القدرات، وترسيخ ثقافة الأمن الغذائي والاستدامة لدى مختلف فئات المجتمع

كيف تعمل المنظومة؟

يعزز كل مكون من مكونات المنظومة عمل المكونات الأخرى، وفق العلاقة التالية:

- المبادرة تضع الرؤية العامة.
- الاستراتيجية تحدد التوجهات والأولويات.
- المنتدى يجمع الشركاء ويبني التعاون.
- الصندوق يدعم تعبئة الموارد والتمويل.
- البنك المقترح يوفر الحلول المالية المتخصصة.
- برنامج المدن الزراعية يطور النماذج التطبيقية.
- مدينة الريال الزراعية تقدم نموذجاً عملياً للتنفيذ.
- المنصة الرقمية تدعم البيانات والتحول الرقمي.

– منظومة واجو تنشر المعرفة وتبني القدرات.

وبذلك تعمل جميع المكونات بصورة تكاملية، بحيث يؤدي كل عنصر وظيفة محددة تسهم في تحقيق أهداف المنظومة بأكملها.

نموذج التعاون المتكامل

تعتمد المنظومة على التعاون بين:

- الحكومات.
- المنظمات الدولية.
- بنوك التنمية.
- المؤسسات المالية.
- الصناديق السيادية.
- القطاع الخاص.
- الجامعات ومراكز البحوث.
- منظمات المجتمع المدني.
- شركاء التنمية.

ويؤدي هذا التكامل إلى تعزيز تبادل المعرفة، وتعبئة الموارد، وتطوير المبادرات، وتحويل الرؤى الاستراتيجية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ.

مبدأ التكامل

لا تقوم المنظومة على تعدد المؤسسات بقدر ما تقوم على تكامل الوظائف؛ فلكل مكون دور واضح ومحدد، بينما يجمعها جميعاً هدف واحد هو الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال التعاون الدولي، والاستثمار المسؤول، والابتكار، والتنمية الزراعية المستدامة.

رسالة الصفحة

تكمن قوة منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 في تكامل مكوناتها، حيث تعمل الاستراتيجية، والتمويل، والاستثمار، والابتكار، والتحول الرقمي، والتعليم، والتنفيذ الميداني ضمن إطار مؤسسي واحد، يربط الرؤية بالعمل، ويحول الأفكار إلى مبادرات، والمبادرات إلى نتائج مستدامة تسهم في بناء عالم أكثر أمناً غذائياً.

خارطة الترابط المؤسسي

مخطط النظام البيئي للمبادرة العالمية للأمن الغذائي ٢٠٥٠

(Global Food Security Initiative 2050 Ecosystem Diagram)

تمثل هذه الخارطة تصوراً مؤسسياً يوضح العلاقة بين مختلف مكونات منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويبين كيفية تكامل المبادرات والبرامج والمنصات المؤسسية والمشروعات النموذجية ضمن إطار استراتيجي موحد يدعم الأمن الغذائي العالمي.

الهيكل المؤسسي للمنظومة

GLOBAL FOOD SECURITY INITIATIVE 2050

المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

| | | | |

▼ ▼ ▼ ▼ ▼

World Global Global WAGO Rial Digital

Food Food Agriculture Education Platform

Security Security Cities & Awareness (Proposed)

Fund Investment Program Ecosystem

(WFSF) Forum (GACP)

(GFSIF)

| |

▼ |

Rial Agriculture City |

(RAC) |

World Agriculture Bank

(Proposed)

العلاقة بين المكونات

المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

– تمثل الإطار الاستراتيجي الجامع الذي يحدد الرؤية والرسالة والأهداف العامة.

– توفر المرجعية الفكرية والسياسات العامة التي تستند إليها جميع مكونات المنظومة.

المنصات والبرامج الاستراتيجية

تشمل:

الصندوق العالمي للأمن الغذائي (WFSF)

المنتدى العالمي للاستثمار في الأمن الغذائي (GFSIF)

برنامج المدن الزراعية العالمية (GACP)

بنك الزراعة العالمي (WAB) -- مشروع مقترح

منصة الريال الرقمية (RDP) -- مشروع مقترح

منظومة WAGO التعليمية والتوعوية

المشروع النموذجي

مدينة الريال الزراعية (RAC)

– وتمثل النموذج التطبيقي المرجعي لبرنامج المدن الزراعية العالمية.

منظومة التكامل

الرؤية

الاستراتيجية

الشراكات الدولية

التمويل والاستثمار

التحول الرقمي

بناء القدرات ونشر المعرفة

المشروعات التطبيقية

تعزيز الأمن الغذائي العالمي

مبدأ الترابط المؤسسي

لا تعمل مكونات المنظومة بصورة منفصلة، بل ترتبط فيما بينها بعلاقات تكاملية، بحيث يدعم كل مكون المكونات الأخرى ضمن إطار مؤسسي واحد يقوم على:

التخطيط الاستراتيجي

- التعاون الدولي.
- التمويل المستدام.
- الاستثمار المسؤول.
- الابتكار والتحول الرقمي.
- التعليم وبناء القدرات.
- التنفيذ العملي للمشروعات.

وبهذا التكامل، تتحول المبادرة من رؤية استراتيجية إلى منظومة مؤسسية مترابطة قادرة على دعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

رسالة الصفحة

تجسد خارطة الترابط المؤسسي العلاقة التكاملية بين جميع مكونات منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، حيث تعمل المبادرات، والبرامج، والمنصات، والمشروعات النموذجية بصورة منسقة ضمن رؤية استراتيجية موحدة، بما يعزز التعاون الدولي، ويوجه الموارد والخبرات نحو تحقيق أثر مستدام في مجال الأمن الغذائي العالمي.

.

الخاتمة

يمثل الملحق الثاني عرضاً متكاملاً لمنظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويوضح كيف تتكامل المبادرات والبرامج والمنصات المؤسسية والمشروعات النموذجية ضمن إطار استراتيجي موحد، يهدف إلى دعم الأمن الغذائي العالمي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة

وتقوم هذه المنظومة على مبدأ التكامل بين التخطيط الاستراتيجي، والتمويل، والاستثمار، والابتكار، والتحول الرقمي، وبناء القدرات، والتنفيذ العملي، بما يوفر نموذجاً مؤسسياً مرناً وقابلاً للتطوير، يستجيب لاحتياجات الدول، ويراعي أولوياتها الوطنية، ويعزز التعاون الدولي في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ولا تمثل مكونات المنظومة كيانات مستقلة أو متنافسة، بل تشكل منظومة مترابطة يعمل كل عنصر فيها على دعم العناصر الأخرى، بما يسهم في تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج ومبادرات ومشروعات ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

كما تؤكد المبادرة أن تطوير هذه المنظومة سيتم بصورة تدريجية، وبالتعاون مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، وبما يضمن تحقيق أعلى درجات الكفاءة والمرونة والاستدامة.

وتمثل هذه المنظومة نموذجاً مفتوحاً للتعاون، يمكن تطويره وإضافة مكونات جديدة إليه كلما دعت الحاجة، بما يواكب التطورات العالمية، ويعزز قدرة المبادرة على الإسهام في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

إن نجاح المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 لا يعتمد على قوة أي مكون منفرد، وإنما على تكامل جميع مكوناتها، وتنسيق جهود شركائها، وتوحيد الرؤى والإمكانات نحو هدف مشترك يتمثل في الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للبشرية.

رسالة ختامية

تشكل منظومة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 نموذجاً مؤسسياً متكاملاً يجمع بين الرؤية، والاستراتيجية، والشراكات، والتمويل والابتكار، والتحول الرقمي، والتنفيذ، ضمن إطار دولي مرن يهدف إلى دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبناء مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً للأجيال الحالية والقادمة.

الشعار الختامي

Global Food Security Initiative 2050

One Vision. One Ecosystem. One Shared Future

رؤية واحدة\... منظومة واحدة\... ومستقبل غذائي مشترك

الملحق الثالث

إطار التعاون والشراكات الدولية

Annex III

إطار التعاون والشراكات الدولية

International Cooperation & Partnership Framework

المقدمة

يشكل التعاون الدولي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه إنتاج الغذاء، وإدارة الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية، والنمو السكاني، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. ولم يعد بالإمكان معالجة هذه التحديات من خلال جهود منفردة، بل أصبح النجاح مرهوناً ببناء شراكات فعالة تجمع بين مختلف الأطراف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، يقدم هذا الملحق إطاراً عاماً للتعاون والشراكات الدولية ضمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، بهدف تعزيز التنسيق بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، بما يسهم في توحيد الجهود وتبادل الخبرات وتعبئة الموارد لدعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

ويرتكز هذا الإطار على مبادئ الاحترام المتبادل، والمنفعة المشتركة، والشفافية، والاستدامة، واحترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية، مع توفير آليات مرنة للتعاون تتكيف مع احتياجات كل دولة وشريك، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.

كما يؤكد هذا الملحق أن المبادرة لا تهدف إلى إنشاء هياكل بديلة للمؤسسات الوطنية أو الدولية القائمة، بل تسعى إلى العمل معها كشريك استراتيجي، بما يعزز التكامل بين الجهود القائمة، ويزيد من كفاءة البرامج والمشروعات، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والاستثمار، والابتكار، وبناء القدرات.

ومن خلال هذا الإطار، تسعى المبادرة إلى بناء شبكة عالمية من الشركاء تجمع الخبرات والموارد والإمكانات في منظومة تعاون متكاملة، قادرة على دعم الحلول العملية، وتعزيز الاستثمار المسؤول، وتسريع الابتكار، وتطوير مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، بما يخدم احتياجات الحاضر، ويعزز قدرة العالم على مواجهة تحديات المستقبل.

رسالة الملحق

إن تعزيز الأمن الغذائي العالمي مسؤولية مشتركة تتطلب شراكات دولية قائمة على الثقة والتعاون والاحترام المتبادل. ويقدم هذا الإطار أساساً مؤسسياً مرناً لتنظيم تلك الشراكات، وتوجيهها نحو تحقيق نتائج عملية ومستدامة، بما يسهم في بناء منظومة عالمية أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على مواجهة التحديات الغذائية والتنموية في الحاضر والمستقبل.

فلسفة التعاون الدولي

تنطلق المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 من قناعة راسخة بأن الأمن الغذائي يمثل مسؤولية عالمية مشتركة، وأن مواجهة التحديات المرتبطة بالغذاء والزراعة والموارد الطبيعية تتطلب تعاوناً دولياً قائماً على الشراكة والتكامل، وليس على المنافسة أو العمل المنفرد.

وتقوم فلسفة المبادرة على أن لكل دولة أولوياتها التنموية، وإمكاناتها، وتجاربها الخاصة، وأن نجاح التعاون الدولي يبدأ باحترام سيادة الدول، وأنظمتها الوطنية، وخياراتها التنموية، والعمل معها كشريك داعم يسهم في تحقيق أهدافها، دون التدخل في سياساتها أو مؤسساتها.

كما تؤمن المبادرة بأن بناء شراكات مستدامة يتطلب الثقة المتبادلة، والشفافية، وتبادل المنافع، وتقاسم المعرفة والخبرات، بما يحقق قيمة حقيقية لجميع الأطراف، ويعزز قدرة الدول والمؤسسات على مواجهة التحديات الحالية والاستعداد للمتغيرات المستقبلية.

وتعتمد المبادرة نهجاً عملياً يقوم على التكامل بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، من أجل تطوير حلول قابلة للتطبيق، وتعزيز الاستثمار المسؤول، وتسريع الابتكار، وبناء القدرات، وتطوير مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

وتؤكد المبادرة كذلك أن التعاون الدولي لا يقتصر على توفير التمويل، بل يشمل نقل المعرفة، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير السياسات، وتعزيز البحث العلمي، وتوظيف التكنولوجيا، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

وفي هذا الإطار، تسعى المبادرة إلى أن تكون منصة دولية مفتوحة للحوار والتعاون، تجمع مختلف الشركاء حول رؤية مشتركة، وتوفر إطاراً مرناً لتنسيق الجهود، وإطلاق المبادرات المشتركة، ودعم البرامج والمشروعات التي تخدم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

المبادئ التي تستند إليها فلسفة التعاون

- احترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية.
- الشراكة القائمة على الثقة والمنفعة المتبادلة.
- التكامل مع المبادرات والبرامج الدولية القائمة.
- الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع مجالات التعاون.
- دعم الابتكار ونقل المعرفة والتكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمار المسؤول والتنمية المستدامة.
- بناء القدرات وتعزيز الكفاءات الوطنية.
- المرونة في تصميم نماذج التعاون وفق احتياجات كل شريك.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية والدولية.
- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

رسالة القسم

ترتكز فلسفة التعاون الدولي في المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على بناء شراكات متوازنة تقوم على الاحترام المتبادل، وتكامل الجهود، وتبادل المعرفة، وتحقيق المصالح المشتركة، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي ودعم التنمية الزراعية المستدامة لصالح جميع الدول والشعوب.

نماذج الشراكات

انطلاقاً من طبيعة المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بوصفها إطاراً دولياً للتعاون، فإنها تعتمد نماذج شراكة مرنة وقابلة للتكيف مع احتياجات الدول والمؤسسات والشركاء، بما يحقق التكامل بين مختلف الأطراف، ويعزز فاعلية البرامج والمشروعات، ويضمن تحقيق نتائج مستدامة.

ولا تقتصر هذه الشراكات على جانب التمويل، بل تمتد لتشمل التخطيط، وبناء القدرات، ونقل المعرفة، والبحث العلمي، والابتكار، وتطوير السياسات، والاستثمار، والتنفيذ المشترك، وفقاً لمجالات الاهتمام المشترك وأولويات كل شريك.

أولاً: الشراكات الحكومية

إقامة شراكات مع الحكومات والوزارات والهيئات الوطنية لتطوير السياسات الزراعية، ودعم الأمن الغذائي، وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تتوافق مع الخطط الوطنية وأولويات التنمية.

ثانياً: الشراكات مع المنظمات الدولية

التعاون مع منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية والدولية، لتعزيز التنسيق، وتبادل الخبرات، ودعم المبادرات المشتركة، والاستفادة من البرامج والخبرات الدولية.

ثالثاً: الشراكات مع المؤسسات المالية وبنوك التنمية

التعاون مع بنوك التنمية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، لتطوير حلول تمويلية مستدامة، ودعم المشروعات الزراعية، وتعزيز الاستثمار في الأمن الغذائي.

رابعاً: الشراكات مع الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية

بناء شراكات استراتيجية مع الصناديق السيادية، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات الاستثمارية، لتوجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع زراعية مستدامة تحقق أثراً اقتصادياً وتنموياً طويل الأجل.

خامساً: الشراكات مع القطاع الخاص

تشجيع مشاركة الشركات والمؤسسات الخاصة في تطوير التقنيات الزراعية، والصناعات الغذائية، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والابتكار، بما يسهم في رفع كفاءة منظومات الإنتاج الغذائي.

سادساً: الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث

تعزيز التعاون مع الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث، لتطوير الدراسات العلمية، ونقل المعرفة، وتشجيع الابتكار، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

سابعاً: الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني

العمل مع الجمعيات والمؤسسات غير الربحية والمنظمات المجتمعية في تنفيذ البرامج التوعوية، ودعم المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية الريفية، ونشر أفضل الممارسات الزراعية.

ثامناً: الشراكات متعددة الأطراف

تشجيع إقامة شراكات تجمع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ضمن برامج ومشروعات مشتركة تستفيد من تكامل الخبرات والموارد والإمكانات.

مبادئ تصميم الشراكات

تقوم جميع نماذج الشراكة ضمن المبادرة على المبادئ التالية:

- احترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية.
- المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف.
- الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- المسؤولية المشتركة في التنفيذ والمتابعة.
- الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تبادل المعرفة والخبرات.
- المرونة في تصميم نماذج التعاون.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية والدولية.

رسالة القسم

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن تنوع نماذج الشراكة وتكاملها يمثلان أحد أهم عوامل نجاح التعاون الدولي، وأن توحيد الجهود بين مختلف الشركاء يسهم في تطوير حلول عملية ومستدامة تعزز الأمن الغذائي، وتدعم التنمية الزراعية، وتحقق قيمة مشتركة لجميع الأطراف.

التعاون مع الحكومات

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن الحكومات الوطنية تمثل الشريك الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، نظراً لدورها المحوري في وضع السياسات، وإدارة الموارد، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية.

وانطلاقاً من احترام سيادة الدول واستقلالية قراراتها، تعتمد المبادرة نموذجاً للتعاون يقوم على دعم الأولويات الوطنية، والعمل بالشراكة مع الجهات الحكومية المختصة، بما يسهم في تعزيز القدرات الوطنية، وتطوير الحلول التي تتوافق مع احتياجات كل دولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويشمل التعاون مع الحكومات مجالات متعددة، من أبرزها إعداد الدراسات الاستراتيجية، وتطوير السياسات الزراعية، ودعم برامج الأمن الغذائي، وتعزيز الاستثمار الزراعي، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات، وتشجيع الابتكار، ونقل المعرفة، وتبادل الخبرات، بما يسهم في رفع كفاءة الأنظمة الغذائية وتعزيز استدامتها.

كما تشجع المبادرة إقامة شراكات مؤسسية مع الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بالزراعة، والاقتصاد، والاستثمار، والمياه، والبيئة، والطاقة، والتجارة، والتعليم، والبحث العلمي، وغيرها من الجهات ذات العلاقة، بما يعزز التكامل بين السياسات والبرامج الوطنية.

ويتم تنفيذ التعاون من خلال آليات مرنة، تشمل مذكرات التفاهم، واتفاقيات التعاون، والبرامج المشتركة، واللجان الفنية، ومبادرات بناء القدرات، والدراسات التطبيقية، والمشروعات النموذجية، وغيرها من الأطر التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف، ووفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.

وتؤكد المبادرة أن دورها يتمثل في دعم الجهود الوطنية، وليس استبدالها، من خلال توفير منصة دولية للتعاون، وتبادل الخبرات، وحشد الشراكات، وتشجيع الاستثمار المسؤول، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وتعزيز الأمن الغذائي.

مجالات التعاون مع الحكومات

- دعم الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية.
- إعداد الدراسات والخطط والسياسات الاستراتيجية.
- تطوير البنية التحتية الزراعية والغذائية.
- تشجيع الاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي.
- بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية.

نقل المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

- دعم البحث العلمي والإحصاءات الزراعية.
- تطوير سلاسل القيمة والإمداد الغذائي.
- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- تنفيذ المبادرات والبرامج والمشروعات ذات الاهتمام المشترك.

رسالة القسم

ترى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن التعاون الوثيق مع الحكومات يمثل الأساس لتحقيق تنمية زراعية مستدامة وأمن غذائي أكثر استقراراً، وذلك من خلال شراكات مؤسسية تحترم سيادة الدول، وتدعم أولوياتها الوطنية، وتسهم في تطوير حلول عملية تحقق أثراً تنموياً مستداماً.

التعاون مع المنظمات الدولية

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن المنظمات الدولية والإقليمية تؤدي دوراً محورياً في دعم الأمن الغذائي العالمي، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة التحديات المشتركة. وتمثل هذه المنظمات شريكاً استراتيجياً في تطوير السياسات، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة، وحشد الموارد، ودعم المبادرات ذات الأثر الإقليمي والدولي.

وانطلاقاً من هذا الدور، تسعى المبادرة إلى إقامة علاقات تعاون مؤسسية مع منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، بما يعزز التكامل بين البرامج القائمة، ويستفيد من الخبرات المتراكمة، ويسهم في تحقيق الأهداف المشتركة في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والاستثمار، والاستدامة.

ويستند هذا التعاون إلى مبادئ الاحترام المتبادل، والتنسيق المؤسسي، وتبادل الخبرات، وتكامل الأدوار، بما يضمن عدم ازدواجية الجهود، ويعزز كفاءة تنفيذ البرامج والمبادرات المشتركة، مع احترام اختصاصات كل منظمة وأطرها القانونية والتنظيمية.

كما تشجع المبادرة تنفيذ برامج مشتركة في مجالات البحوث، والإحصاءات الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، والابتكار، والتحول الرقمي، وبناء القدرات، والاستجابة للتحديات الناشئة، بما يسهم في تطوير حلول عملية تستجيب لاحتياجات الدول المختلفة.

وتسعى المبادرة كذلك إلى دعم الحوار الدولي، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات العالمية، وإعداد الدراسات المشتركة، وتبادل أفضل الممارسات، بما يعزز التعاون متعدد الأطراف، ويدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مجالات التعاون مع المنظمات الدولية

- تنسيق المبادرات والبرامج ذات الاهتمام المشترك.
- إعداد الدراسات والبحوث والتقارير المشتركة.
- تبادل البيانات والإحصاءات والخبرات الفنية.
- دعم بناء القدرات والتدريب ونقل المعرفة.
- تطوير الحلول المبتكرة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة.
- تعزيز التعاون في مجالات التغير المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.
- دعم التحول الرقمي والابتكار الزراعي.
- تنظيم المؤتمرات والمنتديات وورش العمل الدولية.
- تنفيذ مشروعات وبرامج تنموية مشتركة.
- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

أمثلة على الجهات الدولية المستهدفة

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
- برنامج الأغذية العالمي (WFP).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

- البنك الدولي (World Bank).
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB).
- البنك الإفريقي للتنمية (AfDB).
- المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

رسالة القسم

تؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن التعاون مع المنظمات الدولية يمثل ركيزة أساسية لتعزيز العمل متعدد الأطراف، وتبادل الخبرات، وتطوير حلول مشتركة تدعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، بما يحقق أثراً إيجابياً ومستداماً على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

التعاون مع بنوك التنمية

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن بنوك التنمية متعددة الأطراف والإقليمية تمثل شريكاً استراتيجياً في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتمويل التنمية الزراعية المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات المؤسسية، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

وتسعى المبادرة إلى بناء علاقات تعاون مع بنوك التنمية على أساس التكامل بين الأهداف التنموية وأولويات الدول، بما يسهم في تصميم وتنفيذ برامج ومشروعات ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، تتوافق مع السياسات الوطنية وأطر التمويل المعتمدة لدى تلك المؤسسات.

ويشمل التعاون مجالات إعداد الدراسات الفنية، وتطوير المشاريع القابلة للتمويل، وتعبئة الموارد المالية، ودعم البنية التحتية الزراعية، وتعزيز الابتكار، وتمويل سلاسل القيمة الغذائية، وتطوير إدارة الموارد الطبيعية، ودعم التحول الرقمي، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

كما تشجع المبادرة على الاستفادة من الخبرات الفنية والاستشارية التي تمتلكها بنوك التنمية، بما في ذلك إعداد الدراسات الاقتصادية، وتقييم الأثر، وإدارة المخاطر، وبناء القدرات، وتطوير الأطر المؤسسية، بما يعزز جودة البرامج والمشروعات ويرفع من فرص نجاحها واستدامتها.

وتؤكد المبادرة أن التعاون مع بنوك التنمية يتم في إطار من الشفافية، والحوكمة الرشيدة، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع احترام سياسات وإجراءات كل مؤسسة، وبما يحقق قيمة مضافة للدول المستفيدة وشركاء التنمية.

مجالات التعاون مع بنوك التنمية

- إعداد وتطوير المشروعات القابلة للتمويل.
- تمويل البنية التحتية الزراعية والغذائية.
- دعم مشروعات الري وإدارة الموارد المائية.
- تطوير سلاسل القيمة والإمداد الغذائي.
- تمويل الابتكار والتكنولوجيا الزراعية.
- دعم برامج بناء القدرات والمؤسسات.
- تطوير حلول التمويل المستدام.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية.

- تقييم الأثر وإدارة المخاطر.
- تعزيز الاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

أمثلة على بنوك التنمية المستهدفة

- مجموعة البنك الدولي (World Bank Group).
- البنك الإسلامي للتنمية (IsDB).
- البنك الإفريقي للتنمية (AfDB).
- البنك الآسيوي للتنمية (ADB).
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).
- بنك التنمية الجديد (NDB).
- بنك الاستثمار الأوروبي (EIB).
- بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB).
- المؤسسات التنموية والإقليمية الأخرى ذات الصلة.

رسالة القسم

ترى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن بنوك التنمية تمثل شريكاً أساسياً في تحويل الرؤى والاستراتيجيات إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ، من خلال توفير التمويل والخبرة الفنية وبناء القدرات، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

التعاون مع الصناديق السيادية

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن الصناديق السيادية تمثل أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين في دعم الاستثمارات طويلة الأجل، وتمويل المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما تتمتع هذه الصناديق بقدرات استثمارية وخبرات مؤسسية تؤهلها للإسهام في تطوير مشاريع الأمن الغذائي والبنية التحتية الزراعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تسعى المبادرة إلى بناء شراكات استراتيجية مع الصناديق السيادية، تقوم على الاستثمار المسؤول، والرؤية طويلة المدى، وتحقيق القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يدعم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

ويشمل التعاون تطوير فرص استثمارية في مجالات الزراعة، والبنية التحتية، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية، وإدارة الموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة، والتقنيات الزراعية الحديثة، وغيرها من القطاعات التي تسهم في بناء منظومات غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

كما تشجع المبادرة على تطوير نماذج استثمارية مبتكرة، تجمع بين رأس المال طويل الأجل والخبرة الفنية والشراكات المؤسسية، بما يعزز استدامة المشروعات، ويرفع من كفاءتها، ويحقق أثراً تنموياً ملموساً للدول والمجتمعات المستفيدة.

وتؤكد المبادرة أن جميع فرص التعاون والاستثمار تخضع للدراسات الفنية والاقتصادية، وإجراءات العناية الواجبة، والأنظمة واللوائح المعمول بها، وبما يضمن الشفافية، والحوكمة الرشيدة، وإدارة المخاطر، وحماية مصالح جميع الأطراف.

مجالات التعاون مع الصناديق السيادية

- الاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.
- تطوير البنية التحتية الزراعية والغذائية.
- دعم الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة.
- الاستثمار في الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد.
- تمويل مشاريع إدارة المياه والري المستدام.
- دعم الطاقة المتجددة المرتبطة بالقطاع الزراعي.
- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار الزراعي.
- المشاركة في الصناديق والمنصات الاستثمارية المتخصصة.
- دعم المشاريع النموذجية القابلة للتوسع في مختلف الدول.
- المساهمة في تعبئة رؤوس الأموال للمبادرات ذات الأثر التنموي.

أمثلة على الصناديق السيادية المستهدفة

- جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA).
- مبادلة للاستثمار (Mubadala).
- صندوق الاستثمارات العامة -- المملكة العربية السعودية (PIF).
- جهاز قطر للاستثمار (QIA).
- الهيئة العامة للاستثمار -- دولة الكويت (KIA).
- صندوق الثروة السيادية في سنغافورة (GIC).
- تيماسيك القابضة (Temasek).
- صندوق خزانة الوطني الماليزي (Khazanah Nasional).
- صندوق الثروة السيادي النرويجي (NBIM).

– وغيرها من الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية الوطنية والإقليمية والدولية.

رسالة القسم

تؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن الصناديق السيادية تمثل شريكاً استراتيجياً في دعم الاستثمارات طويلة الأجل التي تعزز الأمن الغذائي العالمي. ومن خلال التعاون القائم على الشفافية، والحوكمة، والرؤية المشتركة، يمكن توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، وتسهم في بناء مستقبل غذائي أكثر استقراراً وازدهاراً.

التعاون مع القطاع الخاص

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن القطاع الخاص يمثل شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، لما يمتلكه من خبرات فنية، وقدرات استثمارية، وإمكانات ابتكارية، وكفاءة تشغيلية تسهم في تطوير الحلول العملية وتسريع تنفيذ المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقاً من هذا الدور، تشجع المبادرة بناء شراكات استراتيجية مع الشركات الوطنية والدولية، والمؤسسات الاستثمارية، والمطورين، والمشغلين، والشركات المتخصصة في مجالات الزراعة، والصناعات الغذائية، والتكنولوجيا، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والتمويل، بما يعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص ويحقق المصالح المشتركة.

ويهدف هذا التعاون إلى دعم تطوير المشاريع الزراعية، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية، وتبني التقنيات الحديثة، وتشجيع الابتكار، وتحسين كفاءة الإنتاج، وتطوير الصناعات الغذائية، ورفع مستوى الخدمات اللوجستية، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر مرونة واستدامة وقدرة على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية.

كما تشجع المبادرة القطاع الخاص على المساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وبناء القدرات، وتطوير الكفاءات الوطنية، ودعم البحث والتطوير، والمشاركة في تنفيذ المبادرات والمشروعات المشتركة، بما يعزز التنمية الاقتصادية ويخلق فرصاً جديدة للنمو والاستثمار.

وتؤكد المبادرة أن التعاون مع القطاع الخاص يقوم على مبادئ الشفافية، والحوكمة الرشيدة، والمنافسة العادلة، والمسؤولية الاجتماعية، والاستدامة، والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، بما يضمن حماية مصالح جميع الأطراف وتحقيق قيمة طويلة الأجل.

مجالات التعاون مع القطاع الخاص

- تطوير المشاريع الزراعية المتكاملة.
- الاستثمار في الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة.
- تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- نقل التكنولوجيا والابتكار الزراعي.
- تطوير حلول الزراعة الذكية والتحول الرقمي.
- دعم مشاريع الطاقة المتجددة المرتبطة بالقطاع الزراعي.
- المشاركة في برامج البحث والتطوير والابتكار.
- بناء القدرات والتدريب ونقل الخبرات.
- تطوير نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

– دعم المبادرات الاستثمارية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام.

الشركاء المستهدفون من القطاع الخاص

- شركات الزراعة والإنتاج الغذائي.
- شركات الصناعات الغذائية.
- شركات التكنولوجيا الزراعية (AgriTech).
- شركات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.
- شركات الخدمات اللوجستية والنقل والتخزين.
- شركات الطاقة المتجددة.

- المؤسسات المالية والاستثمارية.
- شركات الاستشارات والهندسة والتطوير.
- الشركات العالمية والإقليمية ذات العلاقة بالأمن الغذائي.

رسالة القسم

ترى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن القطاع الخاص يمثل محركاً رئيسياً للابتكار والاستثمار والتنفيذ، وأن الشراكة الفاعلة معه تسهم في تطوير مشاريع مستدامة، وتعزيز كفاءة الأنظمة الغذائية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وبناء مستقبل أكثر أمناً واستدامة للأمن الغذائي العالمي.

التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن الجامعات ومراكز البحوث تمثل الركيزة العلمية والمعرفية لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، من خلال إنتاج المعرفة، وتطوير التقنيات، وإعداد الكفاءات، ودعم الابتكار، وتقديم الحلول العلمية للتحديات التي تواجه أنظمة الغذاء والزراعة.

وانطلاقاً من هذا الدور، تسعى المبادرة إلى بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف تعزيز التعاون العلمي، وتبادل الخبرات، وتطوير البحوث التطبيقية، وربط المعرفة الأكاديمية باحتياجات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

ويشمل التعاون تنفيذ برامج بحثية مشتركة، وإجراء الدراسات العلمية، وتطوير الابتكارات الزراعية، ونقل التكنولوجيا، ودعم التحول الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما يسهم في تطوير أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

كما تشجع المبادرة على الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية من خلال برامج التدريب، والتعليم المستمر، والمنح البحثية، وبرامج التبادل الأكاديمي، والإشراف المشترك على الدراسات والأبحاث، بما يعزز بناء جيل جديد من الباحثين والمتخصصين القادرين على قيادة مستقبل التنمية الزراعية.

وتؤكد المبادرة أهمية تحويل نتائج البحوث العلمية إلى حلول عملية قابلة للتطبيق، من خلال التعاون الوثيق بين الجامعات، والحكومات، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية، بما يسرّع نقل المعرفة إلى الواقع، ويعزز أثرها في دعم السياسات والمشروعات والبرامج التنموية.

مجالات التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث

- إجراء البحوث والدراسات التطبيقية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة.
- تطوير الابتكار والتكنولوجيا الزراعية.
- دعم البحث العلمي في مجالات التغير المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.
- تطوير حلول الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الزراعة.
- إعداد قواعد البيانات والدراسات والإحصاءات الزراعية.
- بناء القدرات البشرية والتدريب والتعليم المتخصص.
- تبادل الباحثين والخبراء والوفود العلمية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل العلمية.
- نشر الأبحاث والدراسات وأفضل الممارسات.

- تحويل نتائج البحوث إلى مشاريع وبرامج قابلة للتطبيق.

الجهات الأكاديمية والبحثية المستهدفة

- الجامعات الوطنية والدولية.
- كليات الزراعة والعلوم البيئية.
- مراكز البحوث الزراعية والغذائية.
- مراكز الابتكار والتكنولوجيا.
- المعاهد المتخصصة في علوم المياه والمناخ.
- مراكز الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
- شبكات البحث العلمي الإقليمية والدولية.
- المؤسسات الأكاديمية المعنية بالتنمية المستدامة.

رسالة القسم

تؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن المعرفة والبحث العلمي والابتكار تمثل الأساس الذي تُبنى عليه الحلول المستدامة. ومن خلال الشراكة مع الجامعات ومراكز البحوث، تسعى المبادرة إلى تحويل المعرفة إلى تطبيقات عملية، وتعزيز الابتكار، وبناء القدرات، بما يدعم تطوير أنظمة غذائية أكثر كفاءة واستدامة، ويعزز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن منظمات المجتمع المدني تمثل شريكاً مهماً في دعم جهود الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، لما تتمتع به من حضور ميداني، وقرب من المجتمعات المحلية، وقدرة على تعزيز المشاركة المجتمعية، وتنفيذ المبادرات التنموية، وبناء الوعي، ودعم الفئات الأكثر احتياجاً.

وانطلاقاً من هذا الدور، تسعى المبادرة إلى بناء شراكات مع الجمعيات الأهلية، والمؤسسات غير الربحية، والمنظمات المجتمعية، والاتحادات المهنية، والمنظمات التطوعية، بما يسهم في توسيع نطاق الاستفادة من البرامج والمشروعات، وتعزيز التنمية المحلية، ودعم المجتمعات الريفية والزراعية.

ويشمل التعاون تنفيذ برامج التوعية والتثقيف، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، ودعم بناء القدرات، وتشجيع مشاركة المرأة والشباب، وتمكين المجتمعات المحلية، ونشر المعرفة، والمساهمة في تنفيذ المبادرات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

كما تشجع المبادرة منظمات المجتمع المدني على الإسهام في رصد الاحتياجات المحلية، وتقديم المبادرات المجتمعية، والمشاركة في الحوار التنموي، ونقل التجارب والخبرات، بما يعزز فعالية البرامج ويضمن استجابتها لاحتياجات المجتمعات المستهدفة.

وتؤكد المبادرة أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني يقوم على مبادئ الشفافية، والاستقلالية، والشراكة، والاحترام المتبادل، والالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية، بما يعزز الثقة ويضمن تحقيق نتائج مستدامة تخدم التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

مجالات التعاون مع منظمات المجتمع المدني

- تنفيذ برامج التوعية والتثقيف في مجالات الأمن الغذائي والزراعة.
- دعم التنمية الريفية وتمكين المجتمعات المحلية.
- تعزيز مشاركة المرأة والشباب في التنمية الزراعية.
- بناء القدرات والتدريب ونقل المعرفة.
- دعم المبادرات المجتمعية ذات الصلة بالأمن الغذائي.
- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- المساهمة في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية.
- رصد الاحتياجات المحلية والمشاركة في تقييم الأثر.
- تعزيز العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية.

– دعم الحوار بين المجتمعات المحلية والجهات الحكومية وشركاء التنمية.

الجهات المستهدفة

- الجمعيات الأهلية.
- المؤسسات غير الربحية.
- المنظمات المجتمعية.
- الاتحادات والنقابات المهنية.
- المنظمات الشبابية والنسائية.
- التعاونيات الزراعية.
- الجمعيات التعاونية.

– المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجالات التنمية والأمن الغذائي.

رسالة القسم

تؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن مشاركة منظمات المجتمع المدني تعزز الشمولية والاستدامة في جهود التنمية الزراعية، وتسهم في بناء شراكات مجتمعية فاعلة تدعم الأمن الغذائي، وتمكن المجتمعات المحلية، وتعزز أثر البرامج والمبادرات التنموية على المدى الطويل.

مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن نجاح التعاون الدولي يتطلب أطرًا مؤسسية واضحة تنظم العلاقات بين الشركاء، وتحدد مجالات التعاون، وآليات التنفيذ، والمسؤوليات المشتركة، بما يضمن تحقيق الأهداف المتفق عليها وفق أعلى معايير الحوكمة والشفافية.

وانطلاقاً من ذلك، تعتمد المبادرة على مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون كأدوات مؤسسية لتنظيم العلاقات مع الحكومات، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها لدى جميع الأطراف.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى وضع إطار عام للتعاون، وتحديد مجالات العمل المشترك، وتطوير البرامج والمشروعات، وتبادل الخبرات، ونقل المعرفة، وبناء القدرات، وتشجيع الاستثمار المسؤول، بما يسهم في دعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

كما تؤكد المبادرة أن مذكرات التفاهم تمثل في الأصل إطاراً للتفاهم والتعاون، ولا تنشئ التزامات قانونية أو مالية ملزمة إلا إذا نصت الاتفاقيات اللاحقة أو العقود التنفيذية على خلاف ذلك، ووفقاً للقوانين والأنظمة السارية في الدول والمؤسسات المعنية.

وتشجع المبادرة على تطوير اتفاقيات تعاون مرنة وقابلة للتحديث، تسمح بتوسيع مجالات الشراكة وإضافة برامج ومشروعات جديدة، بما يواكب تطور احتياجات الشركاء والمتغيرات العالمية، ويضمن استدامة التعاون وتحقيق أفضل النتائج.

مجالات مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون

- التعاون الاستراتيجي في مجال الأمن الغذائي.
- التنمية الزراعية المستدامة.
- الاستثمار والتمويل التنموي.
- إعداد الدراسات والبحوث المشتركة.
- تبادل المعلومات والبيانات والخبرات.
- بناء القدرات والتدريب.
- نقل التكنولوجيا والابتكار.
- تطوير البرامج والمشروعات المشتركة.
- تنظيم المؤتمرات والمنتديات وورش العمل.
- دعم المبادرات الدولية ذات الاهتمام المشترك.

العناصر الأساسية لمذكرات التفاهم

أهداف التعاون.

- نطاق ومجالات التعاون.
- مسؤوليات كل طرف.
- آليات التنسيق والتنفيذ.
- تبادل المعلومات والسرية عند الاقتضاء.
- مدة الاتفاق وآلية تجديده أو إنهائه.
- آليات المتابعة والتقييم.
- تسوية أي مسائل بالتشاور والتوافق بين الأطراف.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية والدولية.

المبادئ المنظمة للاتفاقيات

- الاحترام المتبادل.
- الشفافية والحوكمة.

- المنفعة المشتركة.
- احترام سيادة الدول.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- المرونة وقابلية التطوير.
- الاستدامة والمسؤولية المشتركة.
- حسن النية في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

رسالة القسم

ترى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون تمثل الأساس المؤسسي لبناء شراكات دولية مستدامة، حيث توفر إطاراً واضحاً لتنظيم التعاون، وتعزيز الثقة، وتنسيق الجهود، وتحويل الرؤى المشتركة إلى برامج ومشروعات عملية تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

مبادئ الشراكة

تستند المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى مجموعة من المبادئ التي تشكل الأساس الحاكم لجميع علاقات التعاون والشراكات التي تنشأ في إطارها. وتهدف هذه المبادئ إلى ترسيخ الثقة المتبادلة، وتعزيز التعاون الفعّال، وضمان تحقيق نتائج مستدامة تعود بالنفع على جميع الأطراف، بما يخدم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

وتؤمن المبادرة بأن نجاح أي شراكة لا يقاس بحجم الموارد أو عدد المشروعات فحسب، بل بقدرتها على تحقيق أثر ملموس ومستدام، واحترام خصوصية كل شريك، والالتزام بأعلى معايير المهنية والحوكمة.

المبادئ الأساسية للشراكة

أولاً: احترام سيادة الدول

تلتزم المبادرة باحترام سيادة الدول، وأنظمتها القانونية، وأولوياتها الوطنية، وحقها في تحديد سياساتها التنموية، بما يضمن أن تكون جميع مجالات التعاون منسجمة مع رؤيتها واحتياجاتها.

ثانياً: المنفعة المتبادلة

تقوم جميع الشراكات على تحقيق قيمة مضافة لجميع الأطراف، بما يعزز المصالح المشتركة، ويدعم التنمية المستدامة، ويحقق نتائج إيجابية طويلة الأجل.

ثالثاً: الشفافية والحوكمة

تلتزم المبادرة بتطبيق مبادئ الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الرشيدة، في جميع مراحل التعاون، بما يعزز الثقة ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

رابعاً: المسؤولية المشتركة

يتحمل جميع الشركاء مسؤولية مشتركة في التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، والعمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

خامساً: الاستدامة

تركز الشراكات على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، بما يضمن استمرار الفوائد وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية.

سادساً: تبادل المعرفة والابتكار

تشجع المبادرة تبادل الخبرات، ونقل المعرفة، وتطوير الابتكار، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

سابعاً: الشمولية والتكامل

ترحب المبادرة بمشاركة مختلف الأطراف، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز تكامل الجهود وتنوع الخبرات.

ثامناً: المرونة وقابلية التطوير

تتميز الشراكات بالمرونة، بما يسمح بتطويرها وتوسيعها وفق احتياجات الشركاء، والتغيرات العالمية، والأولويات التنموية المستجدة.

تاسعاً: الالتزام بالقوانين والأنظمة

تلتزم جميع الشراكات بالقوانين والأنظمة الوطنية والدولية، وبالمعايير المهنية والأخلاقية ذات الصلة، بما يضمن سلامة التنفيذ واحترام حقوق جميع الأطراف.

عاشراً: التوجه نحو الأثر

تركز الشراكات على تحقيق نتائج عملية قابلة للقياس، تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رسالة القسم

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن الشراكات الناجحة تُبنى على الثقة، والاحترام المتبادل، والشفافية، والمسؤولية المشتركة، والرؤية طويلة المدى. وتشكل هذه المبادئ الإطار الأخلاقي والمؤسسي الذي يوجه جميع علاقات التعاون، بما يسهم في بناء منظومة دولية أكثر تكاملاً وفاعلية في دعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

فوائد الشراكة

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن الشراكات الاستراتيجية تمثل أحد أهم عوامل النجاح في مواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. فمن خلال توحيد الجهود، وتكامل الخبرات، وتبادل الموارد، يمكن تحقيق نتائج أكبر وأكثر استدامة مما يمكن أن تحققه أي جهة بمفردها.

ولا تقتصر فوائد الشراكة على توفير التمويل أو تنفيذ المشروعات، بل تمتد لتشمل تطوير السياسات، وتعزيز الابتكار، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة، وتسريع نقل التكنولوجيا، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، بما يسهم في تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

كما تسهم الشراكات في بناء الثقة بين مختلف الأطراف، وتعزيز الحوار والتنسيق، وفتح آفاق جديدة للتعاون الدولي، بما يدعم الاستقرار، ويعزز قدرة الدول والمؤسسات على الاستجابة للتحديات الراهنة والاستعداد للمتغيرات المستقبلية.

الفوائد للحكومات

- دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي.
- تعزيز التنمية الزراعية المستدامة.
- الاستفادة من الخبرات الدولية ونقل المعرفة.
- جذب الاستثمارات النوعية إلى القطاع الزراعي.
- تطوير البنية التحتية وسلاسل القيمة الغذائية.
- بناء القدرات المؤسسية والبشرية.

الفوائد للمنظمات الدولية وبنوك التنمية

- تعزيز التنسيق وتكامل الجهود مع الشركاء.
- توسيع نطاق البرامج والمبادرات ذات الأثر التنموي.
- دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير نماذج تعاون أكثر كفاءة واستدامة.
- الاستفادة من المنصات الدولية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

الفوائد للصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية

- الوصول إلى فرص استثمارية استراتيجية طويلة الأجل.
- الاستثمار في مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.
- تنويع المحافظ الاستثمارية في قطاع حيوي ومتنامٍ.
- الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العالمي وتحقيق قيمة مستدامة.

الفوائد للقطاع الخاص

- تطوير شراكات تجارية واستثمارية جديدة.
- توسيع فرص الأعمال في الأسواق الدولية.
- الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا الحديثة.
- المشاركة في مشاريع استراتيجية ذات أثر طويل الأجل.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المؤسسية.

الفوائد للجامعات ومراكز البحوث

- تنفيذ برامج بحثية ومشروعات تطبيقية مشتركة.

- توسيع شبكات التعاون العلمي الدولية.
- نقل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.
- تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز الابتكار.

الفوائد للمجتمعات المحلية

- تحسين فرص العمل والتنمية الاقتصادية.
- دعم الإنتاج الزراعي وتحسين سبل المعيشة.
- تعزيز الأمن الغذائي المحلي.

نقل المعرفة والتقنيات الحديثة.

- دعم التنمية الريفية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

الأثر المشترك للشراكات

تسهم الشراكات في:

- تعزيز الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- رفع كفاءة الأنظمة الغذائية وسلاسل القيمة.
- تشجيع الاستثمار المسؤول والمستدام.
- تسريع الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الزراعي.

بناء مؤسسات أكثر كفاءة ومرونة.

- تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتحديات المستقبلية.
- تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة لجميع الأطراف.

رسالة القسم

تؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن الشراكات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق أثر تنموي مستدام ومن خلال توحيد الرؤى، وتكامل الموارد، وتبادل الخبرات، يمكن بناء منظومة تعاون دولية أكثر كفاءة ومرونة، تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لجميع الشعوب

آلية إطلاق المشروعات المشتركة

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن نجاح المشروعات المشتركة يعتمد على التخطيط السليم، والتنسيق الفعال، والالتزام بالحوكمة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بصورة واضحة. ولهذا تعتمد المبادرة آلية مرنة ومنهجية لإطلاق المشروعات، تراعي أولويات الدول، واحتياجات الشركاء، وأفضل الممارسات الدولية، بما يضمن تحقيق نتائج مستدامة وقابلة للقياس.

وتستند هذه الآلية إلى مبدأ التعاون الطوعي، حيث يتم تطوير كل مشروع بالشراكة مع الجهات المعنية، ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، مع مراعاة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل دولة.

المرحلة الأولى: تحديد الاحتياجات والأولويات

تبدأ عملية تطوير المشروع من خلال الحوار مع الجهات المعنية لتحديد الأولويات الوطنية، والتحديات القائمة، والفرص المتاحة، بما يضمن توافق المشروع مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

المرحلة الثانية: إعداد الدراسات والتقييم

يتم إعداد الدراسات الفنية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، ودراسات الجدوى، وتحليل المخاطر، لتقييم قابلية المشروع للتنفيذ، وتحديد أفضل البدائل والحلول الممكنة.

المرحلة الثالثة: بناء الشراكات

يتم تحديد الشركاء المناسبين من الحكومات، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، بما يحقق التكامل بين الخبرات والموارد والإمكانات.

المرحلة الرابعة: تصميم نموذج التنفيذ

يتم إعداد خطة تنفيذ متكاملة تتضمن الأهداف، والنتائج المستهدفة، والجدول الزمني، والأدوار والمسؤوليات، وآليات التمويل، ومؤشرات الأداء، ونظم المتابعة والتقييم.

المرحلة الخامسة: تعبئة الموارد

يتم العمل على تعبئة الموارد المالية، والفنية، والبشرية، والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ المشروع، من خلال مساهمات الشركاء أو أدوات التمويل المناسبة، وفقاً لطبيعة كل مشروع.

المرحلة السادسة: التنفيذ والمتابعة

يتم تنفيذ المشروع وفق خطة العمل المعتمدة، مع تطبيق أفضل ممارسات الإدارة، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وضمان التنسيق المستمر بين جميع الشركاء.

المرحلة السابعة: التقييم والتطوير

تخضع المشروعات للمراجعة والتقييم الدوري لقياس مستوى الإنجاز، وتحليل النتائج، واستخلاص الدروس المستفادة، وإجراء التحسينات اللازمة لضمان تحقيق الأثر المستهدف واستدامة النتائج.

المبادئ الحاكمة لإطلاق المشروعات

- توافق المشروع مع الأولويات الوطنية.

- الشراكة والتنسيق بين جميع الأطراف.
- الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- الكفاءة في إدارة الموارد.
- الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.
- المتابعة والتقييم المستمران.
- المرونة في التطوير والتوسع.

دورة حياة المشروع

تحديد الاحتياجات ⟵ إعداد الدراسات ⟵ بناء الشراكات ⟵ تصميم المشروع ⟵ تعبئة الموارد ⟵ التنفيذ ⟵ المتابعة والتقييم ⟵ التطوير والتوسع

رسالة القسم

تعتمد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 نهجاً مؤسسياً ومنهجية واضحة لإطلاق المشروعات المشتركة، تضمن تحويل الرؤى الاستراتيجية إلى برامج ومشروعات عملية تحقق أثراً ملموساً، وتعزز الأمن الغذائي، وتدعم التنمية الزراعية المستدامة، من خلال شراكات فعالة تقوم على التخطيط، والتنسيق، والشفافية، والمسؤولية المشتركة.

الخاتمة

يشكل الملحق الثالث امتداداً عملياً للرؤية التي تقوم عليها المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، من خلال وضع إطار مؤسسي واضح للتعاون والشراكات الدولية، يهدف إلى توحيد الجهود، وتنسيق المبادرات، وتعزيز التكامل بين مختلف الأطراف المعنية بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

وتؤكد المبادرة أن التحديات العالمية المرتبطة بالغذاء والموارد الطبيعية والتغيرات المناخية تتطلب نماذج جديدة من التعاون، تقوم على الثقة، والاحترام المتبادل، وتبادل المعرفة، وتعبئة الموارد، والعمل المشترك، بما يحقق نتائج مستدامة تخدم مصالح الدول وشعوبها.

كما يرسخ هذا الإطار مبدأ أن الشراكات الدولية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتطوير حلول عملية، وإطلاق مبادرات نوعية، وتنفيذ مشروعات ذات أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والشفافية، واحترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية.

وتسعى المبادرة إلى أن تكون منصة دولية مفتوحة للتعاون، تجمع الحكومات، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، ضمن رؤية مشتركة تستند إلى المسؤولية الجماعية، والإيمان بأن الأمن الغذائي يمثل أساساً للاستقرار والتنمية والازدهار.

وفي هذا الإطار، يبقى نجاح المبادرة مرهوناً بقدرة جميع الشركاء على تحويل الرؤية إلى عمل، والتعاون إلى إنجاز، والطموحات المشتركة إلى نتائج ملموسة تسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، وتلبي احتياجات الحاضر، وتعزز قدرة العالم على مواجهة تحديات المستقبل.

رسالة الملحق

إن بناء شراكات دولية قوية ومستدامة يمثل أحد أهم مفاتيح تعزيز الأمن الغذائي العالمي ومن خلال التعاون القائم على الثقة، وتكامل الخبراتوتوحيد الجهود، يمكن للمجتمع الدولي أن يطور حلولاً عملية ومستدامة، تسهم في تحقيق التنمية الزراعية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبناء مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً لجميع الشعوب

الشعار الختامي

Global Food Security Initiative 2050

.Partnerships that Build Food Security. Cooperation that Shapes the Future

شراكات تبني الأمن الغذائي\... وتعاون يصنع المستقبل.

الملحق الرابع

إطار التمويل والاستثمار المستدام

Annex IV

إطار التمويل والاستثمار المستدام

Sustainable Finance & Investment Framework

المقدمة

يشكل التمويل المستدام أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة. فالتحديات التي تواجه إنتاج الغذاء، وتطوير البنية التحتية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع التغيرات المناخية، تتطلب استثمارات طويلة الأجل، وأدوات تمويل مبتكرة، وشراكات مالية قادرة على دعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يقدم هذا الملحق إطاراً عاماً للتمويل والاستثمار المستدام ضمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، بهدف تشجيع تعبئة رؤوس الأموال، وتعزيز الاستثمار المسؤول، وتطوير آليات تمويل مرنة تدعم تنفيذ البرامج والمشروعات المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

ويرتكز هذا الإطار على مبادئ الشفافية، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والاستدامة، واحترام القوانين والأنظمة الوطنية والدولية، بما يعزز ثقة المستثمرين، والمؤسسات المالية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، وسائر شركاء التنمية.

كما يؤكد الملحق أن المبادرة لا تمثل جهة تمويل أو مؤسسة مصرفية، وإنما توفر إطاراً استراتيجياً للتعاون، وتطوير الفرص الاستثمارية، ودعم تصميم نماذج تمويل قابلة للتطبيق، وربط المشاريع ذات الأولوية بالشركاء والجهات التمويلية المناسبة، وفقاً لطبيعة كل مشروع واحتياجاته.

ويهدف هذا الإطار إلى الإسهام في بناء منظومة مالية متكاملة تدعم الابتكار، وتوسع الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتعزز كفاءة استخدام الموارد، وتسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

رسالة الملحق

يمثل التمويل المستدام والاستثمار المسؤول ركيزتين أساسيتين لتحويل الرؤى الاستراتيجية إلى مشروعات قابلة للتنفيذ. ويقدم هذا الملحق إطاراً مرناً يهدف إلى تعزيز التعاون بين المستثمرين، والمؤسسات المالية، وشركاء التنمية، بما يسهم في تعبئة الموارد، ودعم التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

فلسفة التمويل والاستثمار المستدام:

يمثل التمويل والاستثماران المستدامان أحد أهم المحركات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه العالم، لم يعد توفير الموارد المالية وحده كافياً، بل أصبحت الحاجة ملحة إلى توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأجل، وتساهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

وتنطلق المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 من رؤية تعتبر أن الاستثمار في الأمن الغذائي هو استثمار في الاستقرار الاقتصادي، والتنمية البشرية، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز السلم والاستقرار الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن التمويل لا يُنظر إليه كغاية مستقلة، بل كوسيلة لتمكين الدول والمجتمعات من تطوير قدراتها الإنتاجية، وتحسين إدارة مواردها، وبناء مستقبل أكثر استدامة.

كما تؤمن المبادرة بأن نجاح التمويل المستدام يعتمد على التكامل بين الحكومات، والمؤسسات المالية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والمستثمرين، وشركاء التنمية، ضمن إطار من الشفافية، والحوكمة، والمسؤولية المشتركة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أفضل النتائج.

وترتكز فلسفة المبادرة على تشجيع الاستثمار المسؤول الذي يوازن بين العائد الاقتصادي والأثر التنموي، ويعزز الابتكار، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وسلاسل القيمة الغذائية، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي ودعم أهداف التنمية المستدامة.

كما تشجع المبادرة على تنويع أدوات التمويل والاستثمار، والاستفادة من النماذج التقليدية والمبتكرة، بما في ذلك التمويل التنموي، والشراكات الاستثمارية، والتمويل الإسلامي، والصكوك المستدامة، وغيرها من الأدوات التي تدعم تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وفقاً لاحتياجات كل دولة وشريك.

وفي هذا الإطار، تؤكد المبادرة أن جميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية يجب أن تستند إلى مبادئ النزاهة، والشفافية، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، واحترام القوانين والأنظمة الوطنية والدولية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويضمن استدامة المشاريع وتحقيق أثرها الإيجابي.

المبادئ التي تقوم عليها فلسفة التمويل والاستثمار

- الاستثمار في الأمن الغذائي بوصفه استثماراً في مستقبل البشرية.
- تحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والأثر التنموي.
- تشجيع الاستثمار المسؤول والمستدام.

تنويع مصادر وأدوات التمويل.

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- الالتزام بالحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا وبناء القدرات.
- احترام القوانين والأنظمة الوطنية والدولية.
- المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- تحقيق قيمة مستدامة لجميع الشركاء والمجتمعات.

رسالة القسم

ترى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن التمويل والاستثمار المستدامين يشكلان الأساس لتحويل الرؤى إلى واقع، والطموحات إلى إنجازات. ومن خلال تعبئة رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار المسؤول، وبناء شراكات مالية استراتيجية، يمكن دعم مشاريع نوعية تعزز الأمن الغذائي، وتحقق التنمية الزراعية المستدامة، وتوفر أثراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً يمتد أثره إلى الأجيال الحالية والقادمة.

يرتكز التمويل المستدام على توجيه رؤوس الأموال نحو استثمارات تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة على المدى الطويل. وفي قطاع الزراعة، يمثل هذا النهج عاملاً أساسياً في تطوير البنية التحتية، وتعزيز الإنتاج، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم الابتكار، بما يضمن استدامة الأنظمة الغذائية وقدرتها على مواجهة المتغيرات.

وتتبنى هذه الاستراتيجية منظوراً يعتبر أن جودة التمويل لا تقل أهمية عن حجمه، وأن نجاح الاستثمار يقاس بقدرته على تحقيق أثر مستدام، وإدارة المخاطر بكفاءة، وتعزيز الشراكات، والالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية والمسؤولية.

ومن هذا المنطلق، يشجع هذا الإطار تنوع مصادر التمويل، وتكامل الأدوات الاستثمارية، وتطوير نماذج تمويل مرنة تتكيف مع طبيعة المشاريع واحتياجات الدول، بما يعزز الاستدامة المالية ويزيد من فرص نجاح البرامج والمبادرات.

ثانياً: مبادئ التمويل المسؤول

يقوم التمويل المسؤول على توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تحقق نتائج مستدامة، مع الالتزام بأعلى معايير الكفاءة، والشفافية، وإدارة المخاطر. ويهدف هذا النهج إلى ضمان أن تسهم الاستثمارات في تحقيق قيمة اقتصادية وتنموية حقيقية، إلى جانب المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز الأثر الاجتماعي الإيجابي.

وفي إطار المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، تمثل مبادئ التمويل المسؤول المرجعية الأساسية عند تصميم المبادرات، وتطوير المشاريع، وبناء الشراكات الاستثمارية، بما يحقق التوازن بين الجدوى الاقتصادية والاستدامة طويلة الأجل.

المبادئ الأساسية

1. الاستدامة

توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تسهم في استدامة الإنتاج الزراعي، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

2. الشفافية

الالتزام بالإفصاح الواضح عن المعلومات المالية والفنية، بما يعزز الثقة بين جميع الشركاء والمستثمرين.

3. الحوكمة الرشيدة

تطبيق نظم إدارية ورقابية فعالة تضمن سلامة اتخاذ القرار، ووضوح المسؤوليات، وكفاءة إدارة الموارد.

4. إدارة المخاطر

إدماج منهجيات تقييم وإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والبيئية والاجتماعية ضمن جميع مراحل تطوير المشاريع.

5. الكفاءة الاقتصادية

توجيه الموارد نحو المشاريع الأكثر قدرة على تحقيق أثر تنموي مستدام واستخدام الموارد بكفاءة عالية.

6. الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية

مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات، والعمل على تعزيز الممارسات المسؤولة التي تدعم التنمية المستدامة.

7. احترام الأطر القانونية

الالتزام بالقوانين واللوائح الوطنية، والمعايير الدولية ذات الصلة، في جميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

8. الشراكة والمسؤولية المشتركة

تعزيز التعاون بين جميع الأطراف، وتقاسم المسؤوليات بما يضمن نجاح المشاريع واستدامتها.

الأثر المتوقع

يسهم الالتزام بهذه المبادئ في:

- تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية.
- تحسين جودة المشروعات وقابليتها للتمويل.
- رفع كفاءة استخدام الموارد.
- الحد من المخاطر المالية والتشغيلية.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعزيز استدامة الاستثمارات الزراعية والغذائية.

رسالة القسم

يمثل التمويل المسؤول إطاراً عملياً يضمن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تحقق أثراً مستداماً، وتعزز الثقة، وترسخ مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يدعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وفق أفضل الممارسات الدولية.

ثالثاً: أدوات التمويل

يتطلب تطوير مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية تنوعاً في أدوات التمويل، بما يتناسب مع طبيعة المشاريع، ومراحل تنفيذها، واحتياجات الدول والشركاء.

ويهدف تنويع الأدوات التمويلية إلى تعزيز المرونة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتحسين القدرة على تعبئة الموارد المالية من مختلف المصادر.

وفي إطار المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، يُنظر إلى أدوات التمويل باعتبارها وسائل داعمة لتنفيذ المشاريع والبرامج، ويتم اختيارها وفقاً لطبيعة كل مشروع، وجدواه، والإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، وبما يحقق الكفاءة والاستدامة.

أبرز أدوات التمويل

1. التمويل الحكومي

التمويل الذي توفره الحكومات الوطنية لدعم البرامج والمشروعات ذات الأولوية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والبنية التحتية.

2. التمويل التنموي

التمويل المقدم من بنوك التنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية لدعم المشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

3. الاستثمار المؤسسي

مساهمات المستثمرين المؤسسيين، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات المالية، في تمويل المشاريع الزراعية طويلة الأجل.

4. استثمارات الصناديق السيادية

الاستثمارات طويلة الأجل التي توفرها الصناديق السيادية لدعم المشاريع الاستراتيجية والبنية التحتية المرتبطة بالأمن الغذائي.

5. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

نماذج تعاون تجمع الحكومات والقطاع الخاص لتطوير وتمويل وتشغيل المشاريع وفق أطر تعاقدية تحقق المنفعة المشتركة.

6. التمويل الإسلامي

استخدام أدوات التمويل المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الصكوك، وصيغ المشاركة، والإجارة، وغيرها من الأدوات المناسبة.

7. الصكوك الخضراء والمستدامة

أدوات تمويل مخصصة لدعم المشاريع التي تحقق أهدافاً بيئية وتنموية، مثل الزراعة المستدامة، وإدارة المياه، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية الخضراء.

8. التمويل المختلط

دمج الموارد العامة والخاصة والتمويل التنموي لتقليل المخاطر، وجذب استثمارات إضافية، وزيادة جدوى المشاريع.

9. المنح والمساعدات التنموية

الدعم المالي أو الفني الذي تقدمه الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الخيرية، لدعم البرامج ذات الأولوية.

10. التمويل القائم على النتائج

آليات تمويل ترتبط بتحقيق مؤشرات أداء ونتائج محددة، بما يعزز الكفاءة والمساءلة

معايير اختيار أداة التمويل

- طبيعة المشروع وحجمه.
- الجدوى الاقتصادية والفنية.
- مستوى المخاطر.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- الإطار القانوني والتنظيمي.
- متطلبات المستثمرين والجهات الممولة.

- الاستدامة المالية للمشروع.

رسالة القسم

يعتمد نجاح المشاريع الاستراتيجية على اختيار أدوات التمويل المناسبة لكل مشروع. ويسهم تنوع الأدوات التمويلية وتكاملها في تعزيز القدرة على تعبئة الموارد، وتقليل المخاطر، ودعم تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بكفاءة واستدامة، بما يحقق قيمة طويلة الأجل لجميع الشركاء.

رابعاً: الاستثمار الزراعي المستدام

يُعد الاستثمار الزراعي المستدام أحد المحركات الرئيسية لتعزيز الأمن الغذائي، إذ يسهم في تطوير القدرات الإنتاجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ورفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي، بما يحقق عوائد اقتصادية مستدامة وآثاراً تنموية إيجابية على المجتمعات.

ويستند هذا النهج إلى توجيه الاستثمارات نحو مشاريع إنتاجية ذات جدوى اقتصادية، تراعي في الوقت نفسه الأبعاد البيئية والاجتماعية، وتسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

ولا يقتصر الاستثمار الزراعي على زيادة الإنتاج، بل يشمل تطوير سلسلة القيمة الغذائية بأكملها، بدءاً من الإنتاج الزراعي، مروراً بالتصنيع، والتخزين، والنقل، والخدمات اللوجستية، ووصولاً إلى الأسواق والمستهلكين، بما يعزز التكامل بين مختلف مكونات القطاع الزراعي.

كما يشجع هذا الإطار على تبني التقنيات الحديثة، وتحسين كفاءة إدارة الأراضي والمياه والطاقة، وتطوير الصناعات الغذائية، ودعم الابتكار، بما يسهم في رفع الإنتاجية، وتقليل الفاقد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

أولويات الاستثمار الزراعي

1. تطوير الإنتاج الزراعي

الاستثمار في المحاصيل الاستراتيجية، والبساتين، والزراعة المحمية، والأنظمة الزراعية الحديثة.

2. الثروة الحيوانية

تطوير مشاريع تربية وإدارة الثروة الحيوانية، وتحسين الإنتاج، وتعزيز خدمات الصحة البيطرية، ودعم منظومات الإنتاج الحلال وفقاً للشريعة الإسلامية.

3. الصناعات الغذائية

إنشاء وتطوير مصانع تجهيز وتصنيع الأغذية بما يعزز القيمة المضافة ويرفع تنافسية المنتجات.

4. البنية التحتية الزراعية

تطوير شبكات الري، والطرق الزراعية، ومرافق التخزين، وسلاسل التبريد، والمراكز اللوجستية.

5. إدارة الموارد الطبيعية

الاستثمار في المشاريع التي تعزز كفاءة استخدام المياه، وتحافظ على التربة، وتدعم الإدارة المستدامة للموارد.

6. التكنولوجيا والابتكار

تبني حلول الزراعة الذكية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والاستشعار عن بُعد، والرقمنة الزراعية.

7. الطاقة المستدامة

تطوير حلول الطاقة المتجددة التي تدعم الأنشطة الزراعية والغذائية، وتخفض التكاليف التشغيلية.

معايير الاستثمار

- الجدوى الاقتصادية والاستدامة المالية.
- الأثر التنموي والاجتماعي.
- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية.
- قابلية التوسع والتكرار.
- دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا.
- تعزيز الأمن الغذائي وسلاسل القيمة.

رسالة القسم

يمثل الاستثمار الزراعي المستدام ركيزة أساسية لبناء أنظمة غذائية أكثر إنتاجية ومرونة. ومن خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحقق قيمة اقتصادية وتنموية مستدامة، يمكن تعزيز الأمن الغذائي، وتحفيز النمو، ودعم المجتمعات، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

خامساً: التمويل الإسلامي والصكوك المستدامة

يمثل التمويل الإسلامي أحد النماذج المالية التي تقوم على مبادئ المشاركة في المخاطر، وربط التمويل بالأصول والأنشطة الاقتصادية الحقيقية، بما يعزز الاستقرار المالي ويدعم الاستثمار في المشاريع الإنتاجية. ومع التوسع في الاهتمام بالاستدامة، برزت الصكوك المستدامة، بما في ذلك الصكوك الخضراء والصكوك المرتبطة بالاستدامة، كأدوات تمويلية تسهم في دعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

وفي إطار المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، يمثل التمويل الإسلامي أحد الخيارات التمويلية المتاحة، إلى جانب الأدوات المالية الأخرى، بما يتيح تنويع مصادر التمويل والاستجابة لاحتياجات مختلف الشركاء والمستثمرين، وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

كما يوفر هذا النموذج فرصاً لتمويل مشاريع البنية التحتية الزراعية، وإدارة الموارد المائية، والصناعات الغذائية، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية وغيرها من المشاريع التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

مجالات الاستفادة من التمويل الإسلامي

1. تطوير البنية التحتية الزراعية

تمويل مشاريع الري، والطرق الزراعية، ومرافق التخزين، وسلاسل التبريد، والمراكز اللوجستية.

2. دعم الإنتاج الزراعي والغذائي

تمويل المشاريع الإنتاجية في مجالات المحاصيل، والثروة الحيوانية، والاستزراع المائي، والصناعات الغذائية.

3. إدارة الموارد الطبيعية

تمويل المشاريع التي تعزز كفاءة استخدام المياه، وتحافظ على الأراضي الزراعية، وتدعم الإدارة المستدامة للموارد.

4. الطاقة المتجددة

تمويل حلول الطاقة النظيفة المستخدمة في الأنشطة الزراعية وسلاسل القيمة الغذائية.

5. التكنولوجيا والابتكار

دعم الاستثمارات في التقنيات الزراعية الحديثة، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والبحث والتطوير.

أدوات التمويل الإسلامية

الصكوك الاستثمارية.

- الصكوك الخضراء.
- الصكوك المستدامة.
- المشاركة.
- المضاربة.
- الإجارة.
- الاستصناع.
- السلم.
- المرابحة (عند الاقتضاء ووفق طبيعة المشروع).

المبادئ الأساسية

- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في الأدوات التي يتم اعتمادها.
- ارتباط التمويل بأصول أو أنشطة اقتصادية حقيقية.
- الشفافية والإفصاح.
- الإدارة الرشيدة للمخاطر.
- تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية في الدول المعنية.

رسالة القسم

يمثل التمويل الإسلامي، بما في ذلك الصكوك المستدامة، أحد الخيارات التمويلية التي يمكن أن تسهم في تعبئة رؤوس الأموال لدعم مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. ومن خلال تنوع الأدوات المالية، وإتاحة خيارات تمويل تتوافق مع احتياجات المستثمرين والشركاء، يمكن تعزيز الاستثمارات طويلة الأجل، وتوسيع فرص تنفيذ المشاريع المستدامة، بما يدعم أهداف المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050.

سادساً: الشراكة مع المؤسسات المالية

تمثل المؤسسات المالية شريكاً رئيسياً في دعم الاستثمار والتنمية، لما تمتلكه من خبرات في هيكلة التمويل، وتقييم المشروعات، وإدارة المخاطر، وتوفير الحلول المالية التي تسهم في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية. ويعد التعاون معها عاملاً مهماً في توسيع نطاق الاستثمار، وتعزيز القدرة على تنفيذ المشاريع ذات الأولوية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

وفي إطار المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، يهدف التعاون مع المؤسسات المالية إلى بناء علاقات استراتيجية تدعم تطوير الحلول التمويلية، وتسهّل الوصول إلى مصادر التمويل، وتعزز مشاركة القطاع المالي في دعم المشاريع الزراعية والغذائية، بما يتوافق مع احتياجات الدول والشركاء.

ويشمل هذا التعاون المصارف التجارية، والمصارف الإسلامية، والمؤسسات التمويلية، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين، ومؤسسات تمويل الصادرات، وغيرها من الجهات المالية التي يمكن أن تسهم في تطوير منظومة تمويل متكاملة تدعم تنفيذ المشاريع ذات الأثر التنموي.

كما يشجع هذا الإطار على تطوير حلول مالية مبتكرة تستجيب لطبيعة المشاريع الزراعية، وتراعي دورة الإنتاج، ومستويات المخاطر، ومتطلبات المستثمرينبما يعزز الاستدامة المالية ويزيد من فرص نجاح المشاريع .

مجالات التعاون مع المؤسسات المالية

1. هيكلة التمويل

تطوير الهياكل التمويلية المناسبة للمشروعات الزراعية والغذائية وفق أفضل الممارسات المالية،

2. تمويل المشروعات

المساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية، والإنتاج الزراعي، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية.

3. الخدمات المصرفية والاستثمارية

– توفير الحلول المصرفية والاستثمارية التي تدعم تنفيذ المشاريع وإدارة التدفقات المالية.

4. إدارة المخاطر

تطوير أدوات إدارة المخاطر والضمانات المالية بما يعزز استدامة المشاريع ويزيد من ثقة المستثمرين.

5. الاستشارات المالية

تقديم الدراسات والاستشارات المتعلقة بالتمويل، والاستثمار، والتقييم المالي، وهيكلة المشاريع.

6. الابتكار المالي

دعم تطوير أدوات تمويل حديثة تتناسب مع احتياجات مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

المؤسسات المستهدفة

- البنوك التجارية.
- البنوك الإسلامية.
- المؤسسات المالية التنموية.
- شركات الاستثمار وإدارة الأصول.
- شركات التأمين وإعادة التأمين.
- مؤسسات ضمان الاستثمار والصادرات.
- مؤسسات التمويل المتخصصة.
- المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

أهداف التعاون

- توسيع فرص الوصول إلى التمويل.
- تطوير حلول مالية مستدامة.
- تعزيز مشاركة القطاع المالي في التنمية الزراعية.
- رفع كفاءة هيكلة وتمويل المشاريع.
- تشجيع الابتكار في الأدوات المالية.
- دعم الاستثمار طويل الأجل في الأمن الغذائي.

رسالة القسم

تؤكد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 أن المؤسسات المالية تؤدي دوراً محورياً في تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ. ومن خلال الشراكة معها، يمكن تطوير حلول تمويلية أكثر كفاءة ومرونة، تعزز الاستثمار المسؤول، وتدعم تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وتسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر استدامة وقدرة على تلبية احتياجات المستقبل.

سابعاً: تعبئة رؤوس الأموال

تُعد تعبئة رؤوس الأموال من المتطلبات الأساسية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، إذ تعتمد قدرة المشاريع على تحقيق أهدافها على توافر التمويل المناسب في الوقت المناسب، وبهيكل مالي يتوافق مع طبيعة المشروع ومستوى المخاطر والعوائد المتوقعة.

وتسعى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى تشجيع تعبئة رؤوس الأموال من خلال بناء شراكات استثمارية متنوعة، تجمع بين المصادر الحكومية، والمؤسسات المالية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والمستثمرين المؤسسيين، بما يعزز تنوع مصادر التمويل ويزيد من قدرة المشاريع على الاستدامة والتوسع.

ويعتمد هذا النهج على تنسيق الجهود بين مختلف الشركاء، وربط المشاريع ذات الأولوية بالجهات التمويلية المناسبة، وإعداد المشاريع وفق معايير مهنية وفنية ومالية تعزز جاهزيتها للاستثمار، وترفع مستوى ثقة المستثمرين والجهات الممولة.

كما يشجع هذا الإطار على تنويع مصادر رأس المال، وعدم الاعتماد على مصدر واحد للتمويل، بما يسهم في تعزيز المرونة المالية، وتحسين إدارة المخاطر، وضمان استمرارية تنفيذ البرامج والمشروعات على المدى الطويل.

مصادر تعبئة رؤوس الأموال

1. الاستثمارات الحكومية

المساهمات التي تقدمها الحكومات لدعم المشاريع ذات الأولوية الوطنية.

2. بنوك التنمية والمؤسسات المالية

التمويل التنموي والقروض والبرامج الاستثمارية المخصصة للمشروعات الاستراتيجية.

3. الصناديق السيادية

الاستثمارات طويلة الأجل في المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والتنموي.

4. المستثمرون المؤسسيون

شركات الاستثمار، وصناديق التقاعد، وشركات التأمين، ومديرو الأصول.

5. القطاع الخاص

الاستثمار المباشر، والشراكات، والمشاريع المشتركة.

6. أدوات أسواق رأس المال

الصكوك، والسندات، والصناديق الاستثمارية، وغيرها من الأدوات المالية المناسبة.

7. المنح وبرامج الدعم

المنح الفنية والمالية التي تقدمها الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التنموية.

متطلبات نجاح تعبئة رؤوس الأموال

- إعداد مشاريع ذات جدوى اقتصادية واضحة.
- تطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية.
- توفير دراسات فنية ومالية متكاملة.
- إدارة فعالة للمخاطر.

تنويع مصادر التمويل

- بناء الثقة مع المستثمرين والجهات الممولة.
- الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية.

رسالة القسم

تمثل تعبئة رؤوس الأموال خطوة أساسية لتحويل الخطط الاستراتيجية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ. ومن خلال تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، وتهيئة مشاريع ذات جدوى واستدامة، يمكن توفير الموارد اللازمة لدعم الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الزراعية، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي طويل الأجل.

ثامناً: إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً في نجاح المشاريع الاستثمارية والتنموية، ولا سيما في القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي والزراعة، التي تتأثر بعوامل متعددة تشمل التغيرات المناخية، وتقلبات الأسواق، والتحديات التشغيلية، والمتغيرات الاقتصادية، والتطورات التنظيمية.

وتعتمد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر، يقوم على التعرف المبكر على المخاطر المحتملة، وتحليل آثارها، ووضع التدابير المناسبة للحد منها، بما يعزز استدامة المشاريع، ويحافظ على كفاءة التنفيذ، ويرفع مستوى الثقة لدى الشركاء والمستثمرين.

ولا تهدف إدارة المخاطر إلى تجنب المخاطر بالكامل، بل إلى إدارتها بصورة منهجية تضمن اتخاذ قرارات أكثر كفاءة، وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات، والمحافظة على استمرارية المشاريع وتحقيق أهدافها.

أنواع المخاطر

1. المخاطر التشغيلية

المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشاريع، وإدارة العمليات، وكفاءة الموارد البشرية، وسلاسل الإمداد، والصيانة والتشغيل.

2. المخاطر المالية

تشمل تقلبات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والسيولة، والتكاليف التمويلية، ومخاطر الائتمان.

3. المخاطر المناخية والبيئية

تشمل الجفاف، والفيضانات، والتصحر، والظواهر المناخية المتطرفة، وتأثيراتها على الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية.

4. المخاطر القانونية والتنظيمية

التغيرات في التشريعات، والمتطلبات التنظيمية، وإجراءات الترخيص، والالتزام بالأنظمة المحلية والدولية.

5. مخاطر الأسواق

تقلبات أسعار السلع، وتغيرات العرض والطلب، والمنافسة، واضطرابات سلاسل الإمداد.

6. المخاطر التقنية

ترتبط باستخدام التكنولوجيا، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، واستمرارية الأنظمة الرقمية.

منهجية إدارة المخاطر

- تحديد المخاطر المحتملة.
- تقييم احتمالية حدوثها وتأثيرها.
- تصنيف المخاطر حسب الأولوية.
- إعداد خطط الاستجابة والمعالجة.
- تطبيق إجراءات الحد من المخاطر.
- المراجعة والتحديث المستمر لخطط إدارة المخاطر.
- مراقبة مؤشرات المخاطر ورفع التقارير الدورية.

المبادئ الأساسية

- الإدارة الاستباقية للمخاطر.
- دمج إدارة المخاطر في جميع مراحل المشروع.
- اتخاذ القرارات على أساس المعلومات والتحليل.
- تعزيز المرونة والقدرة على التكيف.
- الالتزام بالحوكمة والشفافية.
- التحسين المستمر لعمليات إدارة المخاطر.

رسالة القسم

تشكل إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من الحوكمة الرشيدة واستدامة المشاريع. ومن خلال تطبيق منهجية متكاملة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها، يمكن تعزيز قدرة المشاريع على مواجهة المتغيرات، وحماية الاستثمارات، وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة واستدامة.

تاسعاً: الحوكمة والشفافية المالية

تُعد الحوكمة والشفافية المالية من الركائز الأساسية لضمان كفاءة إدارة الموارد، وتعزيز ثقة المستثمرين والشركاء، وتحقيق الاستدامة المؤسسية للمشروعات والبرامج.

فكلما كانت الأدوار والمسؤوليات واضحة، وآليات الرقابة والإفصاح أكثر فاعلية، ازدادت قدرة المشاريع على تحقيق أهدافها بكفاءة واستدامة.

وفي إطار المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، تشكل الحوكمة المالية إطاراً تنظيمياً يضمن حسن إدارة الموارد، وسلامة اتخاذ القرارات، والالتزام بالمعايير المهنية، بما يعزز النزاهة والمساءلة ويحافظ على مصالح جميع الأطراف.

كما تؤكد المبادرة أهمية الإفصاح المالي الواضح، وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة، وإجراء المراجعات الدورية، والالتزام بالمعايير المحاسبية المعترف بها، بما يدعم سلامة العمليات المالية ويعزز الثقة في البرامج والمشروعات.

أهداف الحوكمة المالية

1. تعزيز الشفافية

ضمان الإفصاح الواضح والدقيق عن المعلومات المالية بما يتيح لجميع الأطراف الاطلاع على سير البرامج والمشروعات

2. تعزيز المساءلة

تحديد المسؤوليات والصلاحيات بصورة واضحة، بما يضمن تحمل كل جهة مسؤولياتها وفق الأطر المؤسسية المعتمدة

3. حماية الموارد

تطبيق نظم رقابية وإجراءات مالية تسهم في الاستخدام الأمثل للموارد والحد من المخاطر المالية.

4. دعم اتخاذ القرار

توفير معلومات مالية موثوقة تساعد على اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية قائمة على أسس سليمة.

5. تعزيز ثقة الشركاء

إرساء بيئة مالية تتسم بالنزاهة والوضوح، بما يعزز ثقة الحكومات، والمستثمرين، والمؤسسات المالية، وشركاء التنمية.

عناصر الحوكمة المالية

- سياسات وإجراءات مالية واضحة.
- نظم رقابة داخلية فعالة.
- الإفصاح والتقارير المالية الدورية.
- المراجعة الداخلية والخارجية.
- إدارة الالتزام والامتثال.

إدارة المخاطر المالية.

- منع تضارب المصالح.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية والمهنية المعتمدة.

المبادئ الأساسية

- النزاهة في إدارة الموارد.
- الشفافية في الإفصاح المالي.
- المساءلة المؤسسية.
- الكفاءة في استخدام الموارد.
- الالتزام بالقوانين واللوائح.
- التحسين المستمر للأنظمة المالية.

رسالة القسم

تشكل الحوكمة والشفافية المالية أساساً لإدارة الموارد بكفاءة وتعزيز الثقة بين جميع الشركاء. ومن خلال الالتزام بأفضل الممارسات المؤسسية، يمكن توفير بيئة مالية مستقرة تدعم الاستثمار المسؤول، وتضمن استدامة البرامج والمشروعات، وتسهم في تحقيق أهداف المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050.

عاشراً: آليات تمويل المشروعات

يعتمد نجاح المشروعات الاستراتيجية على توفير آليات تمويل تتناسب مع طبيعتها، وحجمها، ومراحل تنفيذها، واحتياجاتها المالية. لذلك، تعتمد المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 نهجاً مرناً يتيح اختيار الآلية التمويلية الأنسب لكل مشروع، وفقاً لجدواه، ومستوى مخاطره، وأهدافه التنموية، والإطار القانوني والتنظيمي المعمول به.

ويهدف هذا النهج إلى تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتحسين فرص تنفيذ المشاريع، وتوسيع قاعدة الجهات الممولة، من خلال الجمع بين مختلف مصادر التمويل والأدوات الاستثمارية، بما يحقق الاستدامة المالية ويعزز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

كما تؤكد المبادرة أن اختيار آلية التمويل يتم بعد استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية، وبالتنسيق مع الشركاء والجهات التمويلية، وبما يحقق أفضل توازن بين الجدوى، وإدارة المخاطر، واستدامة المشروع.

آليات تمويل المشروعات

1. التمويل المباشر

تمويل المشروع من خلال الحكومات، أو المؤسسات المالية، أو المستثمرين، أو الجهات الممولة وفقاً لطبيعة المشروع.

2. التمويل المشترك

مشاركة أكثر من جهة في تمويل المشروع، بما يسهم في توزيع المخاطر، وتعزيز القدرة التمويلية، وتوسيع نطاق التنفيذ.

3. الشراكات الاستثمارية

تطوير مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص، أو بين المستثمرين والمؤسسات الوطنية والدولية، وفق نماذج تحقق المنفعة المتبادلة.

4. التمويل المرحلي

توفير التمويل على مراحل مرتبطة بمستوى التقدم في تنفيذ المشروع وتحقيق مؤشرات الأداء المتفق عليها.

5. التمويل المختلط

الجمع بين التمويل الحكومي، والتمويل التنموي، والاستثمار الخاص، بما يعزز استدامة المشروع ويزيد من جاذبيته الاستثمارية.

6. التمويل القائم على الأداء

ربط جزء من التمويل بتحقيق نتائج ومؤشرات أداء محددة، بما يعزز الكفاءة والمساءلة.

7. أدوات أسواق رأس المال

الاستفادة من الأدوات المالية المناسبة، مثل الصكوك، والسندات، والصناديق الاستثمارية، وغيرها من الآليات التي تتوافق مع طبيعة المشروع ومتطلبات الجهات الممولة.

معايير اختيار آلية التمويل

- حجم المشروع وطبيعته.
- الجدوى الاقتصادية والمالية.

المرحلة التي يمر بها المشروع

- مستوى المخاطر.
- القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.
- متطلبات الجهات الممولة والمستثمرين.
- توافق الآلية مع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

مبادئ التنفيذ

- المرونة في اختيار آلية التمويل.
- الشفافية في إدارة الموارد.
- التنسيق بين جميع الشركاء.
- الالتزام بالحوكمة وإدارة المخاطر.
- المتابعة الدورية للأداء المالي.
- مراجعة الآليات التمويلية وتطويرها عند الحاجة.

رسالة القسم

تسهم آليات التمويل المناسبة في تحويل المشروعات من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ بكفاءة واستدامة. ومن خلال اختيار الهيكل التمويلي الملائم لكل مشروع، وتعزيز التنسيق بين الجهات الممولة والشركاء، يمكن توفير الموارد اللازمة لدعم مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وتحقيق أثر تنموي طويل الأجل.

الحادي عشر: الشراكة مع المستثمرين

يؤدي المستثمرون دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستراتيجية، وتسعى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى بناء علاقات تعاون طويلة الأجل مع المستثمرين الذين يتبنون رؤية قائمة على الاستدامة، والابتكار، والمسؤولية، وتحقيق قيمة مشتركة.

وترتكز هذه الشراكات على توفير بيئة استثمارية مؤسسية تتسم بالوضوح والشفافية، وتستند إلى دراسات فنية ومالية متكاملة، بما يمكّن المستثمرين من تقييم الفرص الاستثمارية على أسس مهنية، واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تتوافق مع أهدافهم واستراتيجياتهم.

كما تشجع المبادرة على مشاركة المستثمرين في تطوير المشاريع الزراعية، والبنية التحتية، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية، والتقنيات الزراعية وغيرها من القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي، بما يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة وأثر تنموي ملموس.

وتؤكد المبادرة أن جميع فرص التعاون والاستثمار تخضع لإجراءات العناية الواجبة، والدراسات الفنية والاقتصادية، والمتطلبات القانونية والتنظيمية، بما يضمن حماية مصالح جميع الأطراف، وتعزيز الثقة، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والاستدامة.

مجالات التعاون مع المستثمرين

1. الاستثمار المباشر

– المشاركة في تطوير وتمويل المشاريع الاستراتيجية ذات الجدوى الاقتصادية والأثر التنموي.

2. المشاريع المشتركة

الدخول في شراكات استثمارية مع الحكومات، والمؤسسات، أو شركاء التنمية لتنفيذ مشاريع محددة.

3. الاستثمار في البنية التحتية

المساهمة في تطوير مرافق الإنتاج الزراعي، والتخزين، والنقل، والخدمات اللوجستية.

4. الاستثمار في الابتكار

تمويل التقنيات الزراعية الحديثة، والتحول الرقمي، والبحث والتطوير، والحلول المبتكرة.

5. الاستثمار طويل الأجل

دعم المشاريع التي تحقق نمواً مستداماً، وتعزز الأمن الغذائي، وتوفر قيمة اقتصادية واجتماعية مستمرة.

المبادئ المنظمة للعلاقة مع المستثمرين

- الشفافية والإفصاح.
- الحوكمة الرشيدة.
- العدالة وتكافؤ الفرص.
- احترام الالتزامات التعاقدية.

إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات.

- الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية.
- الاستدامة والمسؤولية المؤسسية.

القيمة المضافة للمستثمرين

- الوصول إلى فرص استثمارية استراتيجية في قطاع الأمن الغذائي.
- المشاركة في مشاريع ذات أثر اقتصادي وتنموي طويل الأجل.
- الاستفادة من بيئة تعاون مؤسسية قائمة على الحوكمة والشفافية.
- تنويع المحافظ الاستثمارية في قطاع يتمتع بأهمية استراتيجية عالمية.
- الإسهام في دعم التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

رسالة القسم

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن المستثمرين شركاء في التنمية، وليسوا مجرد ممولين للمشروعات. ومن خلال بناء شراكات تقوم على الثقة، والشفافية، والرؤية طويلة الأجل، يمكن توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحقق قيمة اقتصادية مستدامة، وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية، وتحقيق أثر إيجابي يمتد إلى المجتمعات والأجيال القادمة.

الثاني عشر: الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

لا يُقاس نجاح المبادرات والمشروعات الاستراتيجية بحجم الاستثمارات أو عدد البرامج المنفذة فحسب، وإنما بقدرتها على تحقيق أثر مستدام ينعكس على الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة. ومن هذا المنطلق، تركز المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على تعظيم الأثر التنموي للمشروعات، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.

ويستند هذا النهج إلى تصميم وتنفيذ مشاريع تحقق قيمة مضافة على المدى الطويل، من خلال تحسين الإنتاجية، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص الاستثمار، ودعم التنمية المحلية، مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

كما تؤكد المبادرة أهمية قياس الأثر بصورة دورية، باستخدام مؤشرات أداء واضحة، بما يتيح تقييم النتائج، وتحسين البرامج، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

أولاً: الأثر الاقتصادي

تسهم المبادرات والمشروعات في:

- تعزيز الإنتاج الزراعي والغذائي.
- دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.
- جذب الاستثمارات المحلية والدولية.
- تطوير الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة.

- تحسين كفاءة البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- تعزيز تنافسية القطاع الزراعي.

ثانياً: الأثر الاجتماعي

تسهم المبادرات والمشروعات في:

- تعزيز الأمن الغذائي وتحسين توافر الغذاء.
- دعم التنمية الريفية وتحسين مستوى المعيشة.
- تمكين المرأة والشباب في القطاع الزراعي.
- تطوير القدرات البشرية ونقل المعرفة.
- دعم المجتمعات المحلية وتعزيز الشمول الاقتصادي.
- الإسهام في الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة.

ثالثاً: الأثر البيئي

تسهم المبادرات والمشروعات في:

- تحسين كفاءة استخدام المياه والموارد الطبيعية.
- دعم الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية.
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة.
- تقليل الفاقد والهدر في سلاسل القيمة الغذائية.

تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة.

- دعم جهود التكيف مع التغيرات المناخية.

قياس الأثر

تعتمد المبادرة على مؤشرات أداء تساعد في تقييم النتائج، ومن أبرزها:

- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- حجم الاستثمارات المستقطبة.
- عدد فرص العمل المستحدثة.
- نسبة خفض الفاقد الغذائي.
- كفاءة استخدام الموارد.
- مستوى مشاركة الشركاء.
- مدى مساهمة المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرؤية طويلة المدى

تسعى المبادرة إلى أن تحقق المشاريع أثراً يمتد إلى ما بعد مرحلة التنفيذ، من خلال بناء قدرات وطنية، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتحفيز الاستثمار المستدام، وتطوير أنظمة غذائية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، بما يخدم احتياجات الحاضر ويعزز فرص التنمية للأجيال القادمة.

رسالة القسم

يمثل الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المعيار الحقيقي لنجاح المبادرات والمشروعات. ومن خلال التركيز على النتائج المستدامة، وقياس الأداء بصورة مستمرة، وتعظيم القيمة المضافة، تسعى المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى الإسهام في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة واستدامة، تحقق منافع ملموسة للدول والمجتمعات والاقتصاد والبيئة.

الثالث عشر: الخاتمة

تمثل المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً استراتيجياً دولياً يهدف إلى دعم التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، من أجل الإسهام في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

ولا تقدم هذه المبادرة نموذجاً موحداً للتنمية، بل تطرح إطاراً مرناً للتعاون يمكن تكييفه وفق أولويات كل دولة واحتياجاتها الوطنية، مع احترام سيادتها، وأنظمتها القانونية، وخططها التنموية. كما تؤكد أن الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الجهود وتبادل الخبرات وتعبئة الموارد بصورة مسؤولة ومستدامة.

ويستعرض هذا الملحق مجموعة من الأطر المرجعية التي يمكن الاستفادة منها عند تصميم البرامج والمشروعات، بما يشمل الحوكمة، والاستدامة، والابتكار، وإدارة المخاطر، والتمويل، وبناء القدرات، وقياس الأثر، والشراكات الدولية، بما يعزز كفاءة التنفيذ ويحقق نتائج مستدامة.

وتؤمن المبادرة بأن الاستثمار في الأمن الغذائي هو استثمار في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي مستقبل الأجيال القادمة. ومن خلال العمل المشترك، والابتكار، والالتزام بالحوكمة الرشيدة، يمكن بناء منظومة عالمية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الراهنة والاستعداد لفرص المستقبل.

الرسالة الختامية

إن مستقبل الأمن الغذائي العالمي يبدأ بالتعاون، ويترسخ بالابتكار، ويستدام بالشراكات المسؤولة. ومن هذا المنطلق، تدعو المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 جميع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية إلى العمل معاً لبناء مستقبل أكثر أمناً واستدامة وازدهاراً للبشرية جمعاء.

الثالث عشر: خاتمة الملحق الرابع

يمثل هذا الملحق مرجعاً استرشادياً يضم مجموعة من المبادئ والأطر المؤسسية التي تدعم تنفيذ المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، وتساعد على توحيد الرؤية وتعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء، مع مراعاة خصوصية كل دولة وأولوياتها الوطنية.

ولا يقصد بهذه الأطر أن تكون نماذج جامدة أو إلزامية، وإنما تمثل خيارات مرنة يمكن تكييفها وفق طبيعة البرامج والمشروعات، وبما يتوافق مع الأنظمة الوطنية، والبيئات الاستثمارية، والاحتياجات التنموية لكل شريك.

وتؤكد المبادرة أن نجاح أي مشروع لا يعتمد على التمويل أو التكنولوجيا وحدهما، بل يرتكز على الحوكمة الرشيدة، والتخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرات، وإدارة المخاطر، وقياس الأثر، والتعاون المستمر بين جميع الأطراف المعنية.

ومن خلال تبني هذه المبادئ، يمكن تطوير منظومات زراعية وغذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، قادرة على الاستجابة للتحديات الراهنة، والاستعداد للمتغيرات المستقبلية، والإسهام في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

رسالة الملحق

يشكل هذا الملحق إطاراً مرجعياً يدعم التطبيق العملي للمبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050، ويعزز توحيد المفاهيم، وترسيخ أفضل الممارسات، وبناء شراكات مؤسسية قادرة على تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى نتائج عملية ذات أثر مستدام.

الملحق الخامس

خارطة التنفيذ والتوجهات المستقبلية

Annex V

خارطة التنفيذ والتوجهات المستقبلية

أولاً: مقدمة

تمثل الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 إطاراً دولياً للتعاون والعمل المشترك يهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. وبعد استعراض الرؤية، والأهداف، والمبادئ، والبرامج، والشراكات، والأطر المؤسسية في الفصول والملاحق السابقة، يأتي هذا الملحق ليقدم تصوراً عملياً للانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ

ولا يضع هذا الملحق برنامجاً تنفيذياً موحداً لجميع الدول، بل يقترح خارطة طريق مرنة يمكن تكييفها وفق أولويات كل دولة، واحتياجاتها التنموية وإمكاناتها وبما يتوافق مع أنظمتها الوطنية وأطرها القانونية

وتقوم هذه الخارطة على مبدأ التنفيذ التدريجي، وتعزيز الشراكات، وبناء القدرات، والاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا، بما يسهم في تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ، تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً مستداماً

كما تؤكد المبادرة أن نجاح التنفيذ يعتمد على تكامل الأدوار بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة لتحقيق أمن غذائي أكثر استدامة للعالم

المحور الأول: خارطة التنفيذ

تستند المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 إلى رؤية طويلة الأمد تقوم على التنفيذ التدريجي، وبناء الشراكات، وتطوير البرامج والمشروعات وفق احتياجات الدول وأولوياتها الوطنية. وتعتمد خارطة التنفيذ على نهج مرن يتيح التوسع المرحلي، مع مراعاة اختلاف الإمكانات والبيئات القانونية والتنموية من دولة إلى أخرى

ولا تهدف هذه الخارطة إلى فرض نموذج موحد، وإنما إلى توفير إطار استرشادي يساعد على تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ، من خلال التعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية

مراحل خارطة التنفيذ

المرحلة الأولى: بناء الشراكات

- التواصل مع الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية
- تطوير مذكرات التفاهم وأطر التعاون
- تحديد مجالات الاهتمام والأولويات المشتركة

المرحلة الثانية: الإعداد المؤسسي

- تشكيل فرق العمل وآليات التنسيق
- إعداد الدراسات الأولية وتحديد الفرص
- تطوير الأطر التنظيمية وخطط العمل

المرحلة الثالثة: تطوير البرامج والمشروعات

- تصميم المبادرات والمشروعات وفق احتياجات كل دولة
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية
- تحديد مصادر التمويل وآليات التنفيذ

المرحلة الرابعة: التنفيذ والمتابعة

- إطلاق المشاريع وفق الخطط المعتمدة
- متابعة الأداء وقياس النتائج
- تطوير البرامج بصورة مستمرة استناداً إلى الدروس المستفادة

مبادئ التنفيذ

تعتمد خارطة التنفيذ على مجموعة من المبادئ، أبرزها

- التنفيذ التدريجي والمرن
- احترام سيادة الدول وأولوياتها الوطنية
- الشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة
- الشفافية والحوكمة الرشيدة
- الاستدامة والابتكار
- المتابعة والتقييم المستمران

رسالة المحور

تمثل خارطة التنفيذ الجسر الذي يربط بين الرؤية والتطبيق، وتسهم في تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى برامج ومشروعات عملية، من خلال تعاون دولي مرن يراعي احتياجات الدول، ويعزز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل.

المحور الثاني: أولويات التنفيذ

يعتمد نجاح المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 على تحديد أولويات واضحة للتنفيذ، تراعي احتياجات الدول، وتنسجم مع التحديات الراهنة، وتحقق أثراً ملموساً في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. وتُعد هذه الأولويات إطاراً استرشادياً يمكن تكييفه وفق الظروف الوطنية والإقليمية لكل شريك.

الأولوية الأولى: تعزيز الإنتاج الغذائي

دعم المبادرات والمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وتحسين الإنتاجية، ورفع كفاءة استخدام الموارد، بما يعزز استقرار الإمدادات الغذائية

الأولوية الثانية: تطوير البنية التحتية

تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وأنظمة الري، والتخزين، والنقل، وسلاسل الإمداد، بما يدعم كفاءة منظومات الإنتاج والتوزيع

الأولوية الثالثة: الابتكار والتكنولوجيا

توسيع استخدام التقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والبحث العلمي، لتطوير القطاع الزراعي وتحسين إدارة الموارد

الأولوية الرابعة: الاستثمار والشراكات

تعزيز التعاون مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية، لتعبئة الموارد وتطوير المشاريع ذات الأولوية

الأولوية الخامسة: بناء القدرات

دعم التعليم والتدريب، ونقل المعرفة، وتطوير الكفاءات الوطنية، بما يسهم في تعزيز القدرات المؤسسية واستدامة التنمية الزراعية

الأولوية السادسة: الاستدامة والحوكمة

ترسيخ مبادئ الحوكمة، والشفافية، والإدارة الرشيدة للموارد، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية، بما يعزز استدامة البرامج والمشروعات

رسالة المحور

إن تحديد أولويات واضحة للتنفيذ يسهم في توجيه الجهود والموارد نحو المبادرات الأكثر تأثيراً، ويعزز قدرة الشركاء على تحقيق نتائج عملية ومستدامةتدعم الأمن الغذائي وتسهم في بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً

المحور الثالث: المتابعة والتقييم

يمثل نظام المتابعة والتقييم أحد العناصر الأساسية لضمان نجاح المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولا يقتصر دوره على قياس النتائج، بل يشمل دعم التحسين المستمر، وتعزيز كفاءة التنفيذ، وتوفير المعلومات التي تساعد الشركاء على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة ومؤشرات أداء واضحة

وتشجع المبادرة على اعتماد آليات متابعة مرنة تتناسب مع طبيعة البرامج والمشروعات، مع مراعاة اختلاف البيئات الوطنية وأولويات الدول، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأثر المنشود

مجالات المتابعة

تشمل عملية المتابعة عدداً من الجوانب الرئيسية، من أهمها

- مستوى التقدم في تنفيذ البرامج والمشروعات
- تحقيق الأهداف والنتائج المتوقعة
- كفاءة استخدام الموارد المالية والفنية

- مستوى التعاون بين الشركاء

الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشروعات

- التحديات والدروس المستفادة وفرص التحسين

مؤشرات الأداء

تشجع المبادرة على استخدام مؤشرات أداء قابلة للقياس، مثل

- نسبة الإنجاز في تنفيذ المشاريع
- حجم الاستثمارات والشراكات المستقطبة
- تطور الإنتاج الزراعي والغذائي
- عدد المستفيدين من البرامج
- مستوى نقل المعرفة وبناء القدرات
- مؤشرات الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد

المراجعة والتطوير

تؤكد المبادرة أهمية إجراء مراجعات دورية لتقييم الأداء، وتحديث الخطط والبرامج وفقاً للنتائج المحققة والمتغيرات المستجدة، بما يعزز كفاءة التنفيذ ويرسخ ثقافة التحسين المستمر

رسالة المحور

إن المتابعة والتقييم يمثلان أداة للتعلم والتطوير المستمر، ويسهمان في تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء، وضمان تحقيق الأثر المستدام، بما يدعم نجاح المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 ويعزز الثقة بين جميع الشركاء

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية

تنطلق المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 من رؤية بعيدة المدى تؤمن بأن الأمن الغذائي سيظل أحد أهم الأولويات الاستراتيجية للمجتمع الدولي خلال العقود المقبلة. ومع استمرار النمو السكاني، والتغيرات المناخية، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، تزداد الحاجة إلى تطوير منظومات غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة

وتتطلع المبادرة إلى الإسهام في بناء نموذج عالمي للتعاون يجمع بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، بما يدعم تبادل المعرفة، وتعزيز الاستثمار المسؤول، وتسريع الابتكار، وتطوير حلول عملية تستجيب للتحديات المتغيرة

كما تستشرف المبادرة مستقبلاً يقوم على توظيف التقنيات الحديثة، والبحث العلمي، والتحول الرقمي، والإدارة الرشيدة للموارد، بما يعزز الإنتاج الغذائي ويحسن كفاءة سلاسل القيمة، ويرفع قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة

ولا تمثل هذه الرؤية هدفاً ثابتاً، بل إطاراً متجدداً يتطور مع تطور المعرفة والتكنولوجيا واحتياجات الدول، ويستند إلى التعاون الدولي باعتباره الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق أمن غذائي عالمي أكثر استقراراً واستدامة

مرتكزات الرؤية المستقبلية

- تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي.
- دعم الابتكار والبحث العلمي والتكنولوجيا الزراعية
- تشجيع الاستثمار المسؤول والمستدام

بناء مؤسسات أكثر كفاءة ومرونة

- تطوير أنظمة غذائية قادرة على مواجهة الأزمات
- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

رسالة المحور

تؤمن المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 بأن بناء مستقبل غذائي أكثر استدامة يتطلب رؤية مشتركة، وإرادة جماعية، وشراكات طويلة الأجل، تجمع بين المعرفة والاستثمار والابتكار، وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي والازدهار للأجيال الحالية والقادمة

المحور الخامس: الدعوة إلى العمل المشترك

إن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي تتجاوز قدرات أي جهة أو دولة بمفردها، الأمر الذي يجعل التعاون الدولي وتكامل الجهود ضرورة استراتيجية لتحقيق نتائج مستدامة. ومن هذا المنطلق، تدعو المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 جميع الشركاء إلى المشاركة في بناء منظومة عالمية تقوم على المسؤولية المشتركة، والاحترام المتبادل، والرؤية طويلة المدى

وترحب المبادرة بالتعاون مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، وبنوك التنمية، والصناديق السيادية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، وكل الجهات الراغبة في الإسهام في تطوير حلول عملية تعزز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة

كما تشجع المبادرة على تبادل الخبرات، ونقل المعرفة، ودعم الابتكار، وتطوير المشاريع المشتركة، وتعبئة الموارد، بما يسهم في تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، ويعزز قدرة الدول على مواجهة التحديات الراهنة والاستعداد لمتطلبات المستقبل

وتؤكد المبادرة أن جميع أشكال التعاون والمشاركة تقوم على أسس واضحة من الشفافية، والحوكمة، والالتزام بالأنظمة الوطنية، واحترام سيادة الدول، ومراعاة أولوياتها التنموية، بما يضمن بناء شراكات متوازنة تحقق المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف

مجالات المشاركة

- تطوير الشراكات الاستراتيجية
- تبادل المعرفة والخبرات
- دعم البرامج والمشروعات المشتركة

- تشجيع الاستثمار المسؤول
- تعزيز البحث العلمي والابتكار
- بناء القدرات المؤسسية والبشرية
- دعم المبادرات التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

رسالة المحور

تدعو المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050 جميع الشركاء حول العالم إلى العمل بروح التعاون والمسؤولية المشتركة، إيماناً بأن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلب شراكات راسخة، ورؤية موحدة، وإرادة جماعية قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، وبناء مستقبل أكثر أمناً واستدامة وازدهاراً للبشرية.

المحور السادس: الخاتمة

تمثل الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 والمبادرة المنبثقة عنها رؤيةً دوليةً طموحة لتعزيز التعاون في مواجهة أحد أهم التحديات التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد سعت هذه الوثيقة إلى تقديم إطار استراتيجي متكامل يجمع بين الرؤية بعيدة المدى، والمبادئ المؤسسية، والبرامج المقترحةوآليات التعاون، بما يدعم جهود الدول في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

ولا تدّعي هذه الوثيقة تقديم حلول موحدة لجميع الدول، وإنما تطرح إطاراً مرناً للتعاون يمكن تكييفه وفق احتياجات كل دولة وأولوياتها الوطنية، مع احترام سيادتها، وأنظمتها القانونية، وخططها التنموية. كما تؤكد أن النجاح الحقيقي يتحقق من خلال الشراكات الفاعلة، والحوكمة الرشيدة، والابتكاروالاستثمار المسؤول، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة

وتؤمن مجموعة الزراعة العالمية بأن الأمن الغذائي لم يعد قضية قطاعية، بل أصبح ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والسلام، والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تواصل المجموعة العمل على تطوير المبادرات والمنصات المؤسسية التي تسهم في دعم هذه الرؤية، بالتعاون مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، وشركاء التنمية

الرسالة الختامية

إن مستقبل الأمن الغذائي العالمي يبدأ بخطوة، وينمو بالشراكة، ويترسخ بالعمل المشترك. ومن خلال التعاون، والابتكار، والاستثمار المسؤول، يمكن للمجتمع الدولي أن يبني أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، بما يلبي احتياجات الحاضر، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة، ويعزز مستقبلًا أكثر أمناً وازدهاراً للبشرية جمعاء.

الملحق السادس

مدينة الريال الزراعية --- نموذج عالمي رائد لمدن الأمن الغذائي المتكاملة

Annex VI

استعرضت الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 وملاحقها إطاراً مؤسسياً دولياً شاملاً يدعو إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، من أجل بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة. وقد أكدت هذه الاستراتيجية في غير موضع أن نجاحها الحقيقي لا يقاس بعدد وثائقها، بل بقدرتها على التحول إلى مشروعات عملية ملموسة قابلة للتطبيق

ويقدم هذا الملحق نموذجاً تطبيقياً نوعياً لهذه الاستراتيجية: مشروع مدينة الريال الزراعية الذي طورته مجموعة الزراعة العالمية ليكون تجسيداً عملياً متكاملاً لرؤية المبادرة العالمية للأمن الغذائي 2050

ويُعرض هذا النموذج بصفته إطاراً عاماً قابلاً للتكييف والتطبيق في أي بيئة جغرافية تتوافر فيها مقومات النجاح الأساسية، من أراضٍ زراعية واسعة، وموارد مائية كافية، وإرادة مؤسسية لدعم التحول إلى منظومة زراعية صناعية متكاملة

رسالة الملحق

يمثل مشروع مدينة الريال الزراعية نموذجاً عملياً فريداً من نوعه يبرهن على أن الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 ليست وثيقة نظرية، بل رؤية مكتملة التصميم وجاهزة للتحول إلى واقع ملموس

أولاً: طبيعة المشروع وخصوصيته

تمثل مدينة الريال الزراعية مشروعاً تنموياً نموذجياً فريداً من نوعه، صُمم وفق رؤية متكاملة تجمع بين الإنتاج والتصنيع واللوجستيات والتمويل والابتكار في منظومة واحدة متماسكة.

ومن أبرز ما يميز هذا المشروع عن النماذج التنموية التقليدية:

التكامل الكامل بين مراحل الإنتاج الزراعي والحيواني، والتصنيع الغذائي، والتخزين والتبريد، والتصدير، ضمن منظومة جغرافية واحدة

الاعتماد على تقنيات الزراعة الذكية وأنظمة الري الحديثة وإدارة المياه بكفاءة عالية، بما يحقق مبادئ الاستدامة البيئية

تصميم مرن قابل للتكرار والتكييف وفق خصوصية كل بيئة جغرافية ومناخية، بحيث يمكن تطبيق المفهوم العام للمشروع في مواقع متعددة حول العالم

إطار حوكمة ومؤسسي شفاف يراعي أفضل الممارسات الدولية في إدارة المشروعات الزراعية الكبرى.

ثانياً: مكونات المنظومة المتكاملة

تتأسس مدينة الريال الزراعية على مجموعة من المكونات المتكاملة التي تعمل ضمن منظومة واحدة منسجمة

– الإنتاج الزراعي النباتي على نطاق واسع باستخدام تقنيات الزراعة الحديثة والذكية

- الثروة الحيوانية والدواجن والاستزراع المائي ضمن منظومة متكاملة
- الصناعات الغذائية والتحويلية ذات القيمة المضافة العالية

البنية التحتية اللوجستية وسلاسل التبريد والتخزين والنقل والتصدير

- محطات الطاقة المتجددة والحلول الرقمية والتقنيات الزراعية الذكية

– مركز بحثي وتدريبي لبناء القدرات المحلية ونقل المعرفة والابتكار الزراعي

رسالة القسم

تترجم هذه المكونات المتكاملة، عملياً، الفكرة الجوهرية للاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050: أن الأمن الغذائي الحقيقي لا يُبنى بمعزل عن التصنيع والتمويل والابتكار، بل من خلال منظومة واحدة متكاملة الأركان

ثالثاً: مصفوفة الربط بين الاستراتيجية العالمية ومشروع

يوضح ما يلي كيف يجسد مشروع مدينة الريال الزراعية، عملياً، أبرز محاور الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050

الاستثمار المسؤول: يتجسد من خلال هيكل استثماري واضح يستقطب الصناديق السيادية والمؤسسات المالية الدولية وفق مبادئ الاستدامة والحوكمة

الابتكار والتحول الرقمي: يتجسد من خلال اعتماد أنظمة الزراعة الذكية، والاستشعار عن بُعد، وإدارة الموارد المائية بكفاءة عالية

الاستدامة والتكيف المناخي: يتجسد من خلال اعتماد الطاقة المتجددة وأنظمة الري المستدامة وحماية التربة

بناء منظومات غذائية متكاملة: يتجسد من خلال الربط بين الإنتاج والتصنيع والتخزين والتصدير في منظومة واحدة متكاملة

التمويل المستدام: يتجسد من خلال نماذج تمويل متنوعة تشمل التمويل الإسلامي والصكوك المستدامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص

بناء القدرات ونقل المعرفة: يتجسد من خلال مركز التدريب والبحث الزراعي المخطط إنشاؤه ضمن المدينة

الحوكمة والتعاون الدولي: يتجسد من خلال هيكل حوكمة شفاف يربط بين الجهة المضيفة والشركاء الدوليين والمؤسسات الاستثمارية

رابعاً: إطار الشراكة والاستثمار الدولي

يرحب مشروع مدينة الريال الزراعية، تماشياً مع مبادئ التعاون الدولي، بالشراكة مع

الصناديق السيادية الإقليمية والدولية الراغبة في الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي الكبرى

بنوك التنمية الإقليمية والدولية المتخصصة في تمويل المشروعات الزراعية والصناعية المستدامة

المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية الراغبة في تمويل مشروعات الأمن الغذائي ذات الأثر التنموي المستدام

الجهات الحكومية والمؤسسية المضيفة الراغبة في استضافة هذا النموذج وتوفير البيئة التمكينية لتنفيذه

المنظمات الدولية المتخصصة في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية لدعم النواحي الفنية والاستشارية

خامساً: الأثر التنموي المتوقع

يهدف مشروع مدينة الريال الزراعية، عند تنفيذه، إلى تحقيق أثر تنموي شامل يتجاوز حدود المشروع نفسه، ليشمل

تعزيز الأمن الغذائي على المستويين المحلي والإقليمي من خلال زيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد

- خلق فرص عمل مستدامة واسعة النطاق في مختلف مراحل الإنتاج والتصنيع واللوجستيات

- نقل التكنولوجيا والمعرفة الزراعية الحديثة إلى الكفاءات المحلية والإقليمية

- جذب استثمارات سيادية ومؤسسية كبرى تسهم في تنويع الاقتصادات المستفيدة وتعزيز مواردها

تأسيس نموذج تنموي قابل للتكرار في مناطق أخرى من العالم راغبة في تطبيق الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050

الخاتمة

يمثل مشروع مدينة الريال الزراعية البرهان العملي على أن الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وأن الرؤية الدولية الشاملة يمكن أن تتجسد في نموذج واحد مكتمل التصميم، جاهز للانطلاق في أي بيئة تتوافر فيها مقومات النجاح.

الرسالة الختامية

من رؤية مكتملة التصميم، إلى مشروع جاهز للانطلاق، تقدم مجموعة الزراعة العالمية نموذج مدينة الريال الزراعية بوصفه دعوة مفتوحة لكل شريك سيادي أو دولي أو مؤسسي يبحث عن مشروع رائد، فريد من نوعه.

| الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 |

|One Vision. One Ecosystem. One Shared Future |

| رؤية واحدة... منظومة واحدة... ومستقبل غذائي مشترك |

worldagriculturegroup.com

info@worldagriculturegroup.com

جمع الحقوق محفوظة | مجموعة الزراعة العالمية | © 2026

مجموعة الزراعة العالمية (WAG)

الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائي 2050 — الإصدار السيادي الاستراتيجي